



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول)  
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم  
الاحد ٩ / جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية الموافق  
١٥ / ١٢ / ١٩٩١ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٥)

### جدول الاعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
  - أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد احمد قطيش.
  - ب - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور حسني الشيباب.
  - ج - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد احمد كفاوين.
  - د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.
  - هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد السلام فرجحات.
- ٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر من قبل حضرات النواب المحترمين.

هكذا من الأهل

تحدث السادة النواب التالية اسمائهم :-

- ١ - سعادة الشيخ فيصل الجازي.
- ٢ - سعادة السيد حسين مجلي.
- ٣ - سعادة الدكتور محمد ابو عليم.
- ٤ - سعادة السيد فارس النابلسي.
- ٥ - سعادة السيد مطير البستنجي.
- ٦ - سعادة الدكتور ذيب مرجي.
- ٧ - معالي السيد سليم الزعبي.
- ٨ - معالي السيد سليمان عرار.
- ٩ - سعادة السيد نادر الظهيريات.
- ١٠ - سعادة الدكتور ثابت ابو تايه.
- ١١ - معالي السيد محمد فارس الطراونه.
- ١٢ - سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ١٣ - سعادة السيد محمد الدردور.
- ١٤ - سعادة السيد عيسى مدانات.
- ١٥ - سعادة السيد منصور مراد.

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.  
عينت يوم الاثنين ١٩٩١/١٢/١٦ الساعة العاشرة صباحاً.

٧٢

## مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم  
(الأحد) الموافق ٩ / جماد الثاني / ١٤١٢  
هجري، الواقع في ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ ميلادي،  
عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة) من  
الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي (الدكتور  
عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام  
مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: احمد  
قطيش، د. حسني الشيباب، ذيب انيس، احمد  
الكفاوين.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السيد: عبد  
السلام فرجات.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء الدكتور:  
يوسف الخصاونة.

وحضر من الحكومة:

١ . سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس  
الوزراء وزير الدفاع.

٢ . معالي السيد ذوقان الهندوي: نائب  
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ . معالي المهندس علي السحيمات: نائب  
رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ . معالي الدكتور كامل ابو جابر: وزير  
الخارجية.

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥ / ١٢ / ١٩٩١ م. ٣

٥ . معالي الدكتور عبد الله النصور: وزير  
الصناعة والتجارة.

٦ . معالي الدكتور عوض خليفات: وزير  
التعليم العالي.

٧ . معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة  
والآثار.

٨ . معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير  
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٩ . معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

١٠ . معالي الدكتور زياد فريز: وزير  
التخطيط.

١١ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير  
العدل.

١٢ . معالي السيد عبدالكريم الكباريقي:  
وزير العمل.

١٣ . معالي السيد جمال الصرايرة: وزير  
المواصلات.

١٤ . معالي المهندس سعد هائل السرور:  
وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٥ . معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه  
والري.

١٦ . معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير  
دولة.

١٧ . معالي السيد جودت السبول: وزير  
الداخلية.

١٨ . معالي المهندس علي ابو الراحب: وزير

هكذا من الله

## الطاقة والثروة المعدنية.

١٩ . معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

٢٠ . سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٢١ . معالي الدكتور عبد الرزاق طيحات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٢ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٣ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٤ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢٥ . معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

٢٦ . معالي السيد محمد السقال: وزير التموين.

٢٧ . معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٨ . معالي الدكتور فايز الحصاصنة: وزير الزراعة.

٢٩ . معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

## افتتاح الجلسة



معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، واعلن بدأ الجلسة جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس، جدول الاعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تلاوة محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة؟ الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب احمد الكفاوين.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة سعادة النائب المحترم؟

الجميع: موافقون.

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م.



السيد الامين العام:

٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر من قبل حضرات النواب المحترمين.

معالي رئيس المجلس: نبدأ بالبند الثالث، سجل عندنا بعض الاخوة المتحدثين ونبدأ بكلمة الشيخ فيصل بن جازي.



السيد فيصل الجازي: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

اسمحوا لي ايها الاخوان الكرام، ان ارحب بسيادة الشريف زيد بن شاكر دولة رئيس الوزراء، واصحاب المعالي الوزراء. انني يا سيادة الرئيس حملت امانة من شيوخ ووجهاء عشائر بدو الجنوب، يدعون الله سبحانه وتعالى لكم بالتوفيق والنجاح، في ظل قائد مسيرتنا الحسين بن طلال وولي عهده المحبوب، ويباركون لكم بالثقة الملكية الغالية انت وزملائك المحترمين.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين، لقد استعمتنا بإيمان إلى خطاب العرش السامي الذي ألقاه حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم والذي اعتبر هذا الخطاب بيان الحكومة الوزاري. إن هذا البيان وضع النقاط على الحروف وبين كل المرتكزات، واعطى كل ذي حق حقه. انني لن اناقش هذا البيان التاريخي الذي اعتبره دستوراً لنا في كل الأحوال وانني لن ولن اغير كلمة واحدة من هذا البيان بل انني أقول أحان الله سيادة الرئيس على ما يجتهد من اجله.

سيادة الرئيس، ما جاء بك الحسين عبثاً جئت لتصلح، وقد حملك الحسين أفكاراً

هكذا من الأهل



وطموحات أمانك الله عليها.

أولاً: لتبعث الخير، وكل الخير إلى نفوس المواطنين، وجئت لتسديد فراغ مزمن، وجئت لتحمل عبئاً كبيراً من المسؤولية الملقاة على هذا المجلس الكريم والمواطنين من حيث الأحوال المعيشية، والأيدي العاطلة عن العمل. إن أماننا كبير في رسول الحسين إلى شعب الحسين.

أماننا كبير بأن يستتب الرخاء وتفتح الأبواب ما بيننا وبين جيراننا الذين لم نسيء لجيرانهم، ولكن قد يجوز أنهم أساءوا الفهم عنا فنحن منهم وهم منا ولا تقبل إلا الخير لهم وحسن الجوار، والله أعلم ما في القلوب.

سيادة الرئيس لي مطلب هو من أهم المطالب والذي نرجوه من سيادتكم باستصدار عفو خاص عن المساجين المحكومين منهم والموقوفين. إن الله سبحانه وتعالى بعث جدكم رسول الله رحمة للناس وأنتم من أهل، ذلك كي تدخل الفرحة في كل بيت من بيوت هؤلاء السجناء الذي لا لهم سوى الله والحسين وسيادتكم، أمانكم الله على حمل المسؤولية وجراكم الله كل خير.

من هنا أحي سيادتكم وزملائك الكرام وادعوا الله من كل قلبي أن يحفظ لنا الحسين والحسن ويتمهم بالصحة والعافية إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ حسين مجلي.



السيد حسين مجلي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السادة رئيس وأعضاء الحكومة

المحترمين،

السادة أعضاء مجلس النواب

المحترمين،

بحثت عن قول أبداً به حديثي، فأوجهه للحكومة التي تناقش بيانها ليكون القول الفصل الذي نحتكم اليه في مناقشة بيانها الوزاري فوجدت ان لا أبلغ ولا أحكم ولا اصدق قولاً من قول الله تعالى:

«لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون» صدق الله العظيم ، وبعد:

الحق المر:

سأل أبوذر الغفاري رضي الله عنه سيدنا محمد ﷺ أن يوصيه، فأوصاه وصايا عديدة، منها واحدة تقول:

«قل الحق وان كان مرّاً»، حفظ أبوذر ما أوصي به فعاش وحيداً ومات وحيداً. وقبل أن يموت وحيداً قال فيه علي بن ابي طالب كرم الله وجهه:

«لم يبق الآن أحد لا يبالي في الله لوم لائم غير أبوذر». وقال أبوذر الغفاري مفسراً وحده:

«ما زال بي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لم يبق لي قول الحق صديقاً». لا عليك أباذر ، كنت بغير صديق، الآن أنت قدوة، السنا نعود اليك بعد مئات السنين نستمد منك شجاعة قول الحق المر؟ دون أن نبالي في الحق فقدان الأصدقاء!!

السيد الرئيس،

السادة الزملاء،

لقد جاءت هذه الحكومة ونحن أمام كارثة جديدة تزيد مأساوية عن كل الكوارث العربية المعاصرة، مثل كارثة ٤٨، وكارثة ٦٧، وكارثة الأمة العربية في الخليج. الكارثة الجديدة تتلخص في التسليم بمؤتمر الاستسلام العربي الذي كان تحقيقه ولا يزال حلماً اسرائيلياً منذ ميلاد اسرائيل.

لقد وصلت التنازلات العربية الى العظم، أكلت اللحم والشحم، ووصلت الى العظم، بل وصلت نخاع العظم وهو «القدس»!

يا سادة ،،،

لن تسمح الأجيال العربية بضياح وطنها ولا بضياح «القدس» ولن تقبل بهذا الاستسلام المهين، يا سادة ،، لن تسمح الأجيال العربية بالتفاوض على مسرى سيدنا محمد ﷺ ولن تمنح ثقتها لمن يقوم بذلك في يوم من الأيام.

وستواجه الأجيال العربية كل ذلك وستكون هذه الفعلية منطلقاً لتجميع كل القوى السياسية العربية القومية والدينية لمواجهة تحدي العصر وتحدي العمر لنا جميعاً من أجل ميلاد عهد عزة عربية اسلامية جديدة.

السيد الرئيس ،،،

السادة أعضاء مجلس النواب ،،،

لقد أصبحنا أمام حدث تاريخي كبير، يحمله عرب الى عرب يفتحون به أبواب الوطن العربي لأعداء الوطن العربي، وهذا الحدث مناقض لبناء عقائدي وفكري ونفسي ووجداني وعاطفي ثابت وراسخ في الانسان العربي ونشأت عليه أجيال متعاقبة من البشر.

ومهما كانت قدرة النظام العربي الذي يحاول أن يفتح أبواب الوطن العربي لأعداء الوطن العربي فإنه لن يستطيع أن يحمو تربية شبت عليها الأجيال المتعاقبة من البشر منذ عهد رسولنا العظيم سيدنا محمد ﷺ. وعليكم أن تدركوا أن أجيالنا سيصحبها التمزق وانقسام الشخصية اذا فرض عليها أن تصاغ حياتها وأن يصاغ مستقبلها على نقبض ما تكونت وترت عليه.

اننا نمر بمرحلة تحاول أن تعصف

كلنا من أهل

بالاستقرار الفكري والنفسي والتربوي والخلقي الذي رسخ في عقولنا وعواطفنا بأن إسرائيل كيان غريب ومرفوض، وأن صراعنا معها صراع وجود لا صراع حدود.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء مجلس النواب،

يبقى في موضوع مقدمتي هذه السؤال البسيط الدائم:

ما العمل؟؟ أو ما البديل؟؟

هذا السؤال الذي نسأله ونسألونه كل يوم، وأصارحكم القول أيها السادة أننا إذا بقينا نبحث عن حل للمأزق العربي وللظروف الاستثنائية التي تعيشها الأمة العربية وفقا لقواعد النظام العربي التقليدية فالتنا لن نجد حلا ولن نجد بديلا.

إن النظام العربي نفسه هو الذي منع البديل عندما اعتصم بحبل الإقليمية وهي أوهى من خيط العنكبوت وهي سبب العجز العربي الذي نحن فيه ونعاني منه الآن وهو سبب النكسات والمزائم التي أوصلت الأمة العربية إلى ما نحن فيه، وهذا العجز وهذه النكسات والمزائم يجب أن تساق حجة على النظام العربي وليس حجة له، وليس حجة علينا.

إن هذا النظام الذي أوصلنا إلى القاع لا يمكن أن يتشلتنا منه، لقد قطع النظام العربي بالتجزئة الإقليمية حبل الاعتصام القومي، وأثبتت المزائم المتلاحقة التي خاضها النظام العربي وآخرها كارثة الخليج أن حبل الوطنية الإقليمية أو القرار الوطني المستقل أوهى من أن

يعتصم به. وأكثر من ذلك فإن الخشية الحالية إن النظام العربي وإسرائيل وأمريكا أصبحت جميعا في موقف واحد متحالفة ضد المستقبل العربي الواحد للأمة الواحدة الذي يقوم على بناء الدولة الواحدة للوطن الواحد حيث تتطابق حدود الدولة مع حدود الأمة.

السيد الرئيس، السادة الزملاء.

وإذا انتقلنا من القواعد العربية العامة إلى المسائل الأردنية الخاصة، فإن هناك فرقا كبيرا بين أردن يكون منبر وحدة ووارثا للثورة العربية الكبرى، ويكون هو الصخرة الراسية التي تستند وتستند إليها الأمة، وبين أردن يراد له أن يكون وارثا لسابكس بيكو.

إن أردن الرسالة والدور، شاء له القدر أن تكون القضية الموضوعة أمامه باستمرار هي مواجهة العدوان الصهيوني، كونه حائط المواجهة الأول، والموقع المتقدم في ساحات الجهاد... أكبره وأصغره.

إن الحل يبدأ بوحدة وطنية داخلية كمقدمة لمصالحة قومية عربية، وذلك يقتضي بناء قاعدة راسخة بأن الذين لا يوحدون أنفسهم على أرضهم لا يمكن أن يوحدوا أمتهم، إلا أن الوحدة الوطنية التي نجمع عليها وعلى أنها تحمي الوطن والشعب من التفتت والتمزق لا يمكن أن تقوم على ادخال أعداء الوطن العربي للوطن العربي، وإنما تقوم فقط في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل التحرير الوطني منها، إن ادخال أعداء الوطن العربي، إلى الوطن العربي نقول إلى الذين يدعون إلى

الوحدة الوطنية، إن ادخال أعداء الوطن العربي إلى الوطن العربي يضرب الوحدة الوطنية بالضرورة.

إننا نعتقد أنه لا يصح ولا يجوز أن يعتمد أصحاب القرار على الولايات المتحدة لحل قضايانا مع حليفها الاستراتيجي الذي تمده بالسلح وبالمال وبكل مصادر القوة ليحافظ على مصالحها الإقليمية والدولية، كما أنه من العيب أن نتوقع معجزة تبسط من ساء واشتغل لتنتشلنا من القاع الذي نحن فيه والذي أوصلتنا إليه.

إننا نسأل الذين يسألون ما هو البديل عن المسار الذي يسرون فيه هل حقاً يريدون بديلا؟ أم أنهم يسألون فقط ليقولوا لنا أنه لا حل ولا بديل إلا الحل والبديل الأمريكي الإسرائيلي؟ إننا نقول للذين يسألون عن البديل إن مشروع «إسرائيل الكبرى» موضوع الآن قيد التنفيذ كما إن المشروع الإسرائيلي لاقامة «اتحاد الشعوب الصغيرة في الشرق الأوسط» الذي تبناه بيريز في مرحلة سابقة على غرار الطريقة السويسرية بين فلسطين والأردن و«إسرائيل» له أنصاره في الصف العربي الآن. ويسهله القبول العربي بمشروع الحكم الذاتي في فلسطين هذا المشروع قائم على رفض الارتباط بالعمق العربي.

إن التكتيك الإسرائيلي يقوم الآن على عزل عرب بلاد الشام عن بعضهم بعزل سوريا عن باقي عرب بلاد الشام، أو عزل باقي عرب بلاد الشام عن سوريا كمقدمة لاقامة إسرائيل الكبرى.

ولذلك فالتنا نواجه الآن خطر أن تكون عمّان امتداد لتل أبيب في الوقت الذي من

عصر الجلسة الخامسة (اليوم الأول) من الدورة العادية الثالثة المتقدمة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٩

الطبيعي والتاريخي والقومي والاسلامي أن تكون عمّان ودمشق وبيروت امتداد لبعضها بعضا.

إن الصراع العربي الإسرائيلي يتجسد في صورته الراهنة في كونه صراعا على قيام «إسرائيل الكبرى» أو سوريا الكبرى.

إن وحدة عرب بلاد الشام أو وحدة سوريا الكبرى بطريق ديمقراطي واقتناع رسمي وشعبي ضرورة تاريخية وطبيعية، كما أن التحرك لاعادة اللقاء الطبيعي والتاريخي فيما بين العراق وسوريا بازالة كل الأسباب التي حالت دون لقاءهما خلال العقد الأخيرين هو المدخل لاعادة وسائل حل الازمة العربية القائمة إلى أيادي أبناء الأمة العربية، كما أن وحدة عرب بلاد الشام وتنفيذ العلاقات وازالة الخلافات فيما بين العراق وسوريا مقدمة مرحلية أساسية لوحدة عربية شاملة تفرضها وتليها حالة الضرورة القصوى لحماية حق البقاء للشعب العربي في المشرق العربي الذي أصبح كالمهمن المنقوش في مواجهة إسرائيل، وهذا المدخل للعمل العربي له أولوية ملحة على ما عداه وهو الذي يجدد الثقة في الذات العربية.

بعد ذلك انتقل إلى «نظرة سريعة في البيان الوزاري».

إن مجلس الوزراء يتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية سندا للمادة (٤٥) من الدستور، ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة.

هكذا من الأشهر



ولذلك أوجبت المادة (٥٤) من الدستور على كل وزارة تأليف ان تقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب طالبة الثقة من المجلس على أساس هذا البيان. اذن فالبيان الوزاري يجب ان يحمل خطة واضحة محددة لادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية وتعالج المهتمين الداخلي والخارجي للدولة. وبهذا المعنى فاننا نرى ان البيان يفتقد مقومات البيان الوزاري ولا يحمل المفاهيم والخطط والأفكار والخطوات اللازمة لمواجهة الأزمة الطاحنة التي تنقل كاهل الوطن خاصة بعد كارثة الخليج. فالوطن مثقل بأزمة حادة مريعة الاضلاع والابعاد اوهما: تهديد حق البقاء للوطن والمواطن هذا الحق الذي يسبق كافة حقوق الانسان في كل وطن من الاوطان. أما الابعاد الثلاثة الأخرى فهي البطالة وارتفاع الاسعار والمديونية، وكل ذلك يضع وطننا ومجتمعنا في نفق مظلم ولا نرى في بيان الحكومة التي تدبر الشؤون الداخلية والخارجية للدولة سنداً للدستور خطة لمعالجة مريع الأزمة الذي يقفل كاهل الوطن والمواطن.

السيد الرئيس ،،،  
السادة الأعضاء ،،،

سأكتفي بقراءة بعض المقاصل التي وردت في بيان الحكومة والتي تبين معالجة وإدارة مجلس الوزراء لبعض المواضيع الداخلية والخارجية للوطن وموقفنا منها:

#### ١ - مؤتمر السلام:

يقول البيان الوزاري: لقد استجابت الحكومة (لدعوة المشاركة في مؤتمر السلام، من متطلق الحرص على حماية وطننا، وتحمل

مسؤولياتنا نحو شعبنا وأمتنا، ونحو الأجيال القادمة، ومساهمة منا في الجهود التي لا بد أن تصل باستنادها الى الحق والعدل، الى تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني . . . . الخ.

لا أود أيها السادة أن أستعيد مقدمة كلمتي التي فرغت للتو من تلاوتها ولكني فقط أريد أن أسأل هل يمكن حماية الوطن بأعداء الوطن؟ جوابي ان التاريخ والمطلق لا يعرفان وطناً تمت حمايته بأعداء الوطن.

ان اسرائيل وأمريكا يقتلان الشعب العربي في فلسطين وفي العراق وفي الجولان وجنوب لبنان، وتحتلان مقدساتنا في فلسطين والجزيرة العربية وتهددان شعبنا العربي في ليبيا ولا يمكن ان يوفرنا العدل والحق والسلام بل يوفرنا أدوات القتل والحصار وأساليب التدمير المادي والمعنوي لشعبنا.

ان السلام الذي تصوغه أمريكا و اسرائيل يهدي أطفال العرب أجمعين في فلسطين والعراق القنابل العنقودية والرصاص الحي والمطاطي، وعصي التعذيب وزنازين الخوف والموت. أما الشرعية الدولية التي تدعون اليها فقد بدأت من سايكس بيكو وتمر الآن بالغاء قرار الأمم المتحدة القاضي باعتبار الصهيونية حركة عنصرية ولا نندري أين تنتهي، ونحن نتلقى هذه الشرعية المهينة.

#### ٢ - العلاقات العربية:

يقول البيان الوزاري أيضاً: . . . ولما كان الاردن عضواً مؤسساً في جامعة الدولة العربية، حرصاً على استمرار دورها لتحقيق

التضامن العربي، فستسعى حكومتنا وعلى جميع المستويات، الى اعادة اللحمة الى هذا التضامن، بعد أن أصيب خلال أزمة الخليج . . . .

ونحن نسأل ونسأل الحكومة هل ستعود العلاقات العربية كما كانت قبل أزمة الخليج وكان شيئاً لم يكن؟، كان امريكا لم تجمع جيوش الدنيا تحت قيادتها وتقصف العراق الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الجسم العربي الواحد على مدى اربعين يوماً بأسلحة صممت لمواجهة المعسكر الاشتراكي كله بما في ذلك «حرب النجوم»؟ وهل ستكون هذه العلاقات الجديدة برعاية وقيادة الولايات المتحدة تفصلها وتصممها بحيث يكون السعيد من الانظمة العربية من يلبس الثوب الأمريكي كما تفصله الولايات المتحدة الأمريكية؟.

ان قيادة أمريكا للدول العربية لن تجعل التضامن العربي الا أسوأ مما كان عليه قبل أزمة الخليج.

لقد أقامت الدولة القطرية الوطن العربي على الانفصال والتجزئة ودعاة الانفصال سيكونون أول ضحاياهم، والذين أسهموا في تجزئة امتهم سيكونون أول المجني عليهم في جريمة تجزئة امتهم.

اتنا نقول للذين لا يزالون يستجبرون بالدولة القطرية رغم المآسي والكوارث التي جرتها الدولة القطرية على الأمة.

لقد استفذت بدائل الوحدة كل فرص اثبات أهليتها ومارست ما شاءت من السياسات

والتحالفات والمحرمات، ووظفت امكانيات خرافية من المال لادانة التجربة الوحيدة والتوجه الوحيد.

لقد استنزفت التجربة «القطرية» كل فرصها وذهبت في ممارستها الى ابعد الحدود بما في ذلك تجاوز المحرمات الوطنية، كما استفزت ثلاثين عاما من التسلط وأدخلتنا بيت الطاعة الأمريكي وأشعلت الفتن والحروب الأهلية وبددت الثروات وجلبت الاحتلال وسلمت الاوطان. وها هي الدولة القطرية تعيش أزماتها التي تكاد تحرقها تتلفت ذات اليمين والشمال فلا ترى الا الوحدة التي ذمها بالأمس وحاربوها وأفشلوها حماية لها ومع ذلك يسألون عن البديل الذي حاربوه وأدانوه وأفشلوه!!.

#### ٣ - احتكار الحقيقة:

يحذر البيان الوزاري من انه لا يجوز لفئة او لشخص احتكار الحقيقة واعتقد أنه يختلف اثنان على ان: «الديمقراطية لا تعطي الحق لاي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة» ولكن أمكانية احتكار الحكمة والحقيقة في ظل أي نظام سواء كان ديمقراطياً أو غير ديمقراطي لا يمكن أن ينسب الا الى السلطة الحاكمة دون غيرها ذلك ان الفئة او الفئات او الاشخاص غير الحاكمين فاقدون أصلاً لأدوات هذا الاحتكار حتى لو أرادوا هذا الاحتكار نفسه.

ان اي نظام حاكم حتى يستحق ان ينسب الى الديمقراطية لا بد ان يتيح للرأي الآخر وللمعارضة من خلال أدوات الاعلام الرسمية والشعبية وعلى قدم المساواة معه نفس الفرصة

هكذا من الأهل

للتعبير وبخلاف ذلك لا يقوم حق الرقابة الشعبية على الحكم ولا تقوم الديمقراطية بل الذي يقوم هو احتكار السلطة للحقيقة والحكمة وليس العكس.

السيد الرئيس، السادة الزملاء.

ان أحد أهم أركان الديمقراطية هو حق الأكثرية بأن تحكم وحق الأقلية بأن تعارض ويعكس ذلك لا تقوم قاعدة المساواة بين البشر وتصبح السلطة تسلطاً وتصبح السلطة هي المحتكرة، وتغدو الدكتاتورية هي المتنفذة حتى لو لبست لباساً ديمقراطياً.

إن البناء الديمقراطي لا يمكن أن يقوم إذا لم يتأسس ويترسخ على قاعدة دعم العمل الحزبي والتقاضي وتحرير المؤسسات السياسية من المعوقات التي تمنعها من أداء دورها، فالأحزاب هي عماد الديمقراطية والعداء لها هو عداء للديمقراطية، ولا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، والأحزاب السياسية عصب الحياة البرلمانية وأداة تحقيق رقابة الشعب على أعمال الحكومة وتحقيق مشاركة الشعب في الحكم وبدون ذلك يقوم احتكار الحكومة للصواب، واحتكارها للحقيقة.

كما ان البناء الديمقراطي يستلزم جعل المؤسسات الصحفية في يد الشعب وذلك بالغاء احتكار الحكومة وأعوانها للمؤسسات الصحفية ورفع القيود عن الصحافة والمطبوعات حتى تصبح الصحافة المنتمة للشعب الرقيب على كل تجاوز سواء كان حكومياً أو شعبياً. والحكم الذي لا يوفر كل ما تقدم لا يمكن أن يوصف بأنه حكم ديمقراطي بل على العكس فإنه هو الذي

يصح فيه مقولة:

«ادعاء احتكار الحكمة والحقيقة» الواردة في البيان الوزاري.

ومع ذلك ورغم المصادرة الطويلة لكل مقومات الحياة الديمقراطية والسياسية التي امتدت منذ الخمسينات كانت بها الأحزاب والصحافة معطلة أو محتكرة من السلطة فقد جاءت الحكومة لتتهم غيرها باحتكار الحكمة والحقيقة، غريب هذا الأمر الوارد في البيان الوزاري.

٤ - أمن الوطن والمواطن ومؤسسة الأمن:

شدد البيان الوزاري على أهمية جهاز الأمن، ونحن مع الحكومة في تشديدها هذا ولكننا نريد أن نسأل الحكومة، من الذي يهدد أمن الوطن الداخلي وأمن الوطن الخارجي بما في ذلك أجهزة الأمن؟

هل صحيح ان هناك تهديداً لأمن الوطن او لجهاز المؤسسة الأمنية؟ من المواطن مهما كان انتماءه سواء كان هذا المواطن قومياً أو اسلامياً أو وطنياً؟

إن الذي يهدد الوطن والمواطن ومؤسسة الأمن نفسها هو العدو الاسرائيلي الأمريكي ولا احد غيره، هذا العدو الذي يتم التعامل معه اليوم من قبل الحكومة ولا خطر من المواطن على الوطن ولا على جهاز المؤسسة الأمنية انما المواطن وحده هو الذي يحمي الوطن ومؤسسة الأمن.

«ربنا آتينا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا» صدق الله العظيم.

«وقوم يوم سنحيا وحدويون سنبقي» والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور محمد ابو عليم.



الدكتور محمد ابو عليم:

بسم الله الرحمن الرحيم  
«أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً» صدق الله العظيم هذه الكلمة الكتلة الدستورية.

معالي الرئيس،  
حضرات النواب المحترمين،

ان الكتلة الدستورية التي استمدت أسسها من الشرعية الدستورية في هذا الوطني البسيط، ومن خلال إحساسها العميق بالمسؤولية الوطنية، وتقديراً منها للظروف الحرجة التي يمر بها الأردن والوطن العربي، تناقش البيان الوزاري من المطلقات التالية:

أولاً: الديمقراطية

ان الديمقراطية هي قدر الأردن ومصيره، رعايتها وحمايتها واجب على كل مواطن ومسؤول، وهي وإن كانت إحساساً واعياً بالمسؤولية، وممارسة أصولية لها من قبل ممثلي الشعب، فإنها تعني وبالتوازي نفس الموقف منها من قبل السلطة التنفيذية، على قاعدة من التعاون والتوازن... تعاون لمصلحة الوطن يقبل الاختلاف في الرأي على أنه اغتاء للممارسة وليس ملاحقة أو تطاولاً... تعاون يتقبل الرأي الآخر ويستفيد منه في تحديد التوجه الوطني بعيداً عن التخندق وادعاء احتكار تقدير المصلحة العامة وتوازن يقوم على ان السلطتين لا تملو احدهما على الاخرى، وليس الوطن ومصالحته حكراً على احدهما فلا تزاود سلطة على اختها. توازن يفضي الى ترسيخ التجربة الديمقراطية وتجديدها رعاية لمصلحة الوطن والمواطن.

ومن هنا فأننا نتطلع الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية بعقل منفتح يتلصص الحقيقة أن كان مصدرها، ويقوم على رعاية المصلحة العامة بعيداً عن أي هدف شخصي أو مكسب مرحلي.

ان حضور الديمقراطية في الظروف لا يقل أهمية ابداً عن حضورها في حالات الانفراج، بل ان الحاجة الى الديمقراطية تتعاضد في أوقات الخطر والتحديات لأنها أحد الحصون الأساسية التي يتعزز من خلالها الأداء الوطني، ولأنها تبقى في جوهرها الضمان الأكيد لتقوية التلاحم

هكذا من الأهل



وتأمين الانضباط داخل اسرتنا الاردنية  
الواحدة.

معالي الرئيس،  
حضرات النواب المحترمين،  
ثانياً: الادارة

ان الادارة هي عصب التنمية والتطوير،  
وهي سبيل توفير الخدمات وتسهيل الوصول  
اليها، والادارة الاردنية كانت مثار اعتزاز هذا  
الوطن، الا ان امراض الادارة قد بدأت تتسرب  
اليها، نتيجة لتطور الوطن سكاناً وحاجات  
وخدمات ومشاريع دون ان يواكبها تطوير اداري  
موازٍ ومناسب، ونتيجة للتأثيرات الشخصية  
المتتالية التي شجعت الاستزلام والشللية والنفاق  
الاداري سبيلاً للوصول الى المواقع المتقدمة،  
فتدخل الجهاز الاداري، واصبح اهتمام  
الموظف بحماية رأسه، وقلت المبادرات  
ومحاولات الابداع، وغدا اهتمام المؤسسة  
بموظفيها أول من قيامها بواجباتها، وعانى  
المواطن من البيروقراطية وصعوبة الوصول الى  
الخدمة، وفوقية التعامل احياناً... وبالرغم  
من بقاء بعض النقاط المضيئة في عدد من  
اداراتنا، الا ان الصورة تزداد قتامة ويخشى من  
تفقم التدهور. اننا ندعو الحكومة الى التصدي  
لثورة ادارية اصلاحية، لا تنحزم في اجراءات  
شكليّة تلهي ولا تغني... ثورة ادارية تعيد  
النظر بالهيكل الاداري برمته، من حيث  
المؤسسات والتشريعات والعلاقات المتبادلة  
والاجراءات والممارسات... ثورة ادارية  
نضع اطاراً واضحاً للرقابة الادارية في موازاة  
الرقابة المالية، فكم من اجراء مالي صحيح كان

مبعثه فساداً ادارياً كبداً اتفاقاً كبيراً بلا طائل،  
وكم من من اجراء اداري تتجاوز نفقاته المالية  
الجدوى من ممارسته.

ان الجهاز الاداري، قد تأكلت دخوله  
نتيجة للالزمة الاقتصادية، واصبحت اعادة  
النظر برواتبه ومزاياه الوظيفية واجباً وطنياً على  
الحكومة ان تمتد لحمله بهمة وسرعة، كما ان  
المتقاعدين المدنيين والعسكريين الذي اعطوا  
الوطن جهدهم وعرقهم وعمرهم بحاجة الى  
اعادة النظر جذرياً بأمرهم.

ان الادارة المحلية هي الاقرب للمواطن  
والاقدر على تحمس قضاياه والتعامل مع حاجاته  
وتطلعاته ولذا فاننا نتطلع الى تطويرها على قاعدة  
من اللامركزية التي تجعل من الوحدات الادارية  
مؤسسات تنموية خدمية، لها مجالسها المنتخبة  
ولها موازناتها المستقلة ضمن اطار الموازنة العامة  
للدولة، بحيث يسهم الشعب في ادارة شؤونه  
وفق السياسة العامة للدولة.

معالي الرئيس،  
حضرات النواب المحترمين،

ثالثاً: القوات المسلحة والاجهزة الامنية

ان القوات المسلحة الاردنية هم حصة  
الديار ودرع الأمة حملت رسالة الثورة العربية  
الكبرى بشرف وبساله، وأدت دورها المشرف في  
جميع القضايا الوطنية والقومية وهي بحاجة الى  
مزيد من العناية والرعاية سلاحاً وتدريباً  
ومتسعين. وهي حرية بهذا الدعم رغم صعوبة  
ظروفنا المالية حتى تبقى على عين الوطن  
والقائد. واننا نرى اعادة النظر بالخدمة

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ١٥

الاجبارية بتقصير مدتها تمهيداً لالغائها والعودة  
الى نظام الاحتراف.

أما اجهزة الامن، فهي عين الوطن  
الساهرة لحماية الامن والاستقرار، واننا نتطلع  
الى دعمها وتطويرها باستمرار حتى تقوم بمهامها  
الجليلة في صيانة الجبهة الداخلية من العبث  
والتفتيت وحماية حقوق المواطن وحرياته، وحفظ  
كرامته في اطار من العدالة والمساواة.

ان حماية الوطن واجب مقدس وامانة  
عظيمة ملقاة على اعناقنا وهي ليست وقفاً على  
جهة دون اخرى، ولكنها مسؤولية يتحملها  
الجميع في مواقعهم المختلفة.

رابعاً: التربية والتعليم:

ان خطة التطوير التربوي، هي المعول  
عليها لنقلة مجتمعية جديدة نتطلع الى تجسيدها  
في برامج فعالة نلمس انجازاتها على كامل رقعة  
الوطن بعدالة وكفاءة وكفاية، كما نتطلع الى ان  
تكون الرافد الاساسي لعملية التنمية  
الديمقراطية، فعل مقاعد الدرس تغرس  
المفاهيم ويرى المواطن الحر القادر على ممارسة  
الديمقراطية وتطوير مؤسساتها.

لقد توسع التعليم الجامعي في القطاعين  
العام والخاص، وغدا بحاجة الى وضع القواعد  
السليمة لتحديد اطاره وتقييم مؤسساته ومنتجاته  
على قاعدة من حاجة الوطن للجامعيين كماً ونوعاً  
وثقافة.

اننا نتطلع الى تحسين ظروف العاملين في  
مجال التربية والتعليم كما نتطلع الى قيام الاتحاد

للمعلمين، يسهم في تنظيم شؤونهم واغناء  
العملية التربوية بالآراء المختلفة.

خامساً: الاعلام:

ان الاعلام بمختلف مؤسساته ومنابر  
هو الذي يعكس صورة الوطن ويعبر عن  
طموحات الشعب وتطلعاته، هو الوسيلة  
الرئيسية لاجداث التحولات الهائلة ايجابياً  
وسلبياً، ولذا فان على وسائلنا الاعلامية ومنابرنا  
جميعاً ان تفتح على جميع الآراء، حتى يكون  
الاعلام وطنياً بحق يتبع المجال لجميع الافكار  
بحرية، ودون ارهاب ومزاودة ضمن اطار  
المصلحة الوطنية والقومية. فلا يكون حكراً على  
احد او مجالا لرأي واحد.

سادساً: الزراعة:

ان الزراعة هي مصدر الدخل الرئيسي  
لمعظم المواطنين، ولذا فان علينا ايلاءها عناية  
خاصة، تضمن زيادة الانتاج الزراعي لتقوية  
الاقتصاد الوطني، وتحقيق قدر مناسب من  
الاكتفاء الذاتي في غذاء المواطنين وتحقيق فائض  
تصدير ي يدعم الميزان التجاري، اننا نرجو في  
هذا المجال ان نرى اتحاد المزارعين (او  
الفلاحين) الممثل لجميع مناطق المملكة يأخذ  
دوره لاسهام في التنمية الزراعية، وتطوير  
وسائل الانتاج وطرق التسويق والتخزين، حتى  
تتكامل اطراف عملية التنمية، وتنتشر مكاسبها  
على جميع الاطراف وبخاصة في الريف والبادية.  
كما نتطلع الى تخفيف اعباء مديونية المزارعين  
حتى يتمكنوا من استئناف الانتاج بهمة وفاعلية.

هكذا من الأشهر



معالي الرئيس،  
حضرات النواب المحترمين،

سابعاً: الشباب والرياضة:

ان شباب الوطن عماد المستقبل وعدته، نرى ان العناية بهم تنظيمياً لجهودهم وتأييداً لمبادراتهم وتطويراً لكفاءاتهم ومواهبهم، ما زالت دون المستوى المنشود، اننا نرى ان منظمة الشباب الاردني، هي الاطار الامثل للنهوض بالعمل الشبابي على قاعدة من الولاء الوطني الذي يصون الكفاءات ولا يبددها، ويضم الجهود ولا يفتتها، والتزاماً بترائسنا الخالد وقيمنا الاصلية بعيداً عن التفريب وانفتاحاً على التطور الحضاري الانساني.

اما الرياضة، فهي معين التربية الخلقية والقومية، ومعدن التنمية البدنية الصحيحة وهي فوق هذا وذاك منبت الانتباه الاصيل، ومشار الاعتراز الوطني، تحتاج الى رعاية خاصة، وعين حانية وصدر رؤوم من الحكومة والمؤسسات الوطنية، حتى يفخر الوطن بانجازاتها، ويتعزز الانشاء بابداعاتها. ان النقلة النوعية التي نشهدها وزارة الشباب، ما زالت دون طموحات الوطن والمواطن وقد آن للشباب والرياضة ان يجدوا نظرة جديدة نعتبرها رافداً اساسياً في التربية الوطنية، تتولاهما جميع الاجهزة والمؤسسات.

ثامناً: التأمين الصحي الشامل:

ان الخدمات الصحية حق من حقوق المواطنين الاجتماعية، وواجب من واجبات الدولة عليها توفيرها بسوية ونشرها بعدالة على كامل رقعة الوطن، اننا نتطلع الى ان نرى من

الحكومة اجراءات جادة لابرار التأمين الصحي الشامل الى حيز الوجود، وان تفعل المؤسسات الصحية الرسمية وتطورها ضمن خطة شمولية متكاملة، تفتح نوافذ تلك المؤسسات على بعضها وتتيح الاستفادة من كفاءاتها وجميع المواطنين، نرى ان يكون للمؤسسات الصحية الخاصة دورها في هذا المجال بعد تنظيمها وتطوير الرقابة عليها وتحسين مستوى ادائها.

ثاسعاً: حماية البيئة:

لقد غدت حماية البيئة أولوية متقدمة في العصر الحديث، وقد تعددت الاجهزة في هذا المجال، ونحن بحاجة الى سرعة اقرار الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على بيئة صحية نظيفة ووضع قانون للبيئة يوحد الجهود وينظمها ويجول دون التضارب والتداخل في الأنشطة البيئية ضماناً لحسن الانجاز وتوفيراً للاتفاق، وضماناً للمشاركة الشعبية في مسؤولية حماية البيئة من خلال الاسهام في برامجها والتصدي لمشاكلها.

عاشراً: البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي:

لقد اصبح هذا البرنامج بحاجة الى مراجعة شاملة على ضوء المستجدات والتغيرات وبخاصة الاثار الناجمة عن حرب الخليج، ويستدعي ذلك جهداً وطنياً متكاملًا تتعاون فيه جميع الاطراف ويختلف الخبرات، اننا ندعو الى مؤتمر وطني لمناقشة هذا البرنامج، وعرضه على مجلس الامة لاقراره، حتى يغدوا ملزماً لجميع اطراف العملية الاقتصادية، ويكون مقياساً

الانقي في هذا القرن.

لقد كان خيار الشعب الفلسطيني ومن ورائه امتنا العربية إبراز هويته وخصوصيته والتصدي لقضيته بدعم من الامة جميعها. وقبل الاردن ذلك الخيار وارتضاه والتزم به، وكان قرار فك الارتباط الاداري والقانوني الذي عزز دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني دون ان يؤثر ذلك على الروابط الاخوية بين الشعبين الشقيقين.

لقد اختار الاخوة في المنظمة قبول مبدأ المفاوضات للوصول الى حل عادل ومشروع للصراع، وليس لنا الا ان نقف الى جانب اخواننا في خيارهم، وندعمهم ونشد ازهم، ونشارك معهم تحت مظلة واحدة طلبوها، وقبلها العالم، وننسق معهم في كل امورهم، محتفظين في نفس الوقت بمرتكزاتنا وثوابتنا للوصول الى حل سلمي قائم على العدالة والشرعية الدولية وتلبية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارض فلسطين بما في ذلك حقه في اقامة دولته على تلك الارض وعاصمتها القدس.

ولا يفوتنا في هذا المجال ان نحني انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني وهي تدخل عامها الخامس وتقدم دماء الشهداء والمناضلين برجولة وشرف، وندعم شعبنا الصامد على ارضه بكل طاقاتها، ونحن على يقين بأن نضال اخواننا سيتوج بالنصر بأذن الله.

ثاني عشر: التضامن العربي:

ان التضامن العربي، هو سبيلنا للتعامل مع نظام عالمي تتطلع الى قيامه على اساس من

للانجاز الحقيقي على المستويين الحكومي والشعبي على حد سواء. لقد تفاقت البطالة حتى غدا الكلام فيها مكروراً، وانتشر الفقر حتى غدا الحديث عنه اجتراراً، وأن لنا ان نبحت هذين الأمرين بجديّة وعناية في المؤتمر الاقتصادي للخروج بحلول جذرية يقتنع بها الشعب وتكفل ضمان الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الامن المجتمعي.

اننا ونحن نؤيد توسيع دور القطاع الخاص في العملية الانتاجية بهدف كسر الحاجز الجليدي الذي يعيش تحته الاقتصاد الوطني فترة ركود تأثرت بها مختلف قطاعات المجتمع فأننا نتطلع الى دور رقابي فعال لطبيعة التحرك الاقتصادي التنموي يضمن مصالح جميع الاطراف ويحصر حدة الغلاء الذي اصبحت تعاني منه جميع قطاعات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود وهو الخطر الداهم على السلام الاجتماعي المنشود.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

حادي عشر: القضية الفلسطينية:

ان قضية فلسطين هي قضية الاردن المركزية، له فيها دور فاعل من منطلق الاخوة العربية والاسلامية وله فيها فوق ذلك دور الجار المتأثر بما يحدث، المتلقى لكل تأثير، وقد تصدى الاردن لهذا الدور على المستويين الشعبي والبرسمي منذ بدايات الصراع العربي الصهيوني، باسهام لا يقبل المنه، وبمشاركة لا ترجو العوض، وكان لهذا الدور اثره في الحفاظ على جزء من ارض فلسطين وفي بناء الوحدة

والإنسانية أن تعمل على رفع الحصار عن شعب العراق الشقيق.

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

إن حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكِر، على قاعدة من كتاب التكليف السامي الذي حدد الطريق وبيانها الوزاري الذي بين خطتها في العمل، وبناءً على الاطمئنان إلى شخص رئيسها الذي نحترم مقدراته ووطنيته وإخلاصه، نرى أنها قادرة على ترجمة ذلك البيان والتفاعل مع المؤسسة الديمقراطية بتفهم كامل وتعاون صادق، وسنبقى نراقب إنجازاتها نؤيدها حين نسرى في ادائها مصلحة الوطن والمواطنين ونعارضها حين نختلف مع توجهاتها على قاعدة من الديمقراطية وتبادل الرأي والمشورة لما فيه خير هذا البلد وشعبه الطيب، في ظل قيادتنا الهاشمية الحكيمة، الواعية للظروف المدركة للتطورات، والله من وراء القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الأستاذ فارس النابلسي.



الشرعية الدولية وحقوق الإنسان وعدالة التعامل بين القوي والضعيف والغني والفقير بعيداً عن سياسة المحاور والتعبية وسيطرة قطب واحد على مقدرات العالم وتسخيرها لمصالحه. لذا فإن على الحكومة أن تحاول بكل الوسائل والسبل إعادة اللحمة إلى الصف العربي دون أن تحبطنا الظروف الحالية والصراعات الآنية عن بذل الجهود الدائبة على جميع المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية. إن دور الأردن كان وسيبقى على الدوام دوراً قومياً مبادراً إلى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة، قناعة بأن التوقع القطري مهما كانت أسبابه ومبرراته هو اضعاف لامة في مواجهة عداوات التجزئة والهيمنة والاستلاب. إن النظام العالمي الجديد نظام ظالم ينتكر السيطرة فيه طرف واحد يستخدم الشرعية الدولية على جميع القضايا الدولية وفي جميع القضايا الدولية وفي جميع الظروف بنفس المعايير وبفسس الحزم والاجراءات الدولية المؤثرة.

ثالث عشر: رفع الحصار عن العراق:

إن الأمم يميز في نفوسنا، ونحن نرى أطفال العراق وشيوخه ونساءه يعانون من الحصار الدولي الذي يحرمهم من الغذاء والدواء، ويحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، وهو أمر أن استشرى استمر القائلون على تنفيذه على شعوب أخرى. إن علينا أن نعمل جميعاً وبتكاتف كامل وفي جميع المحافل العربية والإسلامية والدولية لرفع هذا الحصار، ولن يضعف جهدنا أية مواقف غير إنسانية قد تواجهنا. إننا نناشد العرب والمسلمين وجميع الشعوب الصديقة والشعوب المحبة للسلام

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ١٩

السيد فارس النابلسي: بسم الله

الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، حضرات الاخوة النواب

الاكرام،

يجيء موضوع مناقشة الحكومة الثالثة في عمر مجلسنا الكريم هذا، ليؤكد بصورة لا تحتاج إلى كبير جهد على أننا نعيش مأزقاً سياسياً كبيراً.

ولعل استقرار السلطة التنفيذية في ظل التوجه الديمقراطي الوطني، يعكس بالضرورة نفسه مباشرة على السلطة التشريعية ويؤثر عليها سلباً وإيجاباً. واسمحوا لي ايها الاخوة، ان اؤكد اعتذاري لشعبنا الكريم اولا ولكم ثانياً لاضطراري للحديث اليوم، ذلك ان صفة من التواطؤ بين الخطابات وبين نواياها ودوافعها قد اوقفتنا عن مسيرتنا الديمقراطية في مشكلات عديدة، وحدثت من طموحاتنا واماني شعبنا في المضي قدماً في مسيرة الديمقراطية وتعميقها، ولقد بات افراد شعبنا حيارى ومندهشين لانه استعصى عليهم التفريق بين (المتفاسح البليغ) الذي يخفي نوازهة الشخصية وراء فصيح اللغة ورطانة الكلام، وبين المخلص الصادق في توجهاته وبقدرة قادر ليصير المهاجم الذي ملا اسماعنا شتياً وتوبيخاً للحكومة عضواً فيها حملاً وديعاً يريد ثقة نيابية كي يصلح الوطن والامة بل والانسانية جمعاء.

ولاني لست من هزاة التفاسح والافتعال، فاني اود اختصار مداخلي هذه في ملاحظات ثلاث:

الاولى: ان بعضاً من اعضاء هذا

الحكومة الموقرة قد شكل بممارساته وخطبه تحت هذه القبة في نقده لحكومات لم يكن عضواً فيها نزقاً وسباباً محصناً نفسه بعباءة الوطنية حيناً ولف ذاته بهالة من التشدد اللفظي حيناً آخر، كما انسحب وزراء محترمون من حكومات سابقة بدعوى انها حكومات حل سياسي وراعية لمفاوضات مباشرة. وقد عاد هؤلاء السادة في حكومة برنامجها لم يكن الا استكمالاً لما بدأتها سابقاتها، دون ان يرف لهم جفن ولا أن يبرروا مواقفهم.

وفي هذا المعنى ومن وجيه فان بعض هذه التعبيرات الماثلة امامنا الان تشكل اكبر مثال لتغيير مواقف الرجال وفق املاءات مواقفهم الشخصية، وقد ادى هذا ونتج عنه بصورة مباشرة وصم المجلس النيابي الكريم «بروشم الاستيزار» وهو وشم استحلله البعض ولا ينطبق على الكل، فصار «الاستيزار» وشم النيابة الظالم الذي حفره البعض وادخلوه في اذهان مواطنينا.

ان الحيرة نحتاجنا ونحن ننبه الى مخاطر هذه الهواية وتحويلها الى احتراش ابدي «الاستيزار» الذي يبذل فيه البعض جلودهم كما يدلون ويطات اعناقهم.

الثانية: ان عدم استقرار مجالس الوزراء وخضوعها للتبديل على هيئة الازمة، قد الحق اضراً واسعة وفادحة في الجهاز الاداري على مستوى الوطن فأي وزارة استطاعت ان تنفذ عشر برنامجها، وأي وزارة تمكنت من إحداث الاستقرار في الجهاز الاداري.

وبالتحديد فان سياسة التبديل في الوزارات قد اعقبت سياسة التغيير في الجهاز

هكذا من الأهل



الاداري، وبهذا فان وزارة الخارجية ووزارة الداخلية كمثالين صارخين على هذا الخلل قد الغتا جهازهما الاداري نهائياً بحرمانها هؤلاء الموظفين من مجرد الحلم بالترقية، فالسفراء يُستوردون ويفرضون والمحافظون يأتون ولا يخرجون، وكل هذا وجهاً هاتين الوزيرين الادارية قد حُرم من فرصة الترقية والتدريج الطبيعي.

ان ازمة مجالس الوزراء بتغيير الحكومة مرات ثلاث يجب ان لا يؤدي في بلد مثل الاردن الى احداث هذا الدمار على بُنية الادارية ويأتي كل وزير بمحاسبية وبمعارفه الى مزرعته التي صار يعرف انه جاء اليها على هيئة الادخال المؤقت فيعيب فيها فساداً بدل ان يُصلح من حالها. اننا ندعو وسائل الاعلام بصورة خاصة الى تبني التعيينات في الوزارات لتعريف بالتحصيل والتدقيق اية عقلية هذه التي تسيطر على جهازنا الاداري.

اهي عقلية الوزير الذي يتعلق بمصالحه الشخصية؟ ام عقلية الوزير الملتزم بالمصلحة العامة؟

اخيراً: كم يُعز علي شخصياً ان يكون الرجل الذي اسهم في اجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وحقق عودة الحياة البرلمانية يضطر للعودة الى رأس التشكيل الوزاري في فترة صعبه عمر بها بلداً.

وانني احفظ لسيادة الشريف ورئيس الوزراء كل المناقب التي تحتم على احترامه كرجل دولة. لكن بعضاً من فريقه الوزاري قد ارتكب مسؤولية تآزيم الوضع في العلاقة بين السلطين

التشريعية والتنفيذية بتغليب مصالحه الشخصية ومنافعه الذاتية نائياً كان ام وزيراً، وقد مارس هذا البعض احقاداً تنزه سيادته عنها: لكن هذا البعض استمرى لعبة حجب الثقة حين كان نائياً لانه لم يكن وزيراً، وجاء هذه المرة يتلمظ منتشياً بالوزارة. ولان هذا البعض كان يستمتع بمنطقه الخاص به في تعذيب الآخرين بغير وجه حق وكان يمارس علينا خطباً نشازاً في الاخلاق والوطنية، لهذا فاننا نرى واجباً علينا كشف هؤلاء واعطاء الفرصة لشعبنا كي يعرفهم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

ما بين مسائل الخلاف في مشروع التسوية السياسية وكيفية تحقيقها وازماتنا الداخلية، لا بد ان نطرح عدة اسئلة ... او تساؤلات استنكارية.

هل حقاً ظاهرة الاستيزار لعنة عامة ام انها تخص اصحابها؟ وهل من الواجب ايقافها ووضع حد لدعائها ام ان الاستفحال سيستمر؟

هل ان مجلسنا الكريم بقادر على ان يكون بمستوى التحديات المفروضة عليه في التشريع والمراقبة، ام اننا سنستمر في ممارسة دورنا في اطار من العلاقات العامة لنفوز بالمغانم الشخصية؟

هل يحق لنا السكوت على التدهور الفظيع الذي يلحق ق بمؤسساتنا الوطنية وجهازنا الاداري؟

هل ان النظريات الاقتصادية لعلماء ازمنا الاقتصادية في التقنين بانفاسهم والتعامل بعقلية

«الدكتنجي» او حارس القاصة قد تفوقوا حقاً على علماء الاقتصاد بدءاً من «كنز» وانتهاء بغورباتشوف؟ هل علم الازمة المالية وطريقة ادارتها والتعامل مع البنك الدولي ... صار وغداً علماً يُدرس ... نجهل فهمه ولسنا مؤهلين لاستيعابه ...

وهل هذه النظريات لن تقضي على صناعاتنا الوطنية؟

وهل هذه النظريات لن تزيد البطالة في بلدنا؟

وهل اننا فعلاً نريد تسوية عادلة وشاملة كما نعلن ام ان الابواب المغلقة وزراء المحيط تحملنا الى تسوية لا هي بالعادلة ولا هي بالشاملة.

السيد الرئيس، الزملاء الكرام، شكراً لاستماعكم ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ مطير البستنجي.



محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٢١

السيد مطير البستنجي:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس، حضرات النواب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يشاركني في هذا الكلام اخوتي اعضاء الكتلة الاسلامية المستقلة السادة: معالي السيد محمد العلوانه، معالي السيد عبد السلام فريجات، معالي السيد عوني البشير، معالي السيد عاطف البطوش، سعادة السيد محمود المومل، سعادة السيد مطير البستنجي.

معالي الرئيس، الاخوة النواب،

ان الظروف التي تمر بها هذه الايام تقتضي منا جميعاً التبصر والنظر الى الامور بروح الحكمة والتعقل. فنحن امام مسؤولية كبيرة، نرجو الله جلّت قدرته ان يعيننا على اتخاذ الموقف الحق، الذي يحفظ علينا بلدنا ووحدتنا وقوتنا وأن يلهمنا اتخاذ المواقف، بعيدين عن الذاتية، والهوى الشخصي، والسطحية في معالجة الامور.

إن قدسية الأمانة، التي حملنا اياها شعبنا الطيب، وأمانهم الكبيرة، تقتضي منا البحث المتعمق في الامور، للأخذ بيديه الى الأمن والأمان، وأن نبتعد به عن الخوض في المجهول، والاحتمالات ولا يجوز لنا ان نضع الشعب والبلد ليصبح حقلاً للتجارب.

لقد استشر شعبنا بالحرية والديمقراطية، واخذ يرسم ملامح مستقبل واعد، تسوده

الأفاق الواسعة والرؤى الحلوة الجميلة، وقد أنابنا عنه للقيام بها وجعلها أمانة بين أيدينا لنحفظها، ونرعاهما حتى نصل بها إلى الكمال المنشود.

إن العمل المنضبط، هو المبتنى عن فكر موضوعي في شق مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، فالديمقراطية سلوك مسؤول ومنهج حياة فلنعمل معاً ضد ما يمس الوطن والقيم وإن نحترم الرأي، والرأي الآخر، دون تجريح أو تشكيك أو احتكار للمعرفة.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

لقد أوضح بيان الحكومة التزام الأردن بالتواثبات الأردنية والفلسطينية تجاه حل القضية الفلسطينية. ونحن نطالب الحكومة بالالتزام بتلك التواثبات بالوقوف مع كل توجه يعيد الحقوق إلى أصحابها كاملة غير منقوصة ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، لينتقل من فرض سيادته على تراب فلسطين.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

أما القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية مجتمعة :-

فلها منا التحية والدعم، ومن حقها الرعاية والعتاة ونطالب بمدّها بالأسلحة الحديثة والمعدات والتدريب وتحسين الأوضاع المعيشية لأفرادها، فهي سياج الوطن وأمنه الداخلي، نريد لها عصبه على الاختراق قوية المراس تزد عن الحق وتحمي أمن الوطن والمواطن وتكفل لهذا الوطن من فرض سيادته على كامل أرضه

ليبقى قلعة شاذة تحطم عليها اطماع الطامعين.

معالي الرئيس، حضرات النواب،

إننا نحي اعتزام الحكومة جعل عقد التسعينات عقد الإصلاح التربوي الشامل ومن أجل أن تكون الخطى محددة والنتائج المرجّاه مضمونه ينبغي أن نتعاقد معاً على فلسفة تربوية محددة منطلقة من ثوابت الأمة نابعة من عقيدتها الإسلامية وقيمتها الأصيلة. فيغير وضع هذه الفلسفة يستحيل وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإصلاح المأمول وبغير التعاقد على هذه الفلسفة بين السلطين التشريعية والتنفيذية تظل الخطط عرضة للتغيير والتبديل والمراجعة والتباطؤ تبعاً لتعاقب الحكومات.

ونود أن نؤكد على أن أولى واجبات الحكومة في مجال تطوير العملية التربوية هو تخفيف العبء من أعباء الحشو وتخليص المعلم من واقع التلقين ويستلزم ذلك تعليم التفكير بحيث يأخذ ذلك جانباً كبيراً من عملية تأهيل المعلمين بالإضافة إلى أساليب ومضامين المناهج المدرسية، كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التعريب الواعي للمعارف الحديثة بمعنى التمييز بين كل من التعريب والترجمة والنقل المباشر.

وما دامت مسؤولية العملية التربوية، تلقى على عاتق المعلم عبئاً ثقيلاً، فإنه يستوجب أن يعطى باعتباره المربي وصانع الأجيال - حقه وقدره من الاهتمام بتقديم الحوافز التي تكفل له من صفو العيش ما يحقق صفو الذهن - إن معلماً لا يعشق مهنته لا يحقق رسالته.

الخارج ويوفر على الاقتصاد الوطني عبئاً مالياً.

٣ - توسيع قاعدة المنح الداخلية وربط البعثات الخارجية والحرص على الموازنة بين الحاجة والتفوق وكذلك تخصصات الندرة والحاجة.

إن الاتجاه الحالي لزيادة مؤسسات التعليم العالي نقطة ضوء حضارية مشعة في سبيل المجتمع الأردني يجب أن تستمر ليغدو بلدنا مركز استقطاب علمي وتعليمي مع الحرص على توازن لوائح التعليم العالي ولا سيما الأهلي بين مستوى متميز لجامعات وانفتاح أكاديمي على العالم، ولذلك نطالب بمراجعة قوانين التعليم العالي من حيث الشكل والاطار، والجوهر والمضمون.

معالي الرئيس، الاخوة النواب،

يعتبر الاقتصاد مظهراً من مظاهر الاستقرار ومفتاح البناء والأمن في أي مجتمع، ولذلك التزم البيان الحكومي بتصويب مساره ومعالجة مشاكله الأساسية المتمثلة بالركود والبطالة واختلالات ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، ولتحقيق ذلك لا بد من التوسع في المشاريع الانمائية التي تفتح فرص عمل وطنية التي نمدنا بقدرات الاعتماد على الذات وتفتح أمام منتجاتنا الوطنية الأسواق الخارجية ونحن نشجع قيام مؤسسة ترعى الصادرات الوطنية ونمدّها بالدراسات وبما تحتاج إليه من عون مادي ومعنوي.

ونحن بانتظار ذلك اليوم الذي نعتد فيه على الذات ونستغني عن المديونية الخارجية والداخلية ونتأهّلها.

ومن الأمور التي ينبغي أن تحظى بالعناية، التعليم التطبيقي، والمهني، بحيث تساهل المسيرة التعليمية التحديث التقني العالمي، والذي يتطور بسرعة مذهلة ويترك بصماته واضحة في حياتنا اليومية والعملية.

في التعليم العالي

يمثل التعليم العالي في بلدنا استثماراً أساسياً وركناً هاماً من مقومات المجتمع باعتبار الإنسان ونجاحه وشباب الوطن هم ادواته بمقدار ما هم غايته والصورة الواضحة للتعليم العالي تتمثل في ثلاثة ظواهر رئيسة تعكس عدم الانساق بين مدخلات التعليم ومخرجاته مما يتعكس على عملية التنمية العامة للمجتمع، هذه الظواهر هي :-

١ - تزايد في أعداد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة.

٢ - تزايد في أعداد الخريجين العاطلين عن العمل.

٣ - عدم قدرة مؤسسات التعليم الجامعي الرسمية منها والاهلية على استيعاب الطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم وتحولهم إلى جامعات في الخارج.

وإن نظرة فاحصة على هذه الصورة غير المشرفة تقودنا إلى البحث في علاج هذه الظواهر وبما يستلزم ذلك:

١ - إعادة النظر في معدلات القبول في كليات المجتمع والجامعات بحيث يتسنى لأكبر عدد من الطلبة الحصول على مقاعد وعدم جعل المعدل المعيار الواحد للقبول، مما يقلل نسبة التسرب الطلابي لجامعات

هكذا من الأشهر



معالي الرئيس - حضرات النواب،  
إن الأردن يحتاج الى اجراء غير عادي او تقليدي لتصويب اقتصاده واستغلال ثرواته وتوجيه انتاجه الى ما فيه من قدرات وثروات خيرة اهمها القطاع الزراعي والذي يشكل ارضية صلبة للاقتصاد الوطني واداته الفلاح والعامل ورجل البادية وهم أقل حظاً يعانون ويشنون.

إن دعم القطاع الزراعي ورعايته امر لازم ليتمكن من العطاء، وقد كان الأردن قبل السبعينات في وضع زراعي ممتاز يوفر المواد الغذائية الاستراتيجية علماً بل كان يصدر جميع انواع الحبوب واللحوم وبيض المائدة، ولكنه الآن يستورد حوالي ٩٠٪ من احتياجاته من القمح والاعلاف. والسبب عدم رعاية القطاع الزراعي انتاجاً وحواجز وعدم تقدير خطورة فتح الابواب لاستيراد الحبوب واللحوم من الخارج بأسعار منافسة للنتائج الوطني ولم تتخذ الاجراءات الوقائية لمنع ذلك. فترك الفلاح ارضه ومواشيه وذهب الى المدينة يبحث عن عمل في الخدمات فكانت مشكلة الاصلاح بالتوازن السكاني وتعطلت الاراضي وحدثت في المدينة اكتظاظاً وبطالة ومشاكل اجتماعية، وقد ادى ذلك الى اندثار كثير من السلالات المحلية من الثروة الحيوانية وثم استيراد ما لا يناسب بيتنا. ويجب الاهتمام بمناطق البادية من حيث اقامة السدود الترابية لارواء الاراضي الصالحة للزراعة وتنمية البادية ذات المردود الاقتصادي للحفاظ على الثروة المائية وتوفير مياه الشرب للحيوانات وانبات الاعشاب الرعوية

فتصبح البادية مناطق انتاج للحوم والالبان وجذب السكان.

يجب ان تحتل الخطط الزراعية غاية الاهمية لجباية الواقع الليم الذي وصلت اليه الزراعة بعد ان فقد الاردن خاصيته الزراعية باستيراد جميع حاجياته تقريباً وحتى مستلزمات الانتاج مثل البذور والتقاي واصول الامات فنحن بحاجة الى ثروة زراعية حقيقة.

كما يجب وضع نظام مميز للتسويق والتدريج لانها مهزلة التوريد العشوائي واستغلال الفلاح البسيط من بعض حلقات التسويق هذه، ويتم تنظيم تصدير المنتجات الوطنية الى الخارج بما يكفل مردوداً مجزياً للفلاح للتصويب عليه وتحفيزه، كما يجب اقامة الصناعات الغذائية في مواقع الانتاج لما لها من فوائد اقتصادية جمة، اضافة الى ما هو قائم الآن. ويجب دعم المزارع بالتمويل المدروس الذي يساعده على الاستقرار.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء  
اننا نؤيد توجه الحكومة بل ونطالبها بالقضاء على الرنتين في مؤسساتنا والاهتمام بسوق المواطن والموظف. والتركيز على اللامركزية لتمكين الأجهزة المحلية من القيام بمسؤولياتها تجاه المواطن من موقع قريب دون اطالة العمر القضاي او اضعاف الوقت واعطاء الحكومة المركزية الفرصة لتقوم بوظيفتها الاساسية في التخطيط والبرمجة الشمولية.

كما نؤيد ان تقوم الحكومة بوضع برنامج تفصيلي عملي للاصلاح الاداري الواقعي من



الدكتور ذيب مرجي:

معالي الرئيس المحترم،

حضرات النواب المحترمين

يقف بلدنا الصامد اليوم، على اعتاب تحولات عميقة، في عالم جديد يتشكل من حولنا. تتبادل معه وفيه الاعتماد والتفاعل الواسعين في تشخيص الحاضر واستقراء المستقبل، مما يستدعي الارتقاء في مستوى وعينا عند تحليل اسباب ضعفنا من جهة والتحلي بصفات الجرأة والشجاعة عند الاقدام على ابتكار سبل السير نحو التقدم في بناء المجتمع القائم على العدل والحرية والمساواة والتكافل من جهة اخرى. والهدف أن تنقلص الهوة تدريجياً، بين من يملكون ومن لا يملكون، وان تتبخر الانتقائية، حين يتعلق الأمر في فهم وممارسة الديمقراطية، وأن تستقيم الأمور عند التعامل مع القضية المركزية في أي مجتمع - اقصد بذلك، حقوق الانسان وحرياته وفي المقدمة منها حقه في العمل، وفق مؤهلاته وميوله، ناهيك عن حقه.

خلال برامج تأهيل وتعليم مستمر للعاملين بحيث يصار الى تعديل في سلوكهم يصب في الانتباه للوظيفة على اعتبار انها جزءاً من مهامه الوطنية لا مجرد وظيفة للأرتزاق والعيش فقط.

معالي الرئيس - حضرات النواب،

واننا اذ ندرك الاعباء الثقيلة التي تواجه هذا البلد وحكومته ونعلم حقيقة التحدي عليه بسبب مواقفه النبيلة ونعلم محدودية امكانيات بلدنا كذلك حاجتنا المتزايدة تزايداً لا ينسجم مع مواردنا المحدودة والمحدودة جداً ثم جاءت اعباء ازمة الخليج التي زادت اعبائه وهنا على ونحن ولا نخرج لنا من هذا كله الا ان يعيننا الله على هذه المشاكل وان يصيرنا بفهم مسؤولياتنا تجاه هذه الاعباء.

وفي الختام: نرجو الله وندعوه أن يوفقنا جميعاً في خدمة الأردن الغالي وحمل مسؤوليات هذه المرحلة بشرف وامانة في ظل قائد المسيرة الحسين المقدسى، قال تعالى: «إن أريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة والعودة لاستئناف الكلمات. «وهنا رفعت الجلسة للصلاة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل نستأنف الجلسة، الدكتور ذيب مرجي.

هكذا من العمل

في التفكير الحر والتعبير عنه، والعيش بكرامة، تليق به كإنسان، بحيث يدرك الجميع في المجتمع الواحد ان حرية الفرد شرط لحرية الآخرين وكرامته شرط لكرامة الجميع وسعادة كل أسرة فيه، شرط لسعادة كل العائلة التي ينتمي اليها جميع افراد المجتمع.

الزملاء النواب المحترمين

ان مناقشة التشكيلة الحكومية وبرنامجه الوزاري الذي تقدمت به، لا يتم من خلال ما ورد في البيان نفسه فحسب، وإنما أيضاً، من خلال ما لم يرد فيه. وتتبع أهمية المهمة الملقاة على عاتقكم من ضرورة مواجهة صعوبات المرحلة الحرجة التي نمر بها البلاد وبخاصة من ضرورة مواجهة اتساع دائرة البطالة والفقر. ولعلني اتفق مع ما عرضه البيان الوزاري من ان البطالة والفقر يمثلان تحدياً اجتماعياً كبيراً، وأؤكد على ما ورد في استراتيجية الحكومة ازاء هذا التحدي وأمل ان لا تبقى خطورتها في اطار من النوايا والوعود. أكثر من ذلك فان سلامة تنفيذ البرنامج، مرهون بمراقبة اداء الحكومة من قبل الشعب، عبر مجلسكم الكريم، ومن خلال وسائل الاعلام الجماهيرية، وتختلف اطر العمل السياسي والاجتماعي في بلدنا العزيز.

معالي الرئيس - حضرات النواب

ان القراءة الموضوعية للبيان الوزاري تشير من وجهة نظري، الى تضمنه للعديد من القضايا الجوهرية والايجابية، في مجال السياسة الداخلية والخارجية. الامر الذي يملئ علي الترحيب والتأييد لعدد من القضايا المحددة فيه.

فقد اكد البيان - في مجال السياسة الخارجية على ضرورة تعميق التزام الحكومة بالقضية الفلسطينية وفق اسس الشرعية الدولية، وتقنين الشعب الفلسطيني المناضل من تقرير مصيره. اضافة الى توجيه الحكومة للسعي نحو اعادة اللحمة الى التضامن العربي، وإلى تعزيز اسس التعاون والصداقة مع شعوب الدول الاسلامية والصديقة. ولان الخبرة علمتنا ضرورة الاحتكام الى الممارسة العملية للحكم على اي موقف او برنامج، فاني امل ان تلتصك الحكومة بثبات بالمرتكزات والمبادئ المشار اليها في البيان الوزاري، وبخاصة منها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

انني، وان كنت من اصحاب الرأي القائل بعدم جدوى المفاوضات مع العدو الصهيوني، في ظل ميزان القوى القائم اليوم، وطالما ان المفاوضات قد بدأت فعلياً، واصبحت امراً واقعاً، ارى من واجبي، كأحد نواب الشعب، ان انبه الحكومة الى أهمية الالتزام بالثوابت المعلنة في البيان الوزاري، ليس من باب التشكيك بحسن النوايا بل من على قاعدة عدم الثقة بطبيعة نوايا العدو الذي نفاوضه.

اما فيما يخص السياسة الداخلية، فقد حدد البيان الوزاري، توجهات الحكومة، لمعالجة العديد من القضايا الهامة، في مجالات التشريع، التربية والتعليم، الثقافة، الشباب، الوعظ والارشاد، العائدين من ابناءنا الاحية من منطقة الخليل، البطالة، الفقر، حماية البيئة وغيرها.

وتخفيض اسعار الاراضي ومواد البناء، وتقديم القروض الميسرة الخاصة بالاسكان.

- العمل الجاد والدؤوب باتجاه التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين، وكخطوة سريعة على هذا الطريق اطالب الحكومة ان تعمل فوراً على الغاء مصطلح الطبيب من قاموس العاطلين عن العمل. كما واطالب الحكومة ان تعمل - سريعاً، على انهاء ما تبقى من عراقيل، أمام إصدار شهادات الاعتراف بتخصصات أطبائنا الاعزاء، استناداً إلى التفسير القانوني الصادر عن الديوان الخاص لتفسير القوانين بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣ والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/١١/٢. ويتعلق هذا الامر بحوالي ١٠٠٠ طبيب نحن بأمس الحاجة لهم.

- الاهتمام بالمعاقين حيث يجري الحديث عن ١٣٢ ألف مواطن. ولم يتلق الخدمات منهم سوى ٥ الاف شخص، اقترح ان تنشئ الحكومة صندوقاً خاصاً لرعاية وخدمة هذا القطاع العزيز علينا من ابناء شعبنا.

- وتبقى مشكلة المشاكل - الفقر، حيث يعيش قرابة اكثر من ثلث مواطنينا تحت خط الفقر، وفي هذه المسألة الحيوية والهامة، لا بد من طرح حلول سريعة قبل ان تتفاقم المشكلة، ونرى انفسنا امام انفجار اجتماعي لا نحمد عقباه. وفي هذا السياق ارى ضرورة ان تتوجه الحكومة بشكل فعال، ومن خلال اجراءات ملموسة، تضع اغنياء شعبنا (اصحاب الملايين) امام مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه الوطن والمواطنين.

وطرح البيان حلولاً لتلك القضايا، تتسم بالعلمية والواقعية، أمل ان تشق طريقها الى الحياة الفعلية، وهذا هو الامر الأهم، ومع ذلك، فان العديد من القضايا الهامة، والتي تمس حياة ونشاط مواطننا العزيز في البلد الغالي، لم يتم التطرق اليها ومنها:

- موضوع ارتفاع الاسعار، وغلاء المعيشة لذا من الضروري اشتقاق سياسة سعرية محددة وعادلة تشمل المواد التموينية والاستهلاكية الاساسية، تضمن بشكل متوازن مصالح كل من المنتج والمستهلك. وتؤمن تواصل الدعم الحكومي للمواد التموينية الاساسية، وبما يضمن تقليص حلقات الوساطة التجارية والسمسرة التي تكون دائماً على حساب قوت المواطن، ناهيك عن ضرورة تعميم مبدأ التسعيرة الجبرية على جميع السلع.

- ازدياد الهوة الشاسعة ما بين فقراء واغنياء شعبنا، ونحن نلاحظ يومياً، ان الفقير يزداد فقراً والغني يزداد غنى. من هنا تتبع ضرورة ان تخطط الحكومة لسياسة ضرائبية جديدة تصاعديّة تسهم في تمويل الخدمات الضرورية للمواطن.

- ضرورة ان تضع الحكومة سياسة جديدة للاسكان، لتحقيق من خلالها، حل المسألة السكنية، بحيث لا تقتصر مشاريع التطوير الحضري على العاصمة فقط، بل وتمتد الى المدن الاخرى وإلى الريف والبادية. اضافة الى ضرورة ان تتخذ الحكومة العديد من الاجراءات للحد من ارتفاع اجور السكن

هكذا من الأشغال



معالي الرئيس ... حضرات النواب

- وفي مجال الاصلاح الاداري، اطالب الحكومة ان تضع استراتيجية خاصة، تؤدي الى التخلص من البيروقراطية وزيادة الخدمات، وتحسين نوعيتها في مختلف المجالات الصحية والتعليمية، الاتصالات، الزراعة... الخ، وفي هذا السياق يتوجب اعادة النظر في مسألة هامة هي:

ضمان حقوق المواطنين، حيث لا يقتصر فهم وممارسة هذه الحقوق في مجالات الرأي والتعبير والمعتقد فقط، وانما يتخطاها الى حق المواطن في العمل، وحق المرأة في المساواة مع الرجل، وحق الشباب ورجال العلم والثقافة، في البقاء في أماكن عيشهم، وعدم السعي للهجرة سواء أكانت صوب المدينة من الريف، أو من المدن الصغرى الى المدن الكبرى، أو من الوطن الى البلد الآخر الذي قد يصبح وطناً جديداً. فالمواطنون يريدون تطوير أنفسهم بحرية، ويشعرون بأنهم وهم عمل حق - أهل لئيل حقوقهم الشاملة. لذا، فنحن اليوم أمام تحد كبير يتجاوز الفهم السائد حول الديمقراطية، أقصد بذلك، ان مواطننا الكريم بات يتساءل - وهو أيضا على حق - حول ما اذا كان هو الذي يصنع تاريخه بنفسه، أم أن ثمة من يصنعه بديلا عنه. واليوم، حين نشهد محليا وعالميا التطور الهائل للعلوم والتكنولوجيا، والتقارب الكبير الحاصل بين النشاطات المادية والذهنية، فإن صياغات جديدة لا بد من التفكير بانشائها في بلدنا

العزیز، بحيث لا يبقى نشاط المقررين بلا رقابة شعبية عليهم، ولا يستمر نشاط المفذين دون تمتعهم باستقلالياتهم.

معالي الرئيس ... حضرات النواب

ان توجيه النمو الاقتصادي، وبناء دولة القانون، اشاعة الثقافة وتنظيم التعليم وغيرها، أمور ينبغي أن لا تبقى محصلة للمواجهة العمياء للمصالح، ولا الخضوع للمنهج الاداري - الاجتماعية، لجميع الذين يسهمون في الانتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والابداع الثقافي والابتكار العملي، ويتطلب ايضا تحقيق المشاركة الحقيقية لجميع ابناء الوطن، في الملكية والسلطة والمعرفة. وعليه، فان الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، كمقدمة للتعاون والتعاقد بينها، امر لا بد من تحقيقه.

وهنا، شأني في ذلك شأن كل مواطن في بلدنا الحبيب، اطالب الحكومة الاسراع في الغاء الاحكام العرفية، خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة، حتى يتسنى لمجلسنا الكريم الاسراع في انجاز القوانين اللازمة، نتيجة الإلغاء الفعلي لهذه الاحكام. وهنا اسجل اتفاقي مع البيان الوزاري الذي اعتبر هذا الإلغاء علامة على نضج التجربة وعمق الوعي والتقدم نحو التحديات لبناء نسيج وطني متلاحم.

ان النظرة المتفحصة لتوزيع المشاريع التنموية على المحافظات، تظهر اختلالا واضحا لصالح العاصمة والمناطق القريبة منها، ويتركز

في مركزها، رغم الحديث عن التنمية المتوازنة للأقاليم والمحافظات، مما يتطلب توزيع المشروعات التنموية، على مختلف المناطق بشكل ديمقراطي. وعلى سبيل المثال، فإن عمان واربد والسلط لديها مجتمعاتها الثقافية في حين أن محافظة كبيرة كالزرقاء تفتقر لمجمع كهذا.

وعلى وجه التحديد، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام للمخيمات، ومناطق الجنوب من البلاد، بدءا بالمشاريع التنموية وانتهاء بالخدمات كافة.

السيد الرئيس ... السادة النواب

بناء على ارتفاع تكاليف المعيشة، الذي أصاب ذوي الدخل المحدود، يتوجب على الحكومة ان تسعى لزيادة مداخيلهم، وضبط النفقات في الجهاز الحكومي، والتوجه الجاد نحو تصفية جيوب الفقر، من خلال القضاء على جيوب الغنى غير المشروع وكافة اشكال الفساد.

ان الامن الاجتماعي للمواطن، لا يمكن له ان يتحقق، الا بتوزيع المداخيل وتوزيع العبء الضريبي، واعفاء الفئات الفقيرة من الضريبة المباشرة، وتحويل اعبائها على ذوي الدخل المرتفع، دون أن يؤثر ذلك سلباً على معادلة الاستثمار. ان كل ذلك، يتطلب الإسراع في سن قانون عمل جديد، تراعى فيه حقائق اليوم والاحتياجات الماسة للمواطن، بما فيها ضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور، بحيث يتجاوز خط الفقر المعروف لكم.

بقي، علي، ان اشير، الى ضرورة الاسراع بسن القوانين التي تنظم التعددية السياسية في

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١م. ٢٩

البلاد، كقانون الاحزاب السياسية وقانون المطبوعات الجديد، ناهيك عن اهمية اصدار قانون عصري وجديد للانتخابات النيابية، يزيل الغبن الذي لحق بأعداد كبيرة من المواطنين لجهة حقهم في الانتخاب والتثيل المتكافئ تبعاً لحجم الدوائر الانتخابية.

السيد الرئيس ... السادة النواب

انني اذا اثنى ما طرحه البيان الوزاري على صعيد نصرة قضية الشعب الفلسطيني، والالتزام بالوقوف دائماً الى جانبه، أرى ضرورة مواصلة العمل، باتجاه توثيق اواصر اللحمة المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، وصولاً الى ارقى اشكال الوحدة بينهما، لما تمثله من خطوة رائدة على طريق أهداف امتنا العربية الجيدة في الوحدة والتحرر والتقدم.

معالي الرئيس ... حضرات النواب

ملاحظة اخيرة ارى من واجبي تسجيلها على التشكيلة الوزارية وهي انها تخلو من العنصر النسائي. خاصة وأن المرأة تشكل نصف المجتمع كما هو واقع الحال، فهل حقيقة أن مجتمعنا الأردني يخلو من العنصر النسائي الكفؤ لتبؤ مسؤولية وزارية.

وفي الختام، وفيما يتعلق بمسألة الثقة، فان قرارني النهائي، يرتبط بإجابة الحكومة على ما ورد في كلمتي من المواقف ومطالب.

اشكركم على حسن استماعكم، وأتمنى لمجلسكم الموقر انجاز اعماله، بما يضمن مصلحة الوطن والمواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ سليم الزعبي.



السيد سليم الزعبي:-

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،  
حضرة الزملاء المحترمين،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،  
من نافل القول أن أؤكد في بداية كلمتي،  
اتنا أمام حق دستوري لمجلس النواب قسوته  
المادتان ٥٣، ٥٤ من الدستور، حيث عالجتنا  
طرح الثقة بالوزارة على مجلس النواب ليتخذ  
قراراً بحجب الثقة عن الوزارة أو منحها لها.

وقبل ابداء الرأي بالوزارة وبياننا فانني  
أود أن أؤكد على عدة حقائق وثوابت ومبادئ  
ومنتقلات أراها ضرورية بحيث تتم المناقشة في  
هدى هذه المبادئ:

أولاً: علينا أن نخرج من حالة الانفعال

إلى حالة الفعل مقدمين الفعل على القول،  
وعلياً أن نقلل من رفع الشعارات وإطلاق  
القنابل الكلامية، وأن ندرك أن أكبر قدر من  
النجاح مرتبط بأقل قدر من الكلام... وأن  
نقيم الترابط والوصل بين المقدمات والنتائج،  
والبدايات بالنهايات وأن نعي أن المقدمات  
الصحيحة تؤدي دائماً إلى نتائج سليمة.

ثانياً: أن منطق هذا العصر ولعله منطق  
كل العصور، أن الحق يغير القوة ضائع وأن أمل  
السلام بغير إمكانية الدفاع عنه استسلام وأن  
المبادئ بغير مقدرة على حمايتها أحلام مثالية  
مكانها الساء وليس لها على الأرض مكان.

ثالثاً: أن ما يحدث في عالم هذا العصر من  
ظلم وشقاء ووحشية وتجبر وغطرسة تجاه امتنا  
بدءاً من زرع الكيان الصهيوني في قلب وطننا  
العربي وامتداده بكل وسائل العدوان والتوسع  
واعتدائه المتكررة على أرضنا وشعبنا بالاشتراك  
مع الامبريالية العالمية ومروراً بالمعركة الظلمة التي  
قادت أميركا عدو امتنا الأول والآخر ومعهما  
قوى البغي والاستكبار في العالم ضد شعبنا  
العربي في العراق، ووصولاً إلى ما سمي بالمؤتمر  
الاقليمي للسلام... أن ذلك كله يشكل  
حلقات في مسلسل الصراع بين المشروع  
الاستعماري الامبريالي الصهيوني وبين  
مشروعنا الحضاري العربي الاسلامي...  
علينا أن ندرك ذلك ونعيه.

أن ما يحدث في عالم هذا العصر من ظلم  
وقسوة ووحشية يكاد يمزقنا نحن العرب بشكل  
خاص أكثر من غيرنا لأننا على ذلك وضحيته،  
ونرى لحظات تسود الدنيا في عيوننا ولا نرى طريقاً

عضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٣١

للتصميم معنى... وتكون للارادة الشعبية  
مقدرة على اجتياح كل العوائق والسدود...  
نافذة واصله الى هدفها.

خامساً: أن هذا العصر هو عصر  
التكتلات الكبرى... وأن الدولة القطرية غير  
قادرة بمفردها على مواجهة تحديات البقاء  
والأردن بحكم واقعه وموقعه له خصوصية  
متميزة تفرض عليه حتى يتمكن من حماية نفسه  
وأمنه في مواجهة المخاطر والاطماع الصهيونية  
أن يبقى متمسكاً بكل عزم بالخيار القومي، ذلك  
أن التزام الأردن بهذا الخيار ليس فقط مجرد  
انعكاس لوحدة اللغة والأرض والعقيدة  
والتاريخ والأمال والألام وإنما خيار واختيار  
الحياة والبقاء.

سادساً: أن الانسان الحر هو الذي يصنع  
التحرير وهو القادر على حماية وطنه وأمنه، ومن  
هنا فإن الديمقراطية وأعي بها ديمقراطية المضمون  
لا الشكل تعتبر من مستلزمات بقائنا ووحدتنا  
وتقدمنا وهذا يحتم افراد مساحات واسعة في  
وسائل الاعلام والصحافة للمعارضة لانه لا  
ديمقراطية بدون معارضة.

سابعاً: أن استغلال الانسان لاغيه  
الانسان هو أبشع انواع الظلم فلا بد من القضاء  
على الاستغلال بأشاعة العدل الاجتماعي وحماية  
الطبقات الأقل حظاً من العوز والفاقة.

سيدي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

في هدى ما تقدم من مبادئ وحقائق  
أعرض مناقشتي لبيان الوزارة على الوجه التالي:

للخلاص ويشعر العديد منا أن لا أمل في هذا  
العالم على الإطلاق... ومع ذلك فإن  
الاستسلام لهذه النظرة القائمة يعني أننا لم نفهم  
الدروس التي علمنا إياها التاريخ... التاريخ  
علمنا ويعلمنا التقدم والنمو... وأن الحياة  
عنية حافلة. فيها الكثير من الاحوال والمياه  
الأسنة والمستنقعات، لكن فيها الهواء النقي  
والجبال الشامخة والشمس الساطعة وضوء  
النجوم الذي يبدد حلقة الليل... وفيها فوق  
ذلك كله المبادئ العظيمة والرسالات الخالدة.  
علينا أن نطرد الهزيمة من داخلنا...  
ويعم ذلك إذا تمسكنا بأهدافنا ورفضنا التخلي  
عنها... إذا رفضنا الاستسلام.

علينا أن نصمم على النصر، لانه لا خيار  
لنا سواء، وهو بديلنا الوحيد... لأننا بذلك  
نقف مع أنفسنا ومع امتنا ومع شرفنا وحقوقنا  
... والنصر دائماً قدر الذين يختارون أن يكتبوا  
مصيرهم بارادتهم وعقولهم ونبضات قلوبهم.

رابعاً: لا يجوز أن تقتصر مهمتنا على  
كشف حقيقة الواقع ونفرائه، باعتباره ذاتاً  
أخرى مغايرة ومصادمة للمشروع النهضوي  
العربي الاسلامي... وإنما يجب استشراف  
آفاق المستقبل... علينا أن نحدد موقعنا  
وموقفنا الحاضر وسلوكنا في ضوء المستقبل الذي  
ننشده دون اغفال لعبر تاريخنا ودروسه وعقيدة  
أمتنا وتراثها وثقافتها وحضارتها الخالدة... فلا  
بد من تغيير في هجنا ومنهجنا... لا بد أن  
يكون تغييراً في الظروف والمناخ... يجب أن  
يكون فكرنا أوضح وأكثر تحديداً وحشدنا أقوى  
وأفعل... ونخطيطنا أدق وبذلك يكون



مشاركة الحكومة في ما سمي «مؤتمر

السلام»

أجد نفسي مختلفاً مع الحكومة باشتراكها في هذا المؤتمر، وخلافي هذا ناجم عن رؤيتي لطبيعة الصراع بين امتنا والعدو الصهيوني.

ولا أعتقد أن بيتنا من يسلم بحق إسرائيل بأي جزء من أرض فلسطين ولذلك لن أسترسل في إثبات هذه الحقيقة.

لكني أود أن أذكر الجميع بحقيقة أطماع دولة الكيان الصهيوني وقادتها ورواد الحركة الصهيونية في أرضنا العربية فهم لا ينفون أطماعهم بإقامة دولة (إسرائيل الكبرى) من الفرات إلى النيل ويؤكدون أن وسيلتهم لتحقيق ذلك هي الهجرة ... فهذا الرئيس الصهيوني حاييم ميرتسوغ يقول في ١٤ / كانون ثاني / ١٩٩٠ والقول هنا أن الهجرة الجماعية تتطلب إسرائيل كبرى وهي تشبه كل المعجزات التي انقذت دائماً الشعب اليهودي وفي غضون خمس سنوات لن نستطيع التعرف على هذه البلاد كل شيء سيتغير، الناس وأسلوب العيش ... كل شيء سيكون أكبر وأقوى، العرب من حولنا في حالة بأس وذعر، يحتاجهم شعور بالفشل ... انهم لا يستطيعون وقف التدفق الطبيعي للشعب اليهودي نحو أرضه، وفي النهاية فإن هذا هو جوهر الصراع ...).

وهذا شامير يؤكد (أن جوهر الصراع موجات متتالية من الهجرة والاستيطان، والاعتماد على القوة والمعجز واليأس العربي، ودعم يهود العالم لإقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل).

أما زعيم المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن فقد لخص هذه النظرة (بعد تأسيس إمارة شرق الأردن بقوله (إن تدفق اليهود وزيادة أعدادهم في فلسطين هو الوسيلة الوحيدة للتوسع في شرق الأردن).

وباختصار شديد نقول للقائين بالتسوية ... أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في هذه الأيام سيكون حتماً لمصلحة العدو ... فميزان القوى يميل بحدة لمصلحة إسرائيل التي تعتبر التوسع جزءاً من عقيدتها كما أن اختيار هذا التوقيت للتسوية بعد انهيار أمنا في حرب الخليج وتشردهما وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين قادتهما، وبعد حالة الضعف التي تعيشها سيجعل هذه التسوية حتماً لمصلحة إسرائيل ... ذلك أن من لا يملك خيار الحرب لا يملك خيار السلام ...

وواقع الحال أن إسرائيل جنت الكثير من المكاسب لمجرد انعقاد مؤتمر مدريد، فقد تنازل العرب مجاناً عن كل الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧ وأعلنوا اعترافهم بإسرائيل وتنازلوا عن طلب الانسحاب التام من كافة الأراضي العربية وأبدوا استعدادهم للبحث في حدود أمنه تتضمن تعديلات في الحدود ... وهم يسبرون الآن في طريق تدويري إلى إجبارهم على التخلي عن القدس الشريف.

في مقابل ذلك لم تتزحزح إسرائيل عن موقفها المعلن القائل (أن الأرض أغلى من السلام بل تزداد تشدداً وصلفاً وتمتاً بغية الحصول على مزيد من التنازل العربي).

ومن هنا فإننا نختلف مع الحكومة

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الأول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٣٣

«تكتيكياً» ولا مرحلياً حول قطعة أرض هنا، أو هناك، أنه صراع وجود لا صراع حدود ... هو صراع حضاري مستمر وعلينا أن نتمسك بقوة بضرورة اجتناب الكيان الصهيوني واقتلاعه من أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

فالقوى الغاشية، أيها الأخوة، لا تحاور بل تقاتل.

في الديمقراطية:

مرة أخرى فاني أرجو أن أذكر بأن الديمقراطية تعني حق الشعب في حكم نفسه، وإذا كانت الديمقراطية من الناحية التنظيمية تبدأ في انتخاب الشعب لممثليه، فقد استقر في الفكر الديمقراطي والديستاتير العصرية أن تقوم عملية الانتخاب على أسس حزبية، وحرية مكفولة لكافة الاتجاهات السياسية داخل الدولة. وقد جرى العمل لدى بعض الدول مثل بريطانيا على أن تقوم الحكومة ممثلة الأغلبية بتمويل حزب الأقلية وذلك من أجل إعانته على تغطية النفقات التي يقتضيها قيامه بدوره في معارضتها والرقابة عليها، ووفقاً للمنهج الديمقراطي فإنه:

- إذا قامت الحكومة بفرض القيود على حرية المعارضة فإنه لا مجال للحديث عن الديمقراطية.
- وإذا لم تكن هناك حرية رأي ونشر فلا مجال للحديث عن الديمقراطية.
- وإذا مورس الارهاب والتسلط على الرأي الآخر سواء من الحكومة أو من مؤسساتها أو من الصحافة ووسائل الاعلام التي تسبح في فلكها فإنه لا مجال للحديث عن الديمقراطية.

وطروحاتها، ونرفض مشروع التسوية الامريكية بكل تفصيلاته، ذلك ان التفاوض يجري الآن على جزء يسير من التراب العربي في فلسطين، بعد أن تم التنازل للعصابات الصهيونية عن الجزء الأكبر منها، وفي مقابل ما تستقر عنه هذه المفاوضات وهي بالضرورة حلول ممسوخة، فإن الثمن الذي سيدفعه هذا الوطن ثمن فادح، لا يملك هذا الجيل حق تحميل عبثه للأجيال القادمة. فلن يقبل اليهود بأقل من سفارات إسرائيلية تقام في العواصم العربية، وتطبيع ثقافي يؤدي إلى تغيير المفاهيم القائمة وتنشأة الأجيال القادمة على ثقافة تعترف بحق الكيان الصهيوني بالأرض العربية المقتسبة هذا بالإضافة إلى تطبيع اقتصادي يفتح أبواب الوطن العربي لاستعمار اقتصادي صهيوني قدوته شيلوخ تاجر البندقية وفوق هذا كله سوف تؤدي هذه التسوية إلى تقسيم مصادر المياه والثروات العربية لتستولي إسرائيل على جزء كبير منها.

إن الثمن الباهظ الذي ستدفعه أمنا سيكون وفقاً لاتفاقيات ظالمة ملزمة ستبرم في ظل أوضاع دولية غير متوازنة ونظام عالمي خبيث.

وأعتقد أن عدم الذهاب إلى المفاوضات أيما كانت غايتها سيكون أقل فداحة من هذا الثمن الذي ستدفعه نتيجة هذه المفاوضات.

أيها الأخوة، ، ،

إننا نندرك كما سبق الإشارة أن العصابات الصهيونية الحاكمة في فلسطين المحتلة، هي الخطر الأكبر على المشروع الحضاري العربي الاسلامي، وعلى التنمية العربية، لذلك فإن الصراع معها ليس صراعاً

هكذا من الأهل

- وإذا حجب المعلومات عن الرأي العام، وفُقد حقه في الاطلاع أو التعبير فلا توجد ديمقراطية.

- وإذا قيدت الحريات أو استثنى أحد من الحساب أو اختل مبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات فلا حديث عن الديمقراطية.

وفي ضوء هذه المفاهيم فإني أؤكد أن الديمقراطية هي الديمقراطية. ونحن نرى هذا التسلسل والافتتات على الرأي الآخر وممارسة الارهاب ضده.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

لقد أخذت وسائل الاعلام والصحافة التي تسبح في تلك الحكومة أي حكومة وبشكل خاص بعض الاقلام في الاساءة للمعارضة وأصحاب الرأي الآخر أو التجريح لمواقفهم كوسيلة من وسائل تغاق الحكومة والدفاع المبطن عنها وتبرير سياستها الى الحد الذي اعتبرت فيه بعض الصحف ان الذين يعارضون مؤتمر السلام يقفون في خندق الاعداء واللاوطنية، ولا ندري كيف تجرؤ مثل هذه الاقلام على الادعاء باحتكار الحقيقة والحكمة وتوزيع شهادات بالوطنية على من تريد.

والحديث عن الاعلام من اذاعة وتلفزيون حديث كثير وطويل لكني ولتقتضيات المناقشة أرى أن لا يكون الاعلام اعلام الحكومة فقط، فليكن اعلاما للحكومة وللمعارضة ولكافة قطاعات الرأي. ويجب أن يركز على اشاعة ونشر قيم ومعتقدات أمنا، وأن يبتعد عن

التفاق وتبرير المواقف الخاطئة وعن السياسات المغلوطة التي تؤثر على الرأي العام وتحرفه للخطأ.

أما الصحافة فلا بد من التأكيد الفعلي على مصداقية حريتها وجدية استقلالها من خلال تحريرها من دائرة النفوذ الرسمي، والمهيمنة الحكومية بتحديث قوانين الصحافة والنشر، كما لا بد من تحريرها أيضا من دائرة الاقطاع الصحفي والاحتكار الشكلي وذلك عن طريق فتح باب الاصدارات الصحفية الجديدة.

التربية والتعليم والثقافة

انني أسجل للحكومة تعهدا يجعل عقد التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل ورفع مستوى التعليم والتطوير التربوي وتحقيق عدالة توزيع الكفاءات بين مختلف المناطق والأماكن وإني إذ أسجل ذلك، فإني وكافة المواطنين بانتظار ابراز ذلك الى حيز التنفيذ الفعلي الملموس، وأدعو في الوقت ذاته الى التمسك بثوابت أمنا وثقافتها وعقيدتها وزرع قيم هذه الأمة التي ترفض الذل والمسكنة والتخلي عن الحق وتجدد المعرفة والعلم والعدل والاقدام والتضحية والجهاد والاستشهاد في سبيل الوطن دفاعاً عنه وتحريراً لما اغتصب منه.

أما عن التعليم العالي فإني أرى أن التسابق في انشاء الجامعات الأهلية دون ربط ذلك بحاجة الوطن لآلاف الحريجين من هذه الجامعات سيؤدي حتماً الى رفد نهر البطالة بروافد غزيرة من جيوش العاطلين عن العمل. من هنا فإني أرى أن تتدخل الدولة في موضوع الجامعات الأهلية اما بتأميمها أو بتوجيه

المساقات والتخصصات التي تدرس فيها بحيث تتناسب وتتفق مع حاجة الوطن لهذه التخصصات.

في مجال الاقتصاد الوطني وتحدياته وأزمة التنمية:

ان اجراءات الحكومة في معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني والمديونية والتي كانت استجابة لضغوط وطلبات صندوق النقد الدولي، جاءت في جانب كبير منها على شكل ضرائب غير مباشرة وهي التي يتحمل عبئها الفقير والغني على حد سواء، وبدون تمييز، وبذلك تكون وطأها أشد على الفقراء الذين لا ذنب لهم في تحريك الاقتصاد الوطني لكي يتحملوا وزر مسيبي وعذابي هذا التخريب.

ان هذه الاجراءات زادت من أعباء المواطنين وألحقت أشد الضرر بالفئات الفقيرة من شعبنا.

انني أدرك أن مشاكلنا الاقتصادية ومشاكل التنمية هي احدى النتائج المبررة لواقع التجزئة الذي فرضته اتفاقية سايبس - بيكو، وظروف القمع السياسي والتنافس على السلطة وتضييق أفق العمل السياسي والاجتماعي وخنق الحريات الفكرية وعدم اتباع سياسات اقتصادية وتنموية سليمة وتقضي الفساد والرشوة والمحسوبية وتبديد المال العام.

ان واقع التجزئة وغياب الديمقراطية والحرية حرم الوطن العربي والأردن جزء منه من امكاناته وثرواته التي تؤهله للعب دور هائل في عالم المستقبل.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

لا بد من الارتكاز على نهج اقتصادي سليم يعتمد أساسا على الموارد المحلية والتخطيط الراعي لامكانات الوطن وحاجاته، وهذا يتطلب بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص وتحقيق توازن بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات العامة ودعم دور القطاع العام بعد تخليصه من الثغرات والصعوبات التي تحد من انطلاقه، ومحاربة الاستهلاك الباذخ والانفاق الاستفزازي واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة التوازن الاقتصادي بحيث لا تتحمل الفئات الفقيرة أعباء لانها لا تملك ما تعطيه.

في السياسة الزراعية:

مطلوب من هذه الحكومة دعم وتشجيع الزراعة والمزارعين من خلال انتهاز سياسة زراعية تركز على الأسس التالية:

١. الامتداد الأفقي في الزراعة عن طريق قهر الصحراء ووقف زحفها على الأراضي الزراعية والتوسع في عمليات استصلاح الأراضي لمضاعفة رقعة الأرض الخضرية المنتجة ووقف زحف العمران على الأراضي الزراعية.

٢. الامتداد العمودي عن طريق رفع انتاج الأراضي المزروعة وذلك باعتماد أحدث الطرق في تحسين الانتاج وتشجيعه.

٣. التوسع في انشاء السدود للاحتفاظ بأكبر كمية من مياه الأمطار والاستفادة منها في الزراعة وللماشية.

هكذا من الأشغال

الاجتماعي والسياسي فلا بد من حل جذري وسريع وعادل لهذه الازمة التي تكاد تشل حياتنا اليومية.

ان ظاهرة البطالة مرتبطة أشد الارتباط بظاهرة الفقر، وان الحكومة تبذل جهودا جبارة وأموال كثيرة لدعم أصحاب رؤوس الأموال لتمكينهم من تصدير بضائعهم وتحقيق الأرباح الطائلة، الا أنها لم تتخذ اجراءات صارمة لمعالجة دوائر الفقر التي أصبحت تتسع بسرعة ويات العديد من المواطنين في ظل معادلة ثبات الأجور والارتفاع المضطرب للأسعار، يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

#### أيها الأخوة

بالرغم من حالة الاحباط والهزيمة والامبالاة والاستسلام التي تحتاج النظام العربي، الا انني أنظر الى المستقبل بثقة وأمل. فلقد قامت حضارات وامبراطوريات كبيرة، وسقطت هذه الامبراطوريات.

سقطت بابل.. سقطت الامبراطورية الفارسية.. سقطت الامبراطورية الرومانية.. وهزم المغول والصليبيون.. اما هذه الأمة.. أمنا العربية، فان قدرها أن تبقى رافعة الراية، في مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.. ولها من عقيدتها وحضارتها وثقافتها وآمال وأحلام أبنائها ما يقيم شروط المواجهة.. وما يصونها من الفناء..

ان هذه الأيام العصية التي تعيشها أمنا هي لحظات عابرة في عمر التاريخ.

ان خير كلام أختتم به كلمتي قول رب

٤. تصنع الريف اتصالا بالزراعة وهذا يفتح أبوابا واسعة لفرص العمل ويؤدي الى المساهمة في حل مشكلة البطالة.

٥. العناية بالمراعي وتنمية الثروة الحيوانية.

٦. وضع تشريعات زراعية تهدف الى تعاونيات زراعية انتاجية وتسويقية تتفق مع حاجات المزارعين الضرورية وتقضي على دور الوسطاء والسماسرة.

#### أيها الأخوة،،،

لابد من التأكيد على ضرورة توجيه الاقتصاد الزراعي نحو انتاج المواد الزراعية الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وانتاج احتياجات المواطنين وتوجيه هذا الانتاج لسد حاجاتهم، لا لسد حاجات السوق الخارجية. ان حالة الحصار التي فرضت على الأردن شكلت ناقوس خطر وأظهرت مدى أهمية الأمن الغذائي والاعتماد على الذات كعامل أساسي من عوامل الصمود والاستقلال.

#### البطالة والفقر:

ان ظاهرة البطالة المزمنة المتفاقمة يوماً بعد يوم والتي ازدادت استفحالا بعد أحداث الخليج وبالرغم من الوعود المتكررة والدراسات المضيئة التي عاجلت أزمة البطالة على الورق، الا انني لم ألتس أي آثار لهذه الوعود والدراسات على الواقع، فالي متى سيخفى خريب الجامعة وهين بيت أهله؟، وكمن من السنين سنخسر من أعمار شبابنا؟

ان للبطالة أيها الأخوة آثار سلبية مبررة على مستويات أبنائنا وعلى أمن الوطن

دولياً وعربياً، ونحن اعرف الناس بأن سيادة رئيس الوزراء المكلف لم تحذوه لهذا المركز شهوة شخصية ولا طموحات ذاتية وانه لو ترك الامر له لاثّر دعم حكومة السيد طاهر المصري لتستمر كوزارة يرئسها لأول مرة احد النواب المنتخبين من قبل الشعب وللجهود التي بذلها السيد المصري في سبيل تكريس الديمقراطية وحماية تميزتنا الوطنية ترسيخاً للاعراف العريقة لامتنا وإيماناً بالاهداف النبيلة التي رسمتها قيادة الوطن والتي تقيد بها السيد المصري ولم يحيد عنها قيد اغلة. ولكن سيادة الشريف وهو الجندي الاردني الهاشمي عندما انتدبه قائد الوطن - بعد اعتذار رئيس الوزراء السابق صدى لامر القيادة واخذ موقعه باخلاص وكفاءة ونزاهة يعرفها عنه اعضاء هذا المجلس منذ ايام الانتخابات العامة سنة ١٩٨٩ والتي شهد لها العالم اجمع بالنزاهة والتجرد.

#### معالي الرئيس

هذه هي الحكومة الثالثة التي تطرح برنامجها امام مجلسنا الحادي عشر، واول ما يلاحظ هو تمسك الاردن بثوابته الراسخة وتأييده التام لحق الشعب الفلسطيني في ارضه وقدمه ومقدساته. كما نلاحظ ان الحكومة في برنامجها انها قد عقدت العزم على مراجعة ازمنا الاقتصادية بدءاً بالبطالة ومحاربة الغلاء الى حل مشكلة المديونية بالإضافة الى التصدي للفساد المالي والاداري، كما أنها في برنامجها هذا قد اوضحت اهتمامها بتعميق الديمقراطية وخلق المناخ المناسب للتعددية السياسية واصدار قانون الاحزاب وقانون المطبوعات لتعزيز بناء هذه

العالمين جلت قدرته «ولا تموتوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين ان تمسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء، والله لا يحب الظالمين».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ سليمان عرار.



السيد سليمان عرار:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس / حضرات الزملاء الكرام، يشرفني ان اقول هذه الكلمة نيابة عن زملائي اعضاء الكتلة الوطنية، ومنذ البداية نرحب بتمتة الكتلة سيادة الشريف زيد بن شاعر وزملاءه بثقة جلالة القائد عندما كلفهم بقيادة سفينة السلطة التنفيذية في هذه المرحلة العاصفة



هنالك تفصيل في موضوع التربية والتعليم يتلوه اخ مختص في هذا الموضوع من اعضاء الكتلة.

معالي الرئيس

والكتلة الوطنية وهي تستكر بشدة الموقف الحاقق الذي تبنته امريكا والبست ملايس مجلس الامن والشرعية الدولية ضد العراق شعباً ووطناً لتطالب حكومتنا بأن تستمر في رفع الصوت والمطالبة والعمل على رفع هذا الحصار المضروب حول العراق حقداً على امتنا وتحقيقاً للانتقام الصهيوني الامريكي منها، ولن يزيغ اعيننا موقف تلك الحكومات العربية التي تريد منا ان نركع تحت اقدام الامريكان ونحن نعرف ان شعبنا إذا ما بسطت له الحقائق سوف يلتفت كعادته حول قيادته التاريخية لبناء الاردن القوي المستغني بعرق ابنائه وعطاء ارضه عن كل من عداه. كما وان من نافل القول ان نكرر المطالبة وأن نكرر موقفنا وموقف هذا الشعب بنصرة الشعب الفلسطيني ومساعدة انتفاضته المشروعة فالقضية الفلسطينية هي قضية الشعب الاردني ولن يخذل هذا الشعب قضيت التي قدم الشهداء في سبيلها ومن اجلها، فهي قضية الشرف والمقدسات بالنسبة للشعب الاردني وبالنسبة لكل عربي ومسلم في هذا العالم.

معالي الرئيس

الامال كبيرة والاحمال ثقلة، وبرنامج الحكومة الذي بين ايدينا واسع وضخم وندعو الله ان يوفقها للقيام به والبهوض بمسؤولياته، والكتلة الوطنية إذ تعلن عن توجهها للتصويت بالثقة بهذه الحكومة لندعو الزملاء الكرام إلى تبني نفس الموقف.

والله نسال ان يكون هذا كله نفعاً للوطن وتوخياً لخير ولنمائه وازدهاره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ نادر ظهيرات.



السيد نادر ظهيرات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات النواب

المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لقد انبى مجلسنا الكريم سنتين من عمره بعد ان حقق انجازات وقوانين عديدة ساهمت جميعها في تعزيز الديمقراطية، وفي هذه الدورة ونحن ندخل عامنا الثالث من حياتنا النيابية وبلادنا تعيش ظروفا قاسية، وتعرض لتحديات جسام يتوجب علينا جميعاً منها اختلاف افكارنا وتباينت

ارائنا ان نكون صفاً واحداً للوقوف امام هذه التحديات، وان نكون عوناً صادقاً للسلطة التنفيذية، لانه يتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية تنمو الثقة وتحسن الاداء للطرفين.

ان بلدنا مقبل على مرحلة جديدة تحمل معها تحولات عميقة وتحديات كبيرة تفرض على مجلسنا التصدي لها بحكمة وبصيرة بعيداً عن الفرقة والتمزق لقد اصبحت لقمة العيش عزيزة صعبة المثال وارتفعت الاسعار ارتفاعاً كبيراً، كما ازدادت البطالة بحيث دقت كل بيت، مما ترتب عليه نشوء طبقة كبيرة من مجتمعا اصبحت غير قادرة على ان تؤمن لافرادها عيشة الكفاف، واعتقد ان زيادة عشرة دنانير للموظفين لن تكون كافية مقارنة مع ارتفاع الاسعار، بل يجب ان تتبع هذه الزيادة رقابة صارمة على الاسعار والتي ارتفعت ارتفاعاً مذهلاً.

وهذا يتطلب من مجلسنا وبالتعاون مع الحكومة مراجعة هذه الاوضاع الخطيرة واتخاذ الحلول المناسبة والسريعة لها، لأن في استمرارها ولادة لأفات اجتماعية كبيرة وخطيرة.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين،

نحن مطالبون جميعاً نواباً وحكومه توفير الدعم المادي والمعنوي لقواتنا المسلحة سياج الوطن وحامية حدوده، هذه القوات التي كانت دائماً لكل العرب، ولم تتوان يوماً عن تلبية الدعوة لكل الاشقاء، مثلنا نطالب بدعم قوات الامن المختلفة المحافظة على امن السوطن والمواطن الساهرة على شرفه وحياة ابنائه.

هكذا من أجل

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين،

الأردن بلد محدود بموارده، كبير بقيادته، الانسان فيه حجر الاساس في العملية التنموية، والقطاع الزراعي من القطاعات المهمة لانه يرتبط بالقوت والغذاء اليومي للمواطن.

لقد مر البنيان مروراً سريعاً على مشكلة تعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني، ولم يذكر السبل لدعم الزراعة وكيفية حل المشاكل التي تعاني منها في بلدنا الحبيب هذه المشكلة التي طالبتنا مراراً وعلى مدى ستين عاماً بإيجاد الحلول السريعة والمناسبة لها، ولكن لم نلاحظ حتى الآن أية حركة في اتجاه حلها بالرغم من الوعود المستمرة من الحكومات السابقة واهتمامات مجلس النواب باعتبارها قضية رئيسية من القضايا التي يتحتم النظر اليها باهتمام.

ان المزارع الأردني الذي وصل من الخبرة والدراية في المجال الزراعي ما يفوق حتى مزارعي المجتمعات المتقدمة باستعماله الاساليب الحديثة والمتطورة في الزراعة ليتطلع اليكم اليوم للنظر اليه بعناية واهتمام خاصة وانه يعاني من مشكلات مستعصية ترجب المساعدة في حلها وهذه المشاكل:

- ١ - ارتفاع كلفة الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع مستلزمات الانتاج الزراعي.
- لقد ارتفعت الاسعار ارتفاعاً مذهلاً واسوق لذلك بعض الأمثلة، فمثلاً ارتفع البلاستيك المستعمل للبيوت المحمية من ٦٠٠ د إلى ١٥٠٠ دينار للطن الواحد، وارتفعت اسعار الاسمدة الذائبة من

٣٥٠ د إلى ٩٠٠ د للطن الواحد كما، ارتفعت الاسمدة الذائبة من ٣٥٠ د إلى ٩٠٠ د للطن الواحد كما ارتفعت اسعار تقاوي البطاطا المعدة للزراعة من ٢٠٠ د إلى ٦٢٠ د للطن والأمرفنفسه بالنسبة لباقي العلاجات والاسمدة الاخرى.

نلاحظ مما سبق الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار مستلزمات الانتاج في الوقت الذي تدنت فيه الاسعار بالنسبة للمزارع، وهناك بعض الحلول المناسبة.

- أ - مراقبة صارمة من قبل الدولة على اسعار هذه المستلزمات مع وضع هامش ربح بسيط عليها.
- ب - انشاء اسواق موازية من قبل الدولة تباع فيه حاجات ومستلزمات المزارعين وعلى غرار المؤسسة الاستهلاكية.

ج - تشجيع انتاج الاشتال والبذور المحسنة من قبل وزارة الزراعة او القطاع الخاص.

- د - تكامل عربي قدر الامكان في مستلزمات الانتاج - انشاء مصانع مشتركة للاسمدة والعلاجات والالات الزراعية.

٢ - التسويق

نتيجة لتطور اساليب الزراعة والتوسع الزراعي، ادى الى زيادة في الانتاج مما ادى الى إختناقات تسويقية في العديد من المواسم الذي ادى بدوره الى تدني الاسعار للمنتوجات الزراعية لم يستطع معه

المزارعون من استعادة سعر الكلفة وحل هذه المشكلة هناك بعض الحلول:

أ - ايجاد اسواق جديدة غير الاسواق التقليدية والتي كثيراً ما تتعرض للمزاجية.

ب - التوسع في الطاقة التخزينية المبردة للخضار والفواكه لامتصاص الفائض وإعادة طرحها في الاسواق في فترات فقدها من السوق.

ج - تشجيع الصناعات الزراعية.

د - تخفيض نسبة العمولة والتي يتقاضاها الوسطاء.

هـ - مشاركة المزارعين في ادارة شركة التسويق الزراعي.

و - عدم اخضاع العبوات واجور النقل لضريبة الوسيط.

٣ - مشكلة المديونية.

يعاني قطاع المزارعين من مديونية كبيرة سببها الظروف الطبيعية والقاسية التي حلت بالمزارع خلال السنوات العشر الماضية كالصقيع والكمثرات الطبيعية والافات الزراعية حيث ادت الى تراكم الديون وزيادة الفوائد زيادة كبيرة حتى اصبحت مساوية للقروض نفسها وحل هذه المشكلة اقترح ما يلي:

أ - الاعفاء الكامل للفوائد لضغار المزارعين.

ب - جدولة القروض على فترة زمنية مناسبة يسبقها فترة امهال، هذا ومن الجدير ذكره ان مجلس النواب كان

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٤١

قد اتخذ قراراً وبالإجماع يطالب الحكومة بحل هذه المشكلة.

٤ - مشكلة المياه

يعاني الاردن من شح كبير في المياه، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على الوضع الزراعي، وهذا يتطلب البحث عن اساليب تمكن الحصول على مخزون جديد يمكننا من تجاوز مرحلة الخطر في ايام الصيف الحادة والمحافظة على وضع زراعي يمكن مزارعنا من العيش بامان واستقرار ومن هذه الاقتراحات:

أ - انشاء سدود على الاودية ومجاري المياه والتي تذهب هدراً في فصل الشتاء بل كثيراً ما تؤدي الى الفيضانات المدمرة كما حدث في الجنوب في السنة الماضية وفي الاغوار هذا العام.

ب - تركيب مضخات اضافية على قناة الملك عبد الله لتغذية بعض السدود القائمة كسد وادي العرب وسد شرحيل حيث ان المصادر المائية لهذين السدين قليلة جداً.

٣ - تحويل قناة المخيخ الى سد وادي العرب والتي تسهم في رفع منسوب هذا السد بدلاً من ذهابها هدراً في ايام الشتاء وتوفيراً للطاقة الكهربائية.

٤ - العمل على تخفيف الفاقد والذي يزيد احياناً عن ٤٠٪ وذلك بعمل الاجراءات التالية:

أ - تحويل شبكات الري القديمة الى شبكات مضغوطة.

ب - تحويل شبكات الري داخل المزرعة من الري السطحي الى الري

- بالتنقيط أو الرشاشات.
- ج - صيانة قناة الملك عبد الله والآنية المكشوفة.
- د - توفير القطع اللازمة والضرورية لشبكات الري الرئيسية والتي كثيراً ما تنفجر لقدمها مما يتسبب فقدان كمية كبيرة من المياه.
- هـ - الاحتفاظ بمخزون محدود من المياه في السدود في نهاية الموسم للسنوات المقبلة.
- ٥ - مشكلة الآفات الزراعية والتلوث هناك مشكلة الأمراض والآفات الزراعية التي استوطنت وهناك مشاكل التلوث بالتربة، والملوحة وكلها أمور لا بد من حلها واقتراح لذلك أحداث هيئة عامة للبحوث العلمية الزراعية تجمع جهود وانجاز الجهات المتعددة العاملة في هذا القطاع والدخول في المجالات العلمية الحديثة التي تستطيع رفع كفاءة هذه البحوث.
- ٦ - تفتت الحيازات الزراعية وزحف العمران العشوائي على الأراضي الزراعية.
- ٧ - سوء استعمال الموارد الطبيعية من تربة ومياه وكمثال على ذلك تتم زراعة المناطق السهلية البعلية بالأشجار المثمرة مع انه يجب انتصار زراعتها على الأراضي المنحدرة وترك الأراضي السهلية لتزوع بالحبوب.
- ٨ - ضعف التنسيق فيما بين الأجهزة القائمة على خدمة قطاع الزراعة.

- ٩ - تعرض المزروعات سواء اكانت حبوباً او خضاراً او اشجاراً على التلف في العديد من المواسم الزراعية نتيجة للكوارث الطبيعية والآفات الزراعية مما يستوجب العمل على إيجاد اسلوب ملائم للتأمين على المزروعات مثل انشاء صندوق للتأمين.
- ١٠ - نقص عدد الآليات والادوات الزراعية الملائمة لاستخدامها في المناطق الريفية.
- ١١ - عدم وجود سياسة زراعية واضحة المعالم ذات اهداف محددة مثال ذلك التذبذب في انتاج الحبوب، الدواجن، الخضروات.
- ١٢ - يجب ان يتضمن المنهاج الدراسي في المرحلة الاساسية معلومات اولية فنية عن الزراعة بحيث تتكون لدى الطالب خلفية جيدة على التعامل مع هذا القطاع وغرس حب الأرض في قلوب ابنائنا الطلبة.
- ١٣ - العمل على تصنيع منتجات الالبان لامتناس الفائض والذي يتلف حالياً.
- ١٤ - تنشيط دور المرشدين الزراعيين بزيادة التنسيق مع مراكز البحث الزراعي والجامعات وتوفير وسائل النقل والوسائل الارشادية، وزيادة التنسيق مع مؤسسات الاعلام كالصحافة والاذاعة لتطوير برامجها الزراعية.
- ١٥ - الاسراع في انشاء بنك المعبوات، خاصة وان المعبوات الحالية مرتفعة السعر، وتستعمل مرة واحدة ثم تلف مما يتسبب خسارة كبيرة للمزارع وللدولة، ناهيك عن عدم صلاحيتها للتصدير للأسواق الخارجية.

عصر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٤٣

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

لقد نال سيادة الشريف ثقة الحسين عندما وقع عليه الاختيار لاعادة بناء الديمقراطية لبلدنا الحبيب بعد انقطاعها مدة طويلة، كما نال ثقته اليوم ليواصل المسيرة الديمقراطية وبناء الاردن بكل ما عرفناه منه وعنه من الصدق والامانة والشجاعة.

٢ - سبق وان ترأس سيادته حكومة جاءت في اعقاب ظروف صعبة وقاسية مر بها بلدنا الكل يعرفها واستطاع ان يخفف كثيراً من المصاعب التي كان يعاني منها الاقتصاد الاردني في ذلك الوقت.

٣ - اشرف على انتخابات كانت مثالا في النزاهة واصبحت رغبة ملحة لكثير من شعوب المنطقة، مما اكسب الاردن احتراماً لشعبه وقيادته امام شعوب العالم. لهذه والاسباب فأنني اعطي ثقتي للحكومة متمنيا لها التوفيق.

حفظ الله الاردن شعباً ائتم وفاء لهذه القيادة وقيادته اثبتت حبها وصدقها لشعبها وامتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الدكتور نايف ابو تايه.



الدكتور نايف ابو تايه:

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على سيد المرسلين.  
معالي الرئيس  
الزملاء النواب الكرام،  
سيادة رئيس الوزراء ... الوزراء الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
نحمد الله الباري عز وجل على فضائل نعمه التي لا تحصى علينا فنحن في هذه البلد الكريم ... الصامد ... الرابط ... ننعم بحمده تعالى بالامن والطمأنينة ... وننعم بقيادة هاشمية صادقة ارادت للاردن على الدوام الرفعة والسمو والمضي بركب الحضارة والعلم والتقدم ...

وبحكومة وشيدة هي من خيرة ابناء هذا البلد المقدس اختطت لطريقها نور الهداية ... وصواب الحق ...



ورحمة الله وبركاته، النائب الاجتاذ محمد فارس الطراونه.



السيد محمد فارس الطراونه:

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام  
التزاماً بالنص الدستوري واشير الى المادة ٣/٥٤ التي تعتبر بيان الحكومة هو المعيار لنيل الثقة على اساسه. لذا فلن اتعرض لاشخاص الحكومة من خلال السليبات الفردية التي لا تخلو منها جميعاً فذلك من شأنه الابتعاد عن الموضوع اضافة الى انه يتعارض مع الدستور الذي رسم طريقاً محدداً لذلك. وعلى اساس ما ذكرت سأعرض لبيان الحكومة الكريمة باعتباره يمثل السياسات التي ترغب الحكومة بانتهاجها في مرحلة مقبلة على المستويين الداخلي والخارجي. وفي شق المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحيث ان بعض توجهات الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في البيان قد ترجمها مشروع قانون الموازنة العامة في ضوء امكانات الدولة الى ارقام محددة، لذا فان

ويرأسها هاشمي مقدام كرس حياته بالعمل بأمانة وإخلاص لخدمة الوطن والمواطن... وله في حياة الأردن آثار طيبة سجلها التاريخ لسيادته بأحرف من نور.

معالي الرئيس،

لقد استمعنا سوياً بروح الصدق ومروءة الرجال للخطاب السامي الذي تفضل جلالة الهاشمي الحسين بن طلال بإلقائه وأعتبر دستورياً بأنه البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر الذي لا أرى من المناسب مناقشته حيث أنه دستور حياة ونبراس حق. فلنا عظيم الأمل... في شخص سيادته رجل المواقف الصعبة والذي أرسى دعائم الديمقراطية بتوجهات جلالة قائدنا العظيم الحسين بن طلال في اردن الخير والمحبة والوفاء. ونحن في بادية الحسين لننتطلع دوماً هذه الحكومة الرشيدة بعين الخير والأمل... وندعوها بالتوفيق والرشاد.

معالي الرئيس،

باسم يادبية الجنوب وباسم قبائل الحويطات التي اختطت طريق الشرف والعز ودافعت عن ثرى الأردن ضد الغزاة الطامعين وشاركت في الثورة العربية الكبرى تحت الراية الهاشمية ودافعت عن ثرى فلسطين الحبيبة وقدمت أبناءها شهداء للحق والشرف أعلن منح الثقة لحكومة الحسين...

\* أردنيون سنبقى... وهاشميون سنحيا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المتعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١م. ٤٥

تلزم ايا من الاطراف المتفاوضة على امر لا يريده.

وهكذا يأتي الجواب بأن انعقاد المؤتمر الاقليمي الحالي يشكل عملية التفاف واضحة على امكانية انعقاد مؤتمر دولي ترعاه المنظمة الدولية لتطبيق الشرعية الدولية في الصراع العربي الاسرائيلي ومن جهة ثانية يشكل هذا الالتفاف حل لمشكلة اسرائيل وليس لمشكلة فلسطين، حلاً لمشكلة اسرائيل في صراعها مع العرب بما يحقق لها الشرعية والاستقرار والاستمرار في بناء قوتها العسكرية وبالتالي سيطرتها الاقتصادية والحضارية في الساحة العربية والاسلامية.

معالي الرئيس / السادة النواب

الكرام...

ان المشاركة في المؤتمر الاقليمي لا تتجاوز كونها اعترافاً بشرعية الوجود الاسرائيلي في فلسطين، لان الكيان الاسرائيلي قام اساساً على العدوان وبالتالي لن يتنازل عن اي جزء من فلسطين مهما كانت مساحة هذا الجزء ليكون قاعدة انطلاقاً للدولة فلسطينية تتعامل بالضرورة مع الشعب العربي الفلسطيني المشرّد في ارض الشتات لانها تدرك معنى قيام دولة فلسطينية، ولن تسمح كذلك بحق تقرير المصير المؤدي لذلك، ولن يكون هنالك حق عودة لمن شردوا من فلسطين.

فاهداف المؤتمر الاقليمي من وجهة النظر الاميركية والاسرائيلية هي استغلال حالة الضعف العربي في ظل التجزئة لانتزاع الاعتراف العربي والدولي في الوجود الاسرائيلي واضفاء الشرعية على عملية اغتصاب فلسطين

بحث هذه التوجهات سيكون في مناقشة مشروع قانون الموازنة اختصاراً للوقت ومنعاً للتكرار.

وبناء على ذلك فان اهتمامي ستركز على موضوع السياسة الخارجية الاردنية في هذه الفترة وانعكاساتها على الجانب الوطني والقومي وتحديدًا وعلى وجه الخصوص المشاركة في المؤتمر الاقليمي.

معالي الرئيس...

في حالة انعدام الوزن العربي بعد تدمير القوة العراقية وخروج مصر من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي على المستوى الاقليمي، وفي حالة تفكك الدولة السوفيتية وانتهاء المعسكر الاشتراكي على المستوى الدولي وفي ظل الهمجية الامريكية وتفردا بقيادة العالم، جاءت الدعوة لانعقاد المؤتمر الاقليمي الذي تشارك فيه الاطراف العربية والعدو الاسرائيلي.

وهنا يأتي السؤال المهم لمصلحة من يعقد المؤتمر، وفي هذا الظرف في الذات؟؟

هل انعقد المؤتمر فعلاً لحل الصراع العربي الاسرائيلي وفقاً للشرعية الدولية وتطبيقها لقراراتها؟؟

مع التحفظ على هذه القرارات من حيث المبدأ.

واذا كان الامر كذلك... فلماذا تستبعد الامم المتحدة من رعاية هذا المؤتمر؟؟؟ واذا كان انعقاده برعاية امريكية كبديل هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن فما هي قوة الالزام التي تجبر اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة؟ واسرائيل هي القوة الاقليمية الوحيدة في المنطقة بعد اعلان امريكا انها لن

هكذا من أهل

التاريخي والحضاري ما يمكنها من النهوض ونجاوز الأزمات والاحداث المؤلمة.

ولن يبقى مصير الامة طويلا يابد لم تعرف معنى الالتزام بقضايا الامة والوطن بقدر التزامها بمصالحها الذاتية حتى لو كانت هذه المصالح تقتضي منها تدمير الامة ومشروع نهوضها بقوة الاستعمار العالمي القديم منه والحديث.

وما يؤيد حقيقة حيوية هذه الامة ضميرها الذي يمثل هذا المجلس الكريم كنموذج لبقية الاقطار العربية لو قدر لها التعبير عن ذاتها بانتخابات ديمقراطية ونزيهة.

ومن يصدق ان حكاهم العرب الذين ايدوا تجريد الحصار على شعب العراق لانه مثل حالة الرفض والتمرد على التبعية الاجنبية هم ضمير هذه الامة.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام ...

لا اطالب الاردن باعلان الحرب على اسرائيل في ظل تهزئة الامة والوطن، فللدولة الاردنية قدراتها وامكاناتها المحدودة، ولكفي اطالب بالاختذ باسباب القوة وليس باسباب الضعف.

اسباب القوة لا تكون الا في الخيار الديمقراطي الذي انتهجه الاردن لتوسيع قاعدته ليشمل مساحة الوطن العربي كله ليتسنى للانسان العربي، التحرر من كل القيود والمعوقات التي اضعفت فيه روح الانتباه لتراب الوطن وقيم الامة وتراثها.

اسباب القوة لا تكون الا في تعميق النضال من اجل قيام دولة الوحدة التي تعيد للامة كرامتها وحققها في ممارسة دورها في الحياة.

بكمالها، وبفس الوقت اسكات الصوت الفلسطيني والعربي المطالب بالتحرير من خلال حل مشكلة الفلسطينيين كسكان في اطار الدولة الاردنية تحت مسميات براق لا تنطبق على واقع الحال، وما تتطلبه هذه العملية من التزام عربي بحماية الامن الحدودي لدولة اسرائيل حتى لو كانت تتفاجئ هذه الحماية حروبا اهلية وصراعات دموية في الاقطار العربية المجاورة لفلسطين.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام ...

ومع الادراك الكامل والمسؤول للواقع الاردني ابتداء من حالة الحصار المعلن وغير المعلن، وتفاقم مشكلة البطالة، وانعكاساتها السلبية وتدني مستوى المعيشة واعياء الدين الخارجي وما يشكله من ضغط على صناعة القرار السياسي والوطني بشكل عام.

ومع الادراك الكامل لحقيقة العلاقات العربية - العربية المحكومة بحالة من انعدام الرؤيا لمستقبل الامة والوطن، والمثابرة بردود فعل سلبية نتيجة لتراكمات الاحداث، وبثأير الاوامر والتعليمات الامريكية على صانعي القرار العربي مما ادى بالمحصلة الى انعدام للتوازن الاقليمي.

ومع الادراك الكامل للمتغيرات على الساحة الدولية ابتداء من انتهاء المعسكر الاشتراكي الذي كان صديقاً للعرب خلال الحرب الباردة الى تحوله قوة مضادة للامبريالية الامريكية ورافداً نوعياً من روافد اسرائيل في ظل النظام الدولي الجديد.

مع كل ذلك فان اجمالي راسخ لا يتزعزع بان الامة العربية امة حية، لها من عمقها

### استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل، ونستأنف الجلسة النائب الاستاذ ابراهيم.



السيد ابراهيم غريسات:

كلمة نواب الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون) رداً على البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر في جلسة الثقة المنعقدة بتاريخ ٩ جمادى الاخرة ١٤١٢ هـ - ١٥ كانون اول ١٩٩١ م.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الامين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى اصحابه الغر الميامين.

قال تعالى: بعد امرؤ بالله من الشيطان الرجيم «وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولينمكن لهم دينهم الذي

اسباب القوة لا تكون الا في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لكل انسان عربي.

معالي الرئيس / السادة النواب الكرام ...

مع التقدير والاحترام لبيان الحكومة ولاشخاص الحكومة رئيساً واعضاء، الا ان موضوع المشاركة في المؤتمر الاقليمي الذي اصبح الان واقعاً معاشاً امر يتعارض مع المبادئ القومية الثابتة التي حكمت سلوكي وحددت رسالي بالحياة، وبناء على ذلك فان الاجتهاد القاضي برفض المؤتمر وهذا الاجتهاد له مسوغاته التاريخية والوطنية المستندة الى الحق العربي الثابت في فلسطين وكل فلسطين والالتزام بالشرعية القومية وليس بقرارات الاعمم المتحدة التي قامت ابتداء على تثبيت الامر الواقع الذي فرضته القوة الغاشمة على تراب فلسطين ابتداء من عام ٤٨ وحتى الان.

وعلى اساس ما ذكرت وعلى قاعدة ان المقدمات تقود الى النتائج فان المشاركة في هذا المؤتمر اضافة للتوايت القومية والمركزات الاساسية التي ينبغي لها ان تحكم الصراع العربي الاسرائيلي في الحاضر والمستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته معالي رئيس المجلس: أرجو أن أدمعوا الاخوة النواب والاعيان والحكومة ورؤساء الدوائر والاخوة الاعلاميين الى غداء عمل أو نقشف كما تشاؤون، ونعود بعد نصف ساعة الى متابعة اعمالنا، ترفع الجلسة نصف ساعة. (وهنا رفعت الجلسة).

هكذا من الأشهر

ارتضى لهم وليدلتهم من بعد خوفهم أمنا،  
يعبدوني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك  
فاولئك هم الفاسقون» ٥٥ سورة النور.

معالي الرئيس،،،

حضرات النواب المحترمين،،،

احيكم بتحية الاسلام، تحية من عند الله  
مباركة طيبة، فالسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته، أما بعد ،،،،

فإن البلاد اليوم تمر في ظروف صعبة  
وأوضاع خطيرة، فالأمة العربية والإسلامية  
تعيش حياة الفرقة والتدابير والتشاحن، وأوضاع  
البلاد تسودها البطالة والغلاء والفقر، ويهدد  
الأمة في حاضرها ومستقبلها عدو لثيم غادر قال  
الله تعالى فيه (لتجدن أشد الناس عداوة للذين  
آمنوا اليهود والذين أشركوا)، ويدعمه حليفه  
الاستراتيجي أمريكا التي فرضت هيمنتها على  
المنطقة العربية بعد ضربها للعراق والتي لا تزال  
تجبر أطفال العراق ونساء العراق بفرضها  
الحصار على العراق.

في هذه الظروف القاسية تتولى حكومة  
سيادة الشريف زيد بن شاکر سدة الحكم وتقدم  
بإبائها الوزاري من أجل التصويت على الثقة بها.

وإن نواب الإخوان المسلمين يعتبرون  
هذا الأمر في غاية الأهمية يؤكدون أن موقفهم  
من أية حكومة ينطلق من الثوابت التالية:

أولا - أن تطبيق الشريعة الإسلامية في  
جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية  
والاقتصادية والمسكينة مبدأ ثابت لا يتنازلون  
عنه، ويقومون أية حكومة في الحاضر والمستقبل  
على مدى التزامها الفعلي وتطبيقها الواقعي لهذا

المبدأ أو بعدها عنه.

ثانيا - أن قضية فلسطين قضية إسلامية  
وليست إقليمية، وأنه لا يحل لمسلم يؤمن بالله  
واليوم الآخر أن يتنازل عن شبر منها سواء كان  
حاكما أو محكوما أو منظمة أو حزبا أو جماعة أو  
فردا أو شعبا أو دولة، وإن التفاوض مع اليهود  
سيكون على أرضية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢  
وقرار رقم ٣٣٨، وهذان القراران يعطيان  
للإهود ٧٨٪ من أرض فلسطين ويكفلان حدود  
الدولة اليهودية وتتعهد الدول العربية المجاورة  
بحماية هذه الحدود وتوفير الأمن لليهود على  
أرض فلسطين.

ثالثا - أن الخيار العسكري هو الطريق  
الوحيد للتصدي لليهود، وطريق الجهاد هو  
وحده طريق التحرير، وأما إسقاط الخيار  
العسكري وتبني خيار ما يسمى بالحل السلمي  
فهو يتناقض مع ثوابتنا المنبثقة من عقيدتنا وقرآنا  
الذي حدد طريقة التصدي لليهود بقوله تعالى  
«فإذا تفرقتهم في الحرب فشردهم من خلفهم  
لعلهم يذكرون».

رابعا - أن سياسة التطبيع مع العدو  
اليهودي مرفوضة حاضرا ومستقبلا لما لها من آثار  
مدمرة على الاقتصاد والأمن والأخلاق.

خامسا - أن الحرية حق مقرر لكل مواطن  
في كل الشرائع السماوية والدساتير الوضعية فلا  
يجوز الاعتداء عليها تحت أي ظرف وبأية حال  
من الأحوال.

سادسا - أن أمن الوطن وأمن المواطنين  
على دمايتهم وأعراضهم وأموالهم من الثوابت

الشرعية التي يجب أن توفر للناس جميعا ليعيشوا  
في أمن واستقرار وسلام.

سابعا - أن الوحدة ثابت من الثوابت  
الشرعية لقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا  
ولا تفرقوا» وقوله تعالى «وأن هذه أمتكم أمة  
واحدة وأنا ربكم فاعبدون».

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من هذه الثوابت التي نحافظ  
عليها ولا نتزعزع عنها فإننا نبين ما يلي:

١ - تطبيق الشريعة الإسلامية:

إن الاسلام يفرض علينا العمل على  
استئناف الحياة الإسلامية في ميادين  
التشريع والتربية والتوجيه والاعلام  
والاقتصاد. ونرى أن واجب الحكومة  
تطبيق شرع الله وأن تلتزم في سلوكها  
وعلاقاتها الداخلية والخارجية بمبادئ  
الاسلام، وأن لا تخالف أحكامه، وعندئذ  
تصبح طاعتها عبادة يتقرب العبد إلى الله  
بها.

وإننا نلاحظ من خلال الواقع العلمي  
ومن خلال البيان الوزاري عدم الاكتراث  
بهذا المبدأ الذي هو سبب سعادة الناس في  
الدنيا والآخرة، وأن البعد عنه سبب  
شقايتهم في الدارين كذلك، قال تعالى  
«فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى»،  
ومن اعرض عن ذكرى فإن له معيشة  
ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى».

وأن استبعاد شرع الله من واقع الحياة

عصر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١م. ٤٩

خطة استعمارية وضعها أعداء الاسلام  
وخالفوا تعاليم الله عز وجل القائل في  
كتابه العزيز «أفحكم الجاهلية يبغون»،  
ومن أحسن من الله حكما لقوم يؤمنون»  
وقوله تعالى «فلا وربك لا يؤمنون حتى  
يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في  
انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا  
تسلياً».

أن تطبيق شريعة الله في واقع الحياة يعني  
حل مشاكل الناس والقضاء على معاناتهم  
من فقر وغلاء وبطالة، وإفساح الحرية لهم  
 وإقامة العدل والمساواة بينهم دون النظر إلى  
أديانهم وألوانهم وآرائهم. قال تعالى «ولا  
يجرمكم شأن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا  
هو أقرب للتقوى».

وإننا لنعجب أشد العجب من موقف  
الحكومات المتعاقبة من بعد عن دين الله  
الذي يدين به هذا الشعب، واستبعاد  
لشرع الله والتكذب عن صراطه المستقيم  
وهو القائل «وأن هذا صراطي مستقيما  
فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن  
سبيله».

٢ - الحريات العامة:

إن نواب الإخوان المسلمين يرون أن قيام  
الاجهزة الأمنية بواجباتها نحو أمن الوطن  
والمواطن أمر في غاية الأهمية يستحق  
التقدير والرعاية، وفي الوقت ذاته يرون أن  
الأمن الحقيقي إنما يكون بالعدل والحرية  
وعدم التطاول على كرامة المواطن وحرمة  
منزله وشعوره وعقيدته، فلا يطارد ولا

هكذا من الأهل



يضيق عليه بالمداومة الليلية فيروع بذلك النساء والأطفال، فالإنسان أغل ما لملك، وحرية وكرامته هي الأساس ومقدار ما تعمق الحكومة هذه المفاهيم بمقدار ما تعمق استقرار الوطن وارتقاء المؤسسات.

### ٣ - الوحدة الوطنية:

إن من أكبر نعم الله علينا تماسك جبهتنا الداخلية ومثانة وحدتنا الوطنية، إن صيانة هذه الوحدة هدف مقدس لنا نعمل على تحقيقه كواجب شرعي وأمر تعبدية، ولذا فأنا نطالب الحكومة بالحفاظ على هذه الوحدة بعيدة عن كل عوامل النيل منها من طائفية بغيضة أو اقليمية ضيقة، أو فئوية مصلحية.

### ٤ - القوات المسلحة:

إن القوات المسلحة هي سياج الوطن وعنوان عزته وكرامته. فهم الذين يربطون على الحدود ويستعدون لصد أي عدوان من اليهود أو عدو لدود فينبغي أن يبت فيهم روح الجهاد والنضحية وحب الاستشهاد.

كما أن تزويدهم بأحدث الأسلحة والمعدات ورفع كفاءتهم القتالية وتوفير الحياة الحرة الكريمة لهم برفع رواتبهم ومكافاتهم واجب مهما كانت الظروف ولو على حساب قوت ابنائنا.

أما ما يتعلق بالجيش الشعبي فإنا نؤكد ما قلناه مراراً من وجوب الاستمرار فيه حتى يشمل جميع قطاعات الشعب تدريجياً

وتسليحاً ليكون رديفاً لقواتنا المسلحة يذود عن حياض الوطن وبالنفس والنفيس. وإنا لنؤكد على ضرورة العناية بخدمة العلم، فذلك إعداد للشباب المتوثب والمتحفز للجهاد والدفاع عن المقدسات. فهو جذير بكل تكريم، وأن ما يصرف لهم لا يسد الرمق ولا يغني من جوع، ويزيادة خصصاتهم ومكافاتهم مساعدة لهم على تجاوز الظروف الحياتية الصعبة وتهيء لهم اسباب الحياة الكريمة.

### ٥ - الوحدة العربية:

إن الاسلام يعتبر الوحدة فريضة شرعية لا يحل لمسلم أن يتوان لحظة واحدة عن العمل لما قال تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» وقال تعالى «وأن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» وأن الوحدة سلاحنا القوي للتصدي لأطماع العدو الغاصب وسائر أعداء هذه الأمة. وأن أخطر سلاح قد يفتك بامتنا هو فرقتها وتنازعها وتدابرها وتشاخبها قال تعالى «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

ومن هذا التصور السليم الذي خطه الاسلام نرى انه ينبغي المبادرة فوراً بتقوية وشائج القرى بين الشعوب العربية والاسلامية وذلك بشق السبل كتشجيع الإقامة والسفر والسياحة والاستثمار العربي، وصياغة نظرية تربوية اسلامية تعمق مشاعر الوحدة وتبني سلوكياتها، نظرية تربط بين الأصالة والمعاصرة وأسلمة العلوم وفق عقيدة الأمة وقيمها

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٥١

الوعظ والارشاد. فالمسجد كان له شرف الحفاظ على هوية الأمة واذكاء روح المقاومة على مدار التاريخ أيام الصليبيين والتتار والاستعمار الحديث والاحتلال اليهودي لفلسطين، وما ثورة المساجد عنا ببعيدة.

أنا نطالب ان تعطى هذه المؤسسة الحرية المسؤولة الكاملة والدعم كي تقوم بدورها المطلوب وعدم التدخل في شؤونها ضماناً لحرية الكلمة وبناء الاجيال وفق الفهم الاسلامي الصحيح.

### ٨ - الانتفاضة:

إن الشعب الفلسطيني يعيش انتفاضة مباركة دخلت عامها الخامس. وقد قدم النفس والنفيس، وصبر وصابر، يدافع عن الأمة العربية والاسلامية وقد كان لهذه الانتفاضة الاثر الكبير على الواقع العربي والدولي.

إن نواب الاخوان المسلمين يرسلونها تحية صادقة مدوية الى أولئك المجاهدين الأبرار على أرض فلسطين، ويمحسون جميع الرافضين لمشاريع التصفية وعلى رأسهم الشيخ المجاهد احمد ياسين الذي حكمت عليه السلطات اليهودية بالسجن المؤبد مضافاً إليه خمس عشرة سنة.

أنا نطالب بدعم هذه الانتفاضة المباركة اعلامياً ومادياً ومعنوياً ونستنكر أي تعتيم اعلامي على نشاطاتها الجهادية ضد الاحتلال.

وهويتها الثقافية، مركزة على مفهوم الأمة الواحدة بدل مفهوم القطرية، فالقطرية مرحلة طارئة لا بد أن تنتهي وتزول بوحدة الأمة، وأن الوحدة العربية هي سبيلنا الى الوحدة الاسلامية الشاملة.

### ٦ - الاصلاح الاداري:

إن الشعب قبل انتخاب المجلس وبعده وحتى الآن يشكو من الفساد الاداري والمالي، فلم يحدث تغيير من الذين أساءوا الى سمعة هذا البلد، بل ان بعضهم لم يتوقف عنهم وتصرفاتهم، وما زال الاصلاح الاداري شعاراً يرفع ويقتصر على تغييرات شكلية في الاشخاص والأسماء. لقد طالب النواب في هذا المجلس بملاحقة الفساد الاداري واهله في شتى أجهزة الدولة ولم يجد استجابة للنداءات المتكررة التي صدرت عن هذا المجلس الكريم.

ولذا هذا فأنا نطالب الحكومة ان تكشف ما عندها من وثائق وأسرار متعلقة بالفساد والمفسدين وأن تمكن المجلس من الاطلاع على هذه الوثائق وأن تكون جادة بالبحث عن هؤلاء فهي تملك من الوسائل ما لا يملكه احد غيرها. وأن تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فما زلنا نرى ان المراكز الهامة يستبعد منها الأمناء والأكفاء وتوعد الى اناس ليسوا احق بها ولا اهلاً لها.

### ٧ - الوعظ والارشاد:

انهما يلفت النظر ما يوجه الى مؤسسة

هكذا من الأهل

## ٩ - الغلاء وارتفاع الأسعار:

لقد بدأ الغلاء يتفول على معظم الفئات الفقيرة وتضاعفت الأسعار وأصبح من العسير على المواطن أن يحصل على ضرورات الحياة، وفي المقابل هناك شرائح ازداد ثراؤها مما جعل طبقة تعيش فوق السحاب وأخرى تعيش تحت التراب فلا تملك الغذاء ولا الكساء ولا تقدر على الدواء. ولذا فإننا نطالب بزيادة الرواتب ورفع الأجور بما يتناسب مع الغلاء وزيادة الأسعار لا زيادة ومزية جاءت بعد طول انتظار.

## ١٠ - السياسة التعليمية:

إننا نؤمن أن هوية الأمة إنما تصوغها فلسفة التربية ويحدها نظام التعليم فيها. إن السياسة التعليمية سياسة وطنية لا بد أن تنطلق من مصلحة الوطن وتنبثق من منظومة قيمه العربية الإسلامية. وإننا نرحب بخطة تطوير شامل لنظامنا التعليمي تستهدف إدخال برنامج متكامل للتربية الوطنية والثقافة العسكرية وتطوير المناهج وتأهيل المعلمين والتوسع في التعليم المهني والتطبيقي وتحديث وسائل التقويم والاختبارات وتطوير القيادات التربوية بما يتلاءم مع نقل العملية التعليمية من مرحلة التلقين والاملاء إلى مرحلة تعلم التفكير والإبداع.

إننا نقف بكل قوة مع كل تطوير علمي إيجابي بناء يرتقي بنظامنا التعليمي نحو نقلة نوعية تسهم في تطور مجتمعتنا وبناء

مجدها امتنا لتعيد لها مكانة الريادة العلمية والحضارية بين الشعوب العالم المتحضرة. إن التربية هي محض التنشئة السوية، وإن التعليم هو قيس المعرفة ومشكاة العقل، ولذا فإن السياسة التعليمية الراشدة هي تلك التي تصوغ الشخصية الإنسانية بإبعادها النفسية الروحية والاجتماعية والمعرفية صياغة تحقق التوازن والتكامل بين السواء في السلوك. والعمق في البحث والمعرفة لصياغة جيل العلم والإيمان جيل الخلاص المرجى في الذود عن أمته وتحرير ما اغتصب من وطنه.

ولعل السياسة التعليمية على خطورة مسؤوليتها الدائمة تحمل اليوم أقصى درجات الخطورة في تحمل مسؤوليتها المرحلية والأمة تعبر اليوم منعطفًا خطيرا على مستقبل أجيالها ذاك هو التصدي لمحاولة التطبيع مع العدو الاسرائيلي.

لذا فإننا نطالب أن تحمل المناهج في هذه المرحلة مسؤولية تعميق توعية الأمة بمخاطر أعدائها، وتعبئة الجيل بعمق الصراع الحضاري مع اليهود. وإن تتولى بالتعاون مع مؤسسات التوجيه والاعلام خطة متكاملة لتحسين مؤسسات الدولة ومختلف فئات المجتمع ضد محاولات التطبيع مع العدو.

ويبقى المعلم هو العنصر الأساس وقطب الراس في العملية التعليمية الذي نعول عليه آمالا كبيرة في اداء هذه الرسالة الخطيرة في مثل هذه المرحلة الخطيرة لذا فإن العناية بتأهيله

عُضْرُ الْجِلْسَةِ الْخَامِسَةِ (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المتقدمة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٥٣

وإعداده وتوفير المستوى المعيشي الكريم له بات أمرا ضروريا لا مندوحة عنه.

معالي الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

إن مهنة التعليم لم تجد بعد الاهتمام الرسمي بتطويرها كمهنة مقارنة بغيرها من المهن لذا فإننا ومن خلال مجلسكم الكريم الذي تبني عدالة مطلب المعلمين بتأسيس نقابة مهنية لهم، نطالب الحكومة بإخراج مشروع نقابة المعلمين إلى حيز الوجود كي تقوم هذه النقابة بدورها الطبيعي في تطوير مهنة التعليم وتحمل أعباء كبيرة عن الحكومة في مجالات شتى تسهم جميعها في تحسين أوضاع المعلم وتحقق مضمون مهنية التعليم.

أما عن التعليم العالي فإننا ندعو الحكومة إلى مزيد من الرقابة والمتابعة الحثيثة لمسيرة التعليم العالي خصوصا مع التوسع في فتح الجامعات الأهلية حفاظا على إبقاء مستوى التعليم العالي في حدوده الآمنة من حيث الخطط الدراسية والتجهيزات الفنية والكفاءات المؤهلة وأن تتابع الحكومة مسيرة الجامعات الأهلية حتى لا تؤول مسيرة التعليم الجامعي فيها إلى مجرد الربح والعمل التجاري.

معالي الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

لقد تفاعل الجسم الطلابي مع مرحلة التحول الديمقراطي تفاعلا كان قمة في الوعي والنضج وتحمل المسؤولية، وقد شكل الجسم الطلابي في الجامعات وكلية المجتمع لجنة

تحضيرية تم انتخابها من قبل طلبة الجامعات وكلية المجتمع تمهيدا لتأسيس اتحاد عام لهم وتقدموا بعشرات المرات من الجهات المسؤولة ومن مجلسكم الكريم بطلب إخراج الاتحاد إلى حيز الوجود، والتزمت الحكومة السابقة بتلبية طلبهم إلا أن شيئا من هذا لم يتم بعد.

ومن هنا فإننا نطالب الحكومة بالموافقة على تأسيس اتحاد عام لطلبة الجامعات وكلية المجتمع ليقوم بدوره الفاعل في المشاركة بتطوير العمل الطلابي ورعاية شؤون الطلبة وليؤدي دوره البناء في خدمة الشعب وقضايا أمته.

## ١١ - السياسة الاعلامية:

ولأن كانت السياسة التعليمية تحمل مسؤولية خطيرة في هذه المرحلة من مراحل الصراع مع العدو. فإن السياسة الاعلامية تحمل هي الاخرى مسؤولية أكثر خطورة في هذا المجال.

إن الأمة التي تعيش اليوم أجواء الضياع والتمزق والضعف، وتجهز مسرعة الم الم هزيمة، لتحتاج اليوم إلى اعلام يحمل رسالة رفيعة سامية تأخذ على عاتقها بعث الأمل ورفع المعنويات وبناء رأي عام مستنير وواع بمخاطر المرحلة وما يدبر للأمة وما يكاد لها. اعلام رائد لا يكذب أهله، يبني العزيمة ويذكر الادارة، ويكون مرآة ناصعة تعكس توجهات الشعب وتبرز ارادته.

إن الحكومة مطالبة في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من حياة شعبنا وامتنا أن تنتهج

هكذا من الشَّهْل



اهداف عملية ملموسة، تخرج من دائرة التنظير والشعارات الى دائرة التطبيق والممارسات. وندعو في هذا المجال الى عقد مؤتمر وطني للاتخاذ الاقتصادي.

واننا في هذا المجال نرى تشكيل مجلس مختص لبرنامج التصحيح الاقتصادي يشارك فيه الخبراء من القطاعين العام والخاص ويتولى إدارة ومتابعة هذا البرنامج بالتزام وطني وإحساس بالمسؤولية بعيدا عن الاذعان لتعليمات صندوق النقد الدولي البوليس الاقتصادي لمعسكر التحالف الغربي.

إننا نتطلع الى الجديدة في ضبط الانفاق، والحزم في ادارة المال العام ومحاربة الهدر في موارد الدولة وضبط المديونية الخارجية والحد من الاقتراض الخارجي وتشجيع الصادرات، ودعم الصناعات وتطوير قطاع الخدمات، والاهتمام بالقطاع الزراعي والتوجه الجاد نحو معالجة مديونته.

#### ١٣ - القضية الفلسطينية والسلام المزعم:

بعد جهاد اربعة عقود وثيف في سبيل تحرير فلسطين المنتصبة، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة نراها تصفية لا تسوية ودخلت الأمة بأسرها مرحلة استسلام للإرادة الامريكية والذعان للمصالح اليهودية.

سياسة إعلامية تبتق من مصلحة الوطن وتتبنى هموم الشعب وقضايا الأمة وإن تأخذ على عاتقها وبالتعاون مع أجهزة التربية والترجيح مهمة مقاومة التطبيع مع العدو وإن تسعى الى تحصين المواطن ضد مخاطر التطبيع، وإن تعمل وسائل الاعلام كافة ضمن خطة علمية متكاملة وهادفة الى بناء جيل مؤمن يتصدى لمؤامرات التحالف الغربي الصليبي الصهيوني على شعبنا وامتنا.

إننا دولة مواجهة مهما بدا سراب السلام المزعم ولا ينبغي لدولة مواجهة مع عدو منهجه الجذبي والاستعداد للتوسع والاحتلال أن تعرض برامج التلفاز فيها أغاني ماجنة، ورقصات خالعة، وأفلاماً هابطة.

إن الكلمات المنطوقة الرثية لها أثر بالغ على نفس مشاهدتها فلنكن هذه الكلمة في ساحة البناء والبوهر، لا في ساحة الهدم والسقوط.

#### ١٢ - السياسة الاقتصادية والمالية:

إن تصويب مسار الاقتصاد الوطني لمعالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي من ركود اقتصادي، وتراجع في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة وارتفاع معدلات التضخم، وتنامي في الأرقام القياسية للأسعار، وبطء في معدلات النمو يحتاج الى برنامج تصحيح شامل يقوم على خطة علمية مدروسة ذات

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

في ظروف المحن والازمات وفي اجواء الضعف والتمزق والتكبات تتطلع الأمم الى القيادات تبحث فيها عن الهمم العالية والارادة الشائخة والنفوس الابهية العالية تلتهم منها بعث الأمل ورفع المعنويات وروح الصفوف ومواصلة العمل وتجاوز الاحباط وقبول التحدي والاستعداد للجهاد.

ان قضية فلسطين قضية أمة عربية اسلامية لا قضية شعب فلسطيني فحسب، إن الصراع مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود. اما الواهون بمؤقر السلام فإننا نود ان نسط امامهم الحقائق التالية لعلمهم من وهمهم يخرجون:

١ - أن اليهود لن يعطوا شيئا واحدا من فلسطين وهم الذين يملكون التفوق العسكري والدعم الأمريكي مقابل التمزق العربي والتبعية للأجنبي وصدق الله العظيم إذ يصفهم وام لهم نصيب من الملك فاذن لا يؤتون الناس نقيرا.

٢ - إن مجرد الجلوس مع اليهود على اساس قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ يعني التسليم لليهود بـ ٧٨٪ من ارض فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨م والتي قامت منظمة التحرير اصلا في عام ١٩٦٤ لتحريرها.

٣ - إن الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل ٢٢٪ فقط من ارض فلسطين فإذا ما علمنا أن الانتشار السرطاني للمستوطنات اليهودية قد استوعب مساحات كبيرة منها فإن ما

يجري التفاوض عليه ربما لا يصل والحالة هذه الى ١٤٪ فقط من كامل ارض فلسطين.

٤ - إن المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع تعتبرها إسرائيل مناطق يهودية تخضع لسيادتها.

٥ - إن سبع مساحة فلسطين هو الذي تناور إسرائيل على امكانية منح سكانه إدارة ذاتية للسكان العرب لا سيادة على الأرض.

٦ - اذا كانت إسرائيل تقف عند ثوابت لا تترشح عنها هي:

- لا لانسحاب الكامل من الضفة والقطاع.

- لا لحق تقرير المصير.

- لا للدولة الفلسطينية المستقلة.

- لا لمنظمة التحرير.

- لا لوقف المستوطنات.

- لا لاعادة القدس.

فما الذي يجري التفاوض عليه؟ وما معنى الذهاب اصلا للمؤتمر؟ وإذا كانت امريكا تقول:

- لاسرائيل الحق في تفسير قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ كما تشاء.

- لا نستطيع إجبار إسرائيل على السلام.

- مهمتنا تنحصر في احضار اطراف النزاع للجوس معا والتحدث وجها لوجه.

فاية تطمينات وايه ضمانات منحها امريكا للعرب ولل فلسطينيين؟ واي هدف تريد تحقيقه غير التطبيع العربي الاسرائيلي

هكذا من الأهل

والقبول بالامر الواقع؟

لقد تعهدت دولة معسكر التحالف لليهود بارض فلسطين منذ وعد بلفور وانتهاء مؤتمر مدريد الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية العدو الاول لامتنا التي قادت قوى الاستكبار العالمي في اكبر هجمة وحشية على هذه الامة في تاريخها المعاصر لتفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على منطقتنا بعد ضربها للقوة العراقية كأكبر قوة فاعلة في مستودع ذخيرة الامة.

لقد خططت امريكا لمؤتمر مدريد، مؤتمر تسليم فلسطين لليهود بعد ان اجهزت على اكبر قوة عسكرية لهذه الامة، لتقود انظمتنا العربية من واقع الضعف والتمزق والمزمنة الى الاستسلام للهيمنة الأمريكية الصهيونية.

ان موقفنا من القضية الفلسطينية منطلق من ثوابتنا المبدئية وهي ان فلسطين ارض عربية اسلامية لا يجوز التفریط بشبر واحد من ارضها المجبولة بدماء الشهداء من صحابة رسول الله والقادة العظام من امثال صلاح الدين والمظفر قطز، وعز الدين القسام، وعبدالقادر الحسيني وعطا الزير محمد جبروم وفؤاد حجازي وابطال الانتفاضة البراسل.

ان للسلام المزعوم مخاطر كبيرة على امتنا وعلى وجودنا ومستقبل اجيالنا.

- فعلى الصعيد العسكري ونحت شعار السلام ستقلص الجيوش العربية وتنزع الأسلحة

فيسا تستمر اسرائيل في بناء ترسانة السلاح المتطور لديها وتدفق امواج الهجرة اليهودية اليها، وضخ المليارات من الدولارات الأمريكية في خزائنها. كل ذلك لتكون الوثبة القادمة لليهود ايسر والاحتلال لمناطق جديدة أسرع، وقد طالب شامير في مؤتمر مدريد بإلغاء كلمة الجهاد، وهذا يعني إلغاء ركن هو ذروة سنام الاسلام. ومع شديد الاسف فقد كان التجاوب مع هذا الطلب في مؤتمر دكاكره المشؤوم. أما على الصعيد الاقتصادي فان هيمنة الاقتصاد اليهودي على الشركات والبنوك والمشاريع الصناعية تصبح امرا مشروعاً ليعم الازدهار وتحرك عملية الاقتصاد ويصبح المواطن العربي خادماً لدى الاسياد اليهود. وامم السلع الاسرائيلية فستغرق العربية وتضرب سوقها لعدم قدرتها على المنافسة.

- وأما على الصعيد الثقافي فإن ثقافة جديدة للمنطقة لا بد ان تسود، وان مصطلحات سياسية وثقافية واجتماعية لا بد ان تنشأ ولا بد من إلغاء مصطلحات العدو اليهودي والصهيونية العنصرية ولا بد ان تخلو المناهج من الحديث عن سيرة يهود ومن كل آية او حديث يكشف طغيان اليهود وظلمهم او توجب قتالهم وتقضي اسرارهم.

- أما على الصعيد الخلقي والقيمي واثره على مستقبل الجيل فحدث ولا حرج عن الأساليب اليهودية في تدمير اخلاق الشباب وترويض المخدرات وتسويق الرذيلة لاستئصال شأقة الجيل وإرادة الجهاد والاستشهاد لديه ليسهل ترويضه واستعباده.

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٥٧

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إسمحوا لنا ان نوجه من خلالكم صرخة الاخلاص لهذه الامة لنناشد قادتها وزعماءها الذين دفعوا بها الى خيار انتحارها فنقول:

ايها القادة اخرجوا امتكم من مهزلة استسلامها لعدوها والمغامرة بمستقبل اجيالها وتسليم مقدراتها الى مفتضي مقدساتها.

ان خياركم الوحيد هو توحيد الامة والعودة الى شرع ربكم وإعلان الوحدة بين اقطار شعوبكم ورض الصفوف وتجاوز الخلافات، والارتقاء فوق المصالح الذاتية الفانية وتشكيل منظومة دفاعية موحدة وتأسيس سوق اقتصادية مشتركة، فبا عادت القطرية أمة ولا الكيانات الصغيرة للبقاء مؤهلة.

إن امتكم أمة الخيرية لن غمرت فقد تعودت النكبات ولكن الله اكرمها دوماً بيعت المتفذين الذين تصنع على ايديهم المعجزات. اما انت ايها الشعب الفلسطيني الباسل فلا يسعنا إلا أن نحكي فيك انتفاضتك الباسلة في وجه الطغاة الغاصيين.

ان انتفاضتك في فلسطين المحتلة هي الساحة الجهادية العملية الوحيدة التي تنوب عن هذه الامة في خوض معركة المواجهة مع الغزاة الغاصيين لذا فاننا مطالبون جميعاً بحكومة وشعباً بدعم هذه الانتفاضة المباركة بكل ما لدينا من وسائل الدعم المادي والمعنوي، فلعل الله يذكي اوارها فتتحول الى ثورة عارمة تكون انطلاقة تحرير شامل وما ذلك على الله بعزيز ولا ينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز.

والى شعبنا الاردني الكريم في ارض الحشد والرباط فاننا نحكي فيكم روح الاعتزاز وصلابة الموقف والتمسك بالاسلام عقيدة ومسلماً، فليكن الاسلام مصدر اعتزازكم ولتكن ثقتكم بالله تعالى عظيمة، وليكن دعمكم لايخوتكم في فلسطين كمهده بكم. فانتم اهل المروءة والعطاء وانتم اهل النخوة والوفاء.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقاً من الثوابت التي ذكرنا والبيانات التي اوردنا وانسجاماً مع تصوراتنا لطبيعة العمل السياسي محلياً وخارجياً ولطبيعة الصراع في المنطقة فهو صراع وجود لا صراع حدود ولما نراه من سياسات وتوجهات فاننا على استعداد للتعاون مع الجميع على كل ما من شأنه ان يحقق مرضاة الله اولاً ثم مصلحة شعبنا وامتنا ثانياً.

اما فيما يخص السلام المزعوم والصلح مع اليهود والتحريك السياسي تجاه هذا الامر فاننا نجد انفسنا وحفاظاً منا على ثوابتنا المبدئية تجاه القضية الفلسطينية، معارضين لهذه السياسة رافضين الاستمرار فيها.

وعليه فاننا نحجب الثقة عن هذه الحكومة.

«ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب، ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد».

معالي الرئيس كان هناك بعض الاخوة يريدون القاء كلمات لهم وكان الشيخ عبدالمع

هكذا من الأهل

ابحث في هذا الموضوع مشيراً الى بعض مواطني الحلل وإلى مجموعة من المقترحات التي يمكن ان تؤدي الى تصويب المسيرة.

معالي الرئيس

ان تاريخ التربية في الاردن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الاردن الحديث، بدأ بوجوده كدولة مستقلة واستمر في مواكبة النهضة العمرانية والاجتماعية فيها حيث تحقق تطور كبير في خلال فترة الخمسين عاماً الماضية بلغت فيه اعداد المدارس اربعة آلاف مدرسة فيها ما يزيد على خمسين ألف مدرس يقومون على خدمة ما يزيد على مليون طالب وطالبة اي ما نسبته ٣٧٪ من مجموع سكان المملكة. ولذا هذه الزيادة الكمية في مختلف مجالات التعليم حدث العديد من المشاكل ومواقع الاختناق وجوانب القصور جرت المحاولات الكثيرة للتغلب عليها وحصرها قدر الامكان.

وقد ساعد على حدوث هذه المشاكل والاختناقات تلك النظرة الى الانسان على انه هو الاستثمار الوحيد الموجود في هذا المجتمع الفقير بموارده الطبيعية والمادية فانصرف التعليم الى غاية العمل وارتبط به ارتباطاً وثيقاً يصعب الفصل بينهما ومن هذه المشكلات ما يلي:

في مجال المناهج يعلم معالي نائب رئيس الوزراء ان الكثير من المناهج مضي على العمل بها عدة عقود ولم يزل الكثير منها اي تطوير رغم التقدم العلمي والحضاري في العالم، وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٨٧ حيث دعا صانعو القرار في هذا البلد الى ضرورة اجراء مراجعة شاملة وإصلاح جذري لجميع الفعاليات التربوية،

ابوزنط من بين الاخوة الذين يرغبون بالكلام، الا اننا بعد القرار بهذه الكلمة الواحدة، تنازل الاخ عن كلمته مشكوراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ محمد دردور



السيد محمد الدردور: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس، حضرات الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

كنت سأكتفي بالكلمة التي القاهها معالي السيد رئيس الكتلة الوطنية بالنيابة عن اعضاء الكتلة ولكنني ولاهية موضوع السياسة التربوية في الاردن ولكون هذا المجلس قد كرر طلب ادراج مناقشة هذا الموضوع في اكثر من دورة استثنائية ولم يسعف الوقت امكان بحث هذا الموضوع لكل ذلك من اسباب فقد ارتأيت ان

عشر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٥٩

اما ما يتعلق بالمعلم:

فان اي عملية للتطوير لا تطل المعلم تبقى قاصرة عن تحقيق اهدافها وقد باشرت وزارة التربية بتأهيل المعلمين من حملة الدبلوم حيث يوجد حوالي (٣٠) ألف معلم من حملة دبلوم كليات المجتمع واكثر من (١٠) آلاف معلم من حملة البكالوريوس ينقصهم التأهيل التربوي. ان الاستمرار في عملية تأهيل حملة الدبلوم ودعم كليات تأهيل المعلمين التي تواجه مشاكل كثيرة ومتنوعة خطوات ضرورية لتطوير التعليم، لكن هؤلاء المعلمين المتخرجين من كلية التأهيل اصطدموا بعدم السماح لهم باستكمال دراستهم للحصول على دبلوم التربية في الجامعات الاردنية وهم يأملون ان تحل هذه المشكلة عن طريق وزارة التربية وزارة التعليم العالي مع الجامعات. هذا علاوة على ان هناك فئة من الذين يعملون في الاعمال الادارية ومن حملة الدبلوم محرومون من المشاركة في برنامج التأهيل علماً بأن هذه الفئة هي جزء من العملية التعليمية يجب العناية بها مثل باقي زملائهم المعلمين.

هذا وقد صدر قرار من وزارة التعليم العالي بأن يسمح لخريجي كليات المجتمع باستكمال دراستهم الجامعية وفتح قنوات الاتصال بين كليات المجتمع والجامعات الاردنية من خلال اعتماد خاص أو عام للكليات من خلال شروط لمعدل علامات خريجي الدبلوم وما زال هذا القرار غير معمول به وقد بقي في ملفات وزارة التعليم العالي ولم تسمح به الجامعات في بلدنا حتى الآن.

وكان معالي نائب الرئيس وزيراً للتربية آنذاك وتمت صياغة مجموعة من التوصيات شملت مختلف جوانب العملية التربوية وهنا اريد ان اضع الملاحظة التالية:

بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر التطوير التربوي خرج الى حيز الوجود مناهج ثلاثية صفوف هي الاول والخامس والتاسع وسوف يتم استكمال مناهج الصفوف الاخرى بالتدريج حتى نهاية عام ١٩٩٤. اليس من الواضح ان عملية التطوير بطيئة وان ما خطط له وأوصي به سيكون بعد مرور ثمان سنوات بحاجة الى التغيير من جديد؟ علاوة على ان مستوى التطوير لم يصل الى مستوى التطلعات التي كنا نطمح اليها. وهنا يقع على قسم المناهج مسؤولية متابعة الكتب الجديدة خاصة ونحن نعيش في عالم متغير إختلت فيه موازين القوى وساد فيه نظام جديد، هذه المسؤولية تقتضي التعديل المستمر ولو على شكل مذكرات تضاف الى الكتب المدرسية الجديدة.

اننا نأمل من الحكومة الرشيدة ومعالي نائب الرئيس وزير التربية ان يرقى بالتطوير الى مستوى التطلعات اليها كان يطمح اليها.

ثم من ناحية ثانية فقد شكلت هيئة متابعة تنفيذ تلك المناهج والأشراف على تجريبيها وذلك في ٨٧/٩/١٤ كما كلفت بمتابعة توصيات المؤتمر الوطني وتقييم التجربة الوطنية من اجل استكمال الناقص ومتابعة ما لم ينقل بعد منها، انني ارجو دعم هذه الهيئة من اجل تزويدنا بتوصياتها وآرائها.



أما ما تفضل وأنعم به جلالة الملك الحسين على المعلم من مكرمة الهدف منها توفير المسكن المريح للمعلم فأنني أتساءل عن السبب الذي من أجله أخذ المعلمون يعزفون عن المشاركة فيه؟ لماذا أفرغ المسؤولون في الوزارة هذه المكرمة من معناها الذي روى إليه الحسين أني. أطالب الحكومة بدعم صندوق الاسكان بمبالغ كافية من المال حتى يبقى الصندوق قائماً يعمل وحسب تتوقف الانسحابات الكثيرة التي بدأت تحدث نتيجة للشروط الضيقة التي وضعها المسؤولون في الوزارة. ان المعلمين يعتقدون ان الشروط التي كانت في البداية قد تم تفصيلها كي تنطبق على كبار مسؤولي الوزارة وعندما اخذ هؤلاء ما يريدون تغيرت الشروط الى وضع تضايق منه المعلمون وبدأوا يسحبون اشتراكاتهم من الصندوق.

أما مكرمة جلالته الثانية وهي اعطاء ابناء العاملين ٥% من القبول في الجامعات فقد اسيء تطبيقها ولم يعد لها من وجود نتيجة لذلك، فقد قبل احد ابناء العاملين بحمل المعدل ٨٥% في الثانوية في قسم المحاسبة عن طريق المكرمة فهل يمكن ان يقبل في كلية ذات شروط اقل لو تقدم بالتنافس الحر وما الذي استفاده مثل هذا الطالب من المكرمة. ان المطلوب تأخير قبول طلبة المكرمة الى بعد صدور القوائم التنافسية واعطاء هذه النسبة منحة مالية على غرار مكرمة ابناء افراد القوات المسلحة التي صدرت مع مكرمة ابناء العاملين.

ان تحسين وضع المعلم لا يكون باعطائه زيادة مالية تصل قيمتها في حدها الاعلى ما

يساري عشرة علب من السجائر أو ١٠ كغم من السكر ان تحسين وضع المعلم يتطلب اشعاره بالتقدير والاحترام والمساواة. واذا كان التربويون يقولون ان تحسين العملية التربوية لا تتم الا بتحسين جميع مدخلاتها ومع ايماني بما يقولون فأنني ارى ان اهم هذه المدخلات هي المعلم. فقد انتج المعلم في ظروف صعبة لم يكن فيها البناء صالحاً للدراسة ولم يكن الكتاب متوفراً للطلاب وكانت كل المدخلات الاخرى في وضع صعب وغير كافية لتحقيق مستوى تعليمي مناسب لذلك فأنني اذكر الحكومة بأنه اذا اردتم تحسين مستوى التعليم فانصفوا المعلم.

أما موضوع نقابة المعلمين فهو مطلب عام لجميع المعلمين وقد تم صياغة قانونها وقدم للحكومة في نهاية الدورة العادية الثانية ليصار الى مناقشته في الدورة الاستثنائية الثانية نرجو الاسراع في تنفيذ هذا المشروع وطرحه للمناقشة في هذه الدورة.

وفي مجال الطالب الذي تسخر كل الامكانيات المادية والمعنوية لخدمته ولأن أي ناتج تعليمي لا ينعكس عليه يعتبر ناتجاً ظاهرياً ولا يحس الجوهر، فأنني أتساءل هل تمت الدراسات الكافية لمعرفة أسباب التسرب من المدارس ان هذه الظاهرة قد انتشرت انتشاراً كبيراً وأن الوزارة سبق أن كانت تتكتم على اعداد هؤلاء الطلبة لدرجة أن أحد رجال التعليم عوقب قبل عدة سنوات لاعطائه معلومات رقمية عن اعداد التسربين في لواء الرمثا بسبب خطورة ذلك على المجتمع وكأن الحسل يكمن في الهروب من المشكلة لا في معرفتها ودراسة أسبابها. ان انتشار

السرقه والانحراف والادمان على المخدرات تبدو عادية اذا ما قورنت بأعداد المتسربين من المدارس، فلا بد والحالة هذه من معالجة لهذه المشكلة ولا بد من تحسين الجوهر المدرسي للطالب كي يحس بالانتهاء والحب للمدرسة ولا يتأتى ذلك بوجود العقاب البدني واستعمال العنف معه حيث أن البعض ما زال يمارس العقاب مع الطلاب. انني ارى ضرورة الالتزام بالتوقف عن استعمال هذه الظاهرة وعمل الأساليب الكافية لخلق القناعة الداخلية لدى المعلمين كأن يكثروا من عمل الندوات ومناقشتها من قبل المرشدين والمرين الأفاضل حتى تتغير الصورة في أذهان جميع المعلمين كي يصبحوا جميعاً تربويين بمعنى الكلمة.

أما أساليب الامتحانات القديمة والتركيز على معرفة نسبة الحفظ والتذكر وتوجيه الأسئلة لقياس ما لا يعرفه الطالب لا ما يعرفه. هذه الأساليب يجب تغييرها بأساليب أخرى تدفع الطالب للتفكير والبحث والاستنتاج وذلك بالخروج عن الكتاب المدرسي وعدم الاكتفاء على ما يتلقنه من المعلم بالاستفادة مما كتبه الكتاب والأدباء والعلماء في تحضير الأبحاث والتقارير.

أما تركيز التربية على تحقيق الانتباه والاعتزاز الوطني والقومي والولاء للبلد والمليك فإنها هي أهداف نظرية تصاغ ولا تترجم الى أهداف سلوكية أو أنشطة تحقق ذلك الهدف، فلماذا لا يعاد العمل بالمعسكرات الطلابية الصيفية والتوسع في ذلك ليشمل قطاعاً واسعاً من الطلبة ولماذا لا تشمل حصص التربية الوطنية

الاطلاع على بعض من أقوال الملك وخطاباته في المحافل الدولية والمؤتمرات العربية والاسلامية؟ ثم لماذا لا تقوم وسائل الاعلام المرئية والسموعة ببث برامج وطنية مناسبة للطلاب يكون مردودها مزيداً من الحس الوطني والانتماء الى هذا البلد العزيز.

أما عملية ترسيب الطلبة السنوي فإن عدد هؤلاء يصل سنوياً الى ٣٥ ألف طالب وهذا يكلف (١٠) ملايين دينار سنوياً، هذه العملية بحاجة الى اعادة نظر خاصة وقد ثبت بالدراسات أن الترسيب لا يؤدي الى تحسين المستوى، فلماذا لا يتم الانفاق لكلفة هذه العملية على اعطاء برامج تقوية للطلاب الضعفاء ودعمهم لاحاقهم بركب المتوسطين ثم العناية بالطلبة المتفوقين للاستفادة من ابداعهم في خدمة الوطن والمواطن.

أما التشريعات والأنظمة المعمول بها وبعد أن جاء قانون التربية الجديد وبعد مرور خمسة وعشرين عاماً على القانون القديم فإن الحلل يأتي ليس في مواد القانون بل بالسلوكيات التي توضع لتطبيقه. فالتفكير العلمي أو الرياضي ليست له أساليب عملية كافية لتحقيقه وكذلك الانتباه والاعتزاز. ان بنود القانون مثالية في صياغتها لكن ترجمة تلك البنود غير كافية.

أما الأسس المعمول بها فإن الكثير منها ما زال جامداً لم يتغير ومنذ أزمان طويلة بل أن محاولة التغيير لهذه الأسس كانت وما زالت تعتبر خروجاً عما هو مقدس.

هكذا من الأعمال

هكذا من الأشغال

ومن هذه الأسس ما حرم مجموعة من الأولوية والمحافظات من التعيين لمدة أعوام بل وفي هذا العام وصل الحد إلى أنه لم يتم تعيين أحد من المعلمين في أكثر من لواء ومديرية في المملكة، ومن خلال اطلاعي على المواقف الفنية التي تقدمها وزارة التربية لديوان الخدمة من أجل طلب تعيين المعلمين وجدت الكثير من الأولوية قد تضررت من تطبيق هذه الأسس. وقد حاولت مع معالي الوزير السابق مناقشة الأمر وتعديل الأسس التي أدت إلى تلك النتيجة لكن الجواب كان سلبياً كان الأسس لم توضع لخدمة المواطنين وحل مشاكلهم بل لتعقيد الموضوعات والوقوف دائماً أمام المشاكل مكتوفي الأيدي وكان الأسس في وزارة التربية دستور لا يجوز تحريكه أو تبديله.

إن المطلوب في عملية التعيين في وزارة التربية أو في غيرها من الدوائر هو اعتماد الأقدمية في التخرج فأي منطق يتم على أساسه تعيين خريج سنة ١٩٩١ وما زال خريج سنة ١٩٨٣ ومن نفس التخصص يعاني في طوابير الانتظار للدور وما يترتب على ذلك من آلام نفسية وإحراج اجتماعية. كما أن حصر التعيين في أي منطقة بأبنائها كأساس وحيد للتعيين يخلق مشاكل ذات آثار خطيرة على المجتمع.

إنني أرى أن ينظر إلى الأردن كله منطقة واحدة تعطى فيه الأولوية الأولى للأقدمية في التخرج ثم بعد ذلك تراعى الأولوية الثانية وهي مكان الإقامة لطالب العمل. أن الأسس القديمة أصبحت بحاجة إلى إعادة الدراسة مع ديوان

الخدمة المدنية حتى تراعى فيها السبلات التي واجهت ما يزيد على ٦٠ ألف خريج تقدموا بطلبات التوظيف إلى ديوان الخدمة المدنية.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

إن الاهتمام بالتربية والتعلم يعني الاهتمام بما نسبته ٤٠٪ من سكان المملكة طلاباً ومعلمين وعاملين في خدمة هذا القطاع، وإذا كانت من خلال التربية التي ذكرت والتي لم أذكر كلها مهمة لتحسين نوعية التعليم فإن أهم ما فيها هو المعلم فإذا تحسن وضع المعلم الاجتماعي وأحس بالاحترام والتقدير والمساواة مع زملائه في المهن الأخرى تحسنت العملية التربوية وتوفر جهد كبير على المسؤولين في مجالات التربية الأخرى ومن خلالها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ عيسى مدانات.



السيد عيسى مدانات: معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

يقف الأردن حالياً على اعتاب مرحلة جديدة هامة، لا لأن مهام مرحلة التحول الوطني الديمقراطي قد تحققت.. كلا فهي ما زالت ماثلة أمام شعبنا وقواه الوطنية والتقدمية وكل القوى الحرة من سائر الفئات والطبقات الشعبية والتيارات السياسية الحريصة على حرية بلادنا واستقلالها وعلى الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والتكامل العربي.. ولكن لأن توزيع القوى قد تغير على النطاق العالمي كما هو معروف، ولأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى بشكل محموم لفرض نظام دولي جديد يهيمنها من الهيمنة غير المنازعة على العالم أجمع، ولأن مسألة تفعيل العامل الذاتي في بلادنا، وعلى النطاق العربي العام، قد أصبحت ضرورة ملحة لا بديل عنها، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية التي كانت تمحض الشعوب العربية في كفاحها العادل المعادي للتحالف الامبريالي الاميركي - الصهيوني، وتحرير أرضها واسترداد حقوقها الوطنية والقومية المكتسبة.. ولأن الوضع السياسي والاجتماعي في بلادنا قد تغير ايجابياً بعد عودة الحياة النيابية، وتصاعد النشاط السياسي في البلاد، وإقرار الميثاق الوطني باشتراك ممثلي كافة القوى السياسية، من أقصى اليمين لأقصى اليسار، وأصبحت التجديدات والمهام الأساسية التي تواجه شعبنا في الظروف الراهن تقع تحت عناوين بارزة رئيسية ثلاثة.. هي:

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المتعقد في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٦٣

- ترسيخ النهج الديمقراطي وقوننته ومأسسته.
- معركة السلام المبني على قاعدة الشوايت الوطنية والقومية واعادة التضامن العربي.
- معالجة الأزمة الاقتصادية بجميع مظاهرها وتحدياتها.

يقول البيان الوزاري «إن الحكومة تنهض بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في مناخ من الحرية والتسامح والتزامة، وفي إطار الالتزام الكامل باحترام الدستور والميثاق الوطني وسيادة القانون، وتنفيذاً لذلك فإن الحكومة تتطلع إلى التعاون مع المجلس للاسراع في انجاز القوانين اللازمة نتيجة الغاء الاحكام العرفية وتنظيم التعددية السياسية وحريات الرأي والتعبير والصحافة».

ما من شك بأن ترسيخ النهج الديمقراطي وقوننته ومأسسته ومسألة اطلاق الحريات العامة والغاء الاحكام العرفية، وقانون الدفاع، وسائر القوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات قد نضجت، وأن الاوان لمواجهة استحقاقاتها وفتح ابواب الديمقراطية على مصاريعها لمناقشة مهام المرحلة وتحدياتها بحرية تامة وموضوعية، بحيث يفكر الناس بصوت عال، وبحيث يفتح الناس عيونهم وعقولهم للرأي والرأي الاخر، ويساهم الناس جميعاً في بحث شؤون بلدهم في مناخ من الحرية التامة، والحوار الديمقراطي.. وصولاً لاقترب ما يمكن من صحة الاحكام والحلول المناسبة وبحيث يتحمل الناس جميعاً او غالبيتهم - على الاقل - تبعات الحلول التي يجمعون عليها، دون ضغوط او اكراه او فرض او اوامر ومراسيم



بيروقراطية.

ويقينا ان لا سبيل لتوفير هذا المناخ الا بالغاء الاحكام العربية التي تكررت المطالبة بالغائها عشرات المرات تحت هذه القبة طوال الستين الماضيتين، وتكرر تعهد السلطة التنفيذية امام السلطة التشريعية بالغائها، ولكن دون ان يتحول التعهد الى حقيقة ملموسة يعيشها الناس، علما بان المجلس قد استوفى كافة التشريعات الضرورية تمهيدا لالغائها. فقد اقر قانون محكمة امن الدولة وحول صلاحياتها للمحاكم المدنية، واخضع قراراتها للطعن امام محكمة العدل العليا، واقر المجلس قانون رفع المسؤولية عن مارسوا تطبيق الاحكام العرفية، كما اقر قانون محكمة العدل العليا، ولا ادري لماذا لا يتم النازها فوراً ودون ابطاء... او خلال ايام بعد اقرار مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني؟! كما لا ادري ما الذي يمنع من الغاء قانون الدفاع سيء الصيت، وما الذي اعاق هذا الالغاء بعد ان وافق عليه مجلس النواب... ولماذا لم يعد سريعا لمجلس النواب للنظر في اعتراض مجلس الاعيان عليه؟

كما لا ادري ما الذي يحول دون الاسراع في سن تشريعات ديموقراطية كبداية لترسانة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات كقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ وقانون الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ وقانون الانتخاب رقم ٢٢ سنة ١٩٨٦ وغيرها لتكون منسجمة مع الدستور ومضامين الميثاق الوطني ووثائق الامم المتحدة المتعلقة بالحريات المدنية الاساسية، ولا سيما الاعلان العالمي

لحقوق الانسان الذي وافقت الحكومة الاردنية عليه وعلى كافة الوثائق الاخرى المتعلقة بالحريات.

نتحدث كثيرا عن الضرورة الملحة لصيانة الوحدة الوطنية وتصلبها، لمواجهة التحديات والمشاكل، وبقينا ان لا سبيل لتحقيق هذه المهمة الملحة الا باطلاق الحريات العامة وقوننتها، وتوفير المناخ الديموقراطي الخالي من الضغط والاكراه والارهاب وفرض الرأي، وفتح الرأي الاخر، ووضع الكوابح المفتعلة للحيلولة دون مشاركة الجماهير بصنع القرارات المتصلة بمصيرها الوطني والقومي والمعيشي معا، ورفع الخطر عن حرية التنظيمات الشبابية والطلابية والنسائية ونقابات المعلمين والعمال الزراعيين وغيرها.

ولعل ثاني اخطر التحديات التي تواجه شعبنا، جنباً الى جنب مع الشعوب العربية الشقيقة، الفلسطيني والسوري واللبناني وكافة الشعوب العربية هو تحدي السلام مع العدو الاسرائيلي، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي-الاسرائيلي، وصحيح ان الاحداث التي اعقبت الانبيارات التي جرت ونجرت في الاتحاد السوفياتي وبلدان اوربا الشرقية، وما ترتب عليها من انتهاء الحرب الباردة، وتدمير العراق على ايدي الاميركان وحلفائهم الاطلسيين، ووضع اليد الاميركية على منابع النفط في شبه الجزيرة العربية، واهتزاز الحد الادنى من التضامن العربي بعد حرب الخليج... وجميعها عوامل سلبية، لكنها مع ذلك، قد نجم عنها عوامل موضوعية كان من شأنها ان فقدت

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٦٥

ب - أن يكون الحكم المؤقت او الحكم الذاتي بمثابة اجراء مؤقت تمتد سلطته على السكان والارض والمياه وكافة المصادر الطبيعية.

ج - وان تكون هذه السلطة المؤقتة او الحكم الذاتي بمثابة خطوة على طريق حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي يمكن ان تدخل في شكل من اشكال الاتحاد مع الاردن.

د - وان تكون خطوات عملية السلام مترابطة اي ان لا يجري اي صلح مع اسرائيل او تطبيع علاقات اي طرف عربي معها بدون ان يكون مسبوقاً ومرتبناً بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً شاملاً وعلى الاسس المشار اليها بحيث يشمل تحرير الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة والاتسحاب الاسرائيلي منها جميعاً.

هـ - رفض المبدأ المزعوم بان الاردن هو فلسطين وهو يعني رفض التفاوض بوفد مشترك لحل القضية الفلسطينية لان ذلك يعني شطب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ونفي وجود ممثل لهذا الشعب وان الاردن هو فلسطين.

و - رفض الاشتراك بالمفاوضات متعددة الاطراف والمقرر عقدها في اواخر شباط ١٩٩٢ في موسكو قبل الوصول لتأجيل عملية ملموسة حول.

- وقف المستوطنات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة  
- وبدء انسحاب القوات الاسرائيلية من

اسرائيل جانباً من اهميتها الاستراتيجية التقليدية للولايات المتحدة الاميركية، فلقد حققت الولايات المتحدة الاميركية كل ما تريده في المنطقة واصبحت مهمتها تنحصر بتكريس سيطرتها الكاملة على منطقة الشرق الاوسط، وتوفير مناخ من الاستقرار في المنطقة لا يمكن ان يتحقق الا بايجاد حل ما للقضية الفلسطينية والتزاع العربي - الاسرائيلي... الامر الذي خلق تناقضاً مع استراتيجية اسرائيل في المنطقة... نقول هذا دون ان يدخلنا السوء بتخلي الولايات المتحدة عن تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل...

من هنا تبرز اهمية تطوير وتنمية عملية التنسيق والتعاون، على الاقل، بين الاطراف العربية المشتركة في عملية السلام، ان لم يكن من الممكن توسيع دائرة هذا التنسيق والتعاون ليشمل الدول العربية جميعاً... وذلك لتوظيف الظروف التي تهيأت في الوقت الراهن لصالح تحقيق اقصى ما يمكن من الطموح الوطني الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا المجال لا بد من التأكيد على الشوايت الوطنية والقومية المستندة للشرعية الدولية ممثلة بقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام... وكذلك قرار ٤٢٥ المتعلق بالقضية اللبنانية.

هذا يعني فلسطينياً...

أ - اقرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين لوطنهم وفقاً لقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨



المناطق العربية والفلسطينية المحتلة . .  
ولو جزئيا . . كاجراء حسن نية .

ذلك انه اذا تمت الموافقة على الاشتراك  
بالمفاوضات متعددة الاطراف قبل تحقيق  
هذه الخطوات فالتنا سنقع في شرك مماثل  
لشرك اتفاقيات كامب ديفيد، اي تحقيق  
الصلح بين كل طرف عربي الواحد بعد  
الآخر مع اسرائيل واخراجه بعد ذلك من  
المواجهة مع اسرائيل دون حل القضية  
الفلسطينية . . الامر الذي لا يحقق السلام  
العادل والشامل في المنطقة ونحن جميعا مع  
كل العالم نشهد بان اتفاقيات كامب ديفيد  
التي ادت للصلح المنفرد بين مصر  
واسرائيل لم تجلب السلام العادل او  
الشامل لسبب بسيط واحد هو ان جوهر  
الازمة الاساسي لم يجر حله . . وعلى  
العكس من ذلك فقد شهدنا بعد ثلاث  
سنوات من اتفاقيات كامب ديفيد اياها ان  
اسرائيل قد شنت حربا عدوانية مهيبة  
ضد شعبي لبنان وفلسطين ودكت  
العاصمة العربية اللبنانية ودمرتها باحدث  
الاسلحة الاميركية .

● من اجل ذلك نود التأكيد على ضرورة  
التنسيق والتعاون المستمرين وفي جميع مراحل  
المفاوضات . . مع منظمة التحرير الفلسطينية  
ومع الاطراف العربية المشاركة الاخرى . .  
سوريا ولبنان ومصر . . وان امكن مع الاطراف  
العربية الاخرى جميعا - علما انني اعرف جيدا  
مدى صعوبة هذا الاحتمال في الظروف الحالية  
المعروفة . . لكن لا ينبغي وقف المساعي في هذا  
المجال .

● كما لا بد من تنمية وتطوير التعاون  
والتشاور مع الدول الصديقة مع دول عدم  
الانحياز، ومع دول اوربا الغربية ولاسيا  
فرنسا والمانيا التي فيها يبدو انها تتخذان موقفا  
اسلم من حليفاتها في المجموعة الأوروبية  
بالنسبة للنزاع العربي - الاسرائيلي وبشكل  
خاص الفلسطيني - الاسرائيلي .

معالي الرئيس - حضرات الزملاء النواب

ونتقل الى التحدي الثالث المتعلق  
بالوضع الاقتصادي الصعب بكل تحدياته  
(البطالة، الغلاء، الفقر، الفساد المالي  
والاداري، العجز في الموازنة، المديونية وغيرها)  
.. وصحيح ان محاولات خجولة جرت في  
الستين الماضيين لمعالجة بعض مظاهر الازمة  
حققت بعض الخطوات الاجابية المحدودة في  
هذا المجال اوداك (اتخاذ خطوات محدودة عملية  
للحد من العمالة الوافدة في بعض المجالات او  
احلال العمالة المحلية محلها، وتوفير فرص عمل  
في بعض البلدان العربية للعمال والمهنيين  
الأردنيين وتحقيق بعض الارتفاع على ارقام  
صادراتنا الوطنية، وفي نسبة نمو الانتاج الوطني،  
وفضح نظري للفساد المالي والاداري دون ان  
يقترن باجراءات عملية رادعة ضد الفاسدين  
ودون الوصول لاي منهم والحفاظ على دعم المواد  
الغذائية الاساسية كالحبذ والسكر والارز  
والحليب، وايصال هذه المواد لمستحقيها . .  
(الخ) .

الا ان هذه المحاولات جميعا لم تحقق تغيرا  
ملموسا في الوضع الاقتصادي، فلم تلجم  
تصاعد الاسعار، بل لقد شاعت في البلاد المقولة

الساخرة التي مؤداها وان الديمقراطية لا تشيع  
من جوع» فلقد تردت الحالة المعيشية للجماهير  
الشعبية اكثر من السابق، وبلغت نسبة الاردنيين  
الذين يعيشون تحت خط الفقر اكثر من ثلث  
السكان . . ولقد زاد السطين بلة، ما سمي  
بالمجرة القسرية الثالثة للاردنيين من اصل  
فلسطيني من الكويت والسعودية ودول الخليج  
الاعرى بمئات الالوف . . الامر الذي زاد  
الوضع الاقتصادي سوءا وزادت نسبة الفقراء في  
البلاد اكثر، وارتفعت تكاليف المعيشة واجور  
السكن اكثر واكثر، وتآكلت اجور العاملين  
بسبب ذلك كله، واصبحت الارقام الرسمية  
تشير الى ان نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر  
من الاردنيين قد ناضت ال ٤٠٪ ويبدو ان هذه  
النسبة اخذت في التصاعد خصوصا بعد فرض  
ضرائب جديدة (الضريبة الاضائية) على العديد  
من المتوجات الوطنية وتخفيض الجمارك على  
مشتلاتها من السلع والمتوجات الاجنبية  
المستوردة، وازالة او تخفيض الدعم عن سلع  
اخرى ضرورية . . الامر الذي من شأنه ان  
يضع اعباء جديدة على الجماهير الشعبية .

ونحب هنا ان نتوقف قليلا لنقول  
للحكومة عامة ولصديقنا المحترم معالي وزير  
المالية خاصة المغم فيما يبدو بوصفة صندوق  
النقد الدولي ويعيدا عن الزيادة واطلاق  
الشعارات الحالية من المضمون او الادانة  
الحزاف وتوجيه الاتهام . . وانما استنادا  
للابلوب العلمي والحوار الديمقراطي وطرح  
الرأي الآخر . . ان ليس كل ما يطرحه صندوق  
النقد الدولي هو مفيد لبلادنا، او يساعد على حل

معضلتنا الاقتصادية فنحن لا نختلف مع معالي  
الوزير على حاجتنا للتصحيح الاقتصادي، فهذا  
التصحيح هو غايتنا جميعا، ولكننا نختلف على  
الوسائل . . ونحب ان نقرر انه مهما اتخذنا من  
اجراءات تصحيحية وفقا لوصفة الصندوق فلن  
يكون بإمكاننا سداد مديونيتنا وكل ما في الامر  
اننا في احسن الحالات نؤجل سدادهما بعد ان  
تكون زادت واستفحلت ولذا فان الوصفة لن  
تفيد في محاربة الفقر المتزايد او معالجة الغلاء او  
تشغيل الايدي العاملة . . ومن جهة اخرى فالتنا  
نعترف انه بسبب من ظاهرة التخلف  
الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تعيد انتاج  
نفسها في بلدان العالم الثالث، وفي عدادها  
الاردن، وفي ظروف الثورة العلمية التكنولوجية  
وقدرة الدول المتطورة الرأسمالية على خلق  
البيات جديدة في علاقاتها بالمستعمرات  
السابقة . . فقد تزايدت الفجوة بين مستوى  
البلدان المستقلة حديثا كالاردن، ومستوى  
المراكز الرأسمالية بفضل ما تملكه الاخيرة من  
علم وتكنولوجيا ومعلومات . . وكان منطقيا ان  
يطرح عدد من علماء الاقتصاد في دول العالم  
الثالث في الستينات ضرورة الخلاص من هذه  
العلاقات وذلك بتحقيق «تنمية مستقلة»  
وبالابتعاد والانسلاخ الانتقائي عن النظام  
العالمي من اجل التحرر من النفوذ الامبريالي  
والاعتماد على السوق الداخلية والموارد  
والقدرات الذاتية وتنميتها ونجيب الاعتماد على  
العلاقات الخارجية من تجارة وقروض قدر  
المستطاع، والتعاون بدل ذلك مع بلدان السوق  
الاشتراكي ولا سيما مع الاتحاد السوفياتي . .

هكذا من الأشهر

بلدان العالم الثالث، وكون الدول الغنية كانت قد استولت، عبر سنين طويلة سابقة، على ثروات هائلة بأشكال وسبل مختلفة من دول العالم الثالث في عهود الاستعمار القديم وما تلاه من تبعية للاستعمار الجديد ومؤسسته المالية، هذا إضافة لما تم تحصيله من البلدان النامية من مئات المليارات كأقساط وفوائد وعمولات.

ومن جهة أخرى لا بد من الشروع بالعمل على زيادة الادخار الوطني، وإقامة المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية ذات القيمة المضافة العالية وكذلك المشاريع الخدمية ذات المردود العالي، واعتماد سياسة تكامل اقتصادي عربي، ونشر الديمقراطية على اوسع نطاق في مجتمعنا. وإقامة فريق حكومي قوي ومؤهل يشرف وينفذ مثل هذه السياسة الاقتصادية الرشيدة ومواجهة كافة التحديات التي اشرونا اليها في هذه الكلمة. وشكراً لاصغائكم.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم،  
النائب الاستاذ منصور مراد.



السيد منصور مراد: أتلو هذه الكلمة بالنيابة عن نفسي وعن الزميلين الاستاذ فخري قعوار والدكتور حسني الشهاب.

لكن الواقع العالمي الجديد خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال ما كان يسمى بالسوق الاشتراكية يجعل الدعوة للتنمية المستقلة وانسلاخها الانتقائي عن النظام العالمي والتقسيم الدولي للعمل موضع شك وتساؤل. بل أصبح خياراً لم يعد من الممكن تحقيقه عملياً.

ولهذا فلا بد من اتخاذ الاجراءات التي نراها ملائمة لنا لنتم التعديل في موقع اقتصادنا - جنباً الى جنب مع اقتصاد البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وفي التقسيم الدولي للعمل.

وهذا يتطلب برنامجاً شاملاً على الصعيد الدولي والمحلي يوضع لهذا الغرض، كي يضاف لبرنامج التنمية المستقلة الذي يقتصر لحد كبير على تغيير الاوضاع الداخلية في البلدان النامية ومنها الاردن.

ولهذا فلا يمكن الحديث عن معالجة جادة للازمة الاقتصادية الطاحنة، بكافة تحدياتها، ولا سيما عبء الديونية الثقيل، والبطالة المتفاقمة التي تجاوزت نسبتها الـ ٢٥٪ من القوة العاملة، والغلاء، إلا بوضع مشاكلنا الاقتصادية ضمن الاطار العام لمشاكل شعوب العالم الثالث التي تئن من اعباء مديونية ماثلة، ووضع خطة وطنية ترتبط بخطط عام عالمي يجعل من مطالبة المؤسسات المالية الرأسمالية سواء كانت صندوق النقد الدولي او البنك الدولي بتسديد الديون امر غير عادل بسبب عدم قدرتها على السداد، وبسبب ان شعوب هذه البلدان لم تكن مسؤولة عن الاهدار غير المسؤول للمال المقترض، وعن الفساد المالي والاداري الذي على الارجح كان سمة عامة مشتركة لمعظم ان لم يكن لكل حكام

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المتعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١ م. ٦٩

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم  
السادة الزملاء النواب المحترمون.

لقد قامت حكومة الشريف زيد بن شاعر الأولى بوضع تعديلاتٍ على قانون الانتخابات، لكننا لم نكن لنرى أن هذه التعديلات، أو أن هذا القانون، كان في مستوى الطموحات الشعبية، وفي مستوى الامنيات العامة التي تنقل البلاد من حقبة القمع والفساد، الى حقبة الانفتاح والحرية والرغد والرخاء ونظافة اليد. ولا ننكر أن الانتخابات النيابية التي جرت في عهد سيادة الشريف زيد، قد كانت نزيفة فعلاً، وأعضاء هذا المجلس جميعاً شهودٌ على ذلك، وهو أمرٌ يُحسب لتلك الحكومة ويُسجل لها بلا ريب.

غير أن الفترة الممتدة منذ ذهاب تلك الحكومة، الى يومنا هذا، قد شهدت جملة إنتكاساتٍ وخذلاناتٍ وإحباطاتٍ، لم تستطع أية حكومة أن تسعف البلاد من ذيلها، ولم تتمكن من وضع حد لحالة الانهيار والتردي، سواءً على الصعيد الاقتصادي أم على صعيد الحريات الديمقراطية، أم على صعيد السياسة الخارجية.

وقد تعلمنا من خيبرتنا في الستين الماضيتين، أن الحكومات تتقدم لمجلس النواب ببياناتٍ مزوّقةٍ بأجل الكلام وأجل العبارات، لكنها عند الحسابات، وعند مغادرة الحكومة مكانها، نجد أنها لم تنفذ شيئاً جديراً بالذكر، مما يجعلنا نقف بحذرٍ شديدٍ من كل البيانات ومن كل الوعود، الى أن نراها مترجعةً على الواقع، وقائمةً فعلاً لا قولاً وحسب. فقد طُرحت وعودٌ كثيرةٌ تحت هذه القبة، وللأسف الشديد نقول، انها ما تزال مجرد كلام، ولو أصغينا

نبدأ، قبل كل شيء، بالتأكيد على أننا ننتقل في تقييم هذه الحكومة، من قاعدة موضوعية، ومن قاعدة المصلحة العامة، ومن قاعدة قاعدة المصلحة الوطنية العليا، ومن قاعدة مبدئية، دون أن تكون للاعتبارات الشخصية أية قيمة أو أي وجود، فلنا نعمل من منطق التفاني أو الظهور أو الرغبة في مكسب، ولا نعمل من منطق المنفعة أو السعي للأرب أو غاية، ولن يثنيّا عن قول كلمتنا ترهيباً أو ترغيب، ولن يدفعنا الى المجاملات العابرة أي اعتبار، ولن نتحول عن الموقف الذي نؤمن به، ونسعى الى الوصول اليه وتحقيق مقتضياته واستحقاقاته.

ونحن لا ننكر، ولن ننكر ما هو إيجابياً وبناء، وفي الوقت نفسه لن نغفل عما هو سلبي وهدام، وستظل البوصلة التي نستهدي بها، في غمار ذلك كله، هي مصلحة شعبنا، الذي أنابنا عنه، وحملنا مسؤولية التحديث بإسمه والعمل من أجل ما يعود عليه بالخير والنفع.

فنحن ننتهي لهذا الأردن العالي، ولهذا الشعب العظيم، الذي هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ومن الأمة العربية.

وفي هذا الاطار، نود أن نطرح الصورة كما نراها، أو نشخص الاحوال العامة المحلية من زاوية نظرنا، كي نضع المخارج والحلول حسب قناعاتنا وحسب إيماننا.

سيادة الرئيس، سيادة النواب

هكذا من الأهل



مستقبل الديمقراطية التي يجري التركيز الاعلامي الكثيف على ضرورة تعميمها.

سيادة الرئيس .. الاخوة النواب

اننا لا نرى في هذه الحكومة، ما يشير الى اختلافها عن سابقتها، بل إن فيها نصيباً من أعضاء الحكومة التي سبقتها.. فوزراء المال والاقتصاد والتخطيط، في اعتقادنا ينفذون سياسات خارجة عن حدود الحكومة ذاتها، ويستلمسون قراراتهم من جهات تتحكم بمقدراتنا الاقتصادية، وإلى جانب هذا، فإن وزارة الداخلية، شكلاً، مسؤولة عن الأمن والاستقرار في البلاد، لكنها من الناحية الجوهرية تأتمر بأوامر من خارج حدود ميثاقها. وإذا سلمنا بهذا، فإنه يعني أن الحكومة ستكون فاقدة لقرومات وجودها، وفاقدة لمبررات قدرتها على العمل والتغيير، ونقل البلاد من حالة الضيق والفقر والاستلاب، الى حالة الرخاء والعدالة والسيادة الوطنية الكاملة..

ونضيف الى هذا، جنوناً أخرى لاستكمال الصورة داخل اطارها، فنقول، ان التفاوت الطبقي في مجتمعنا يزداد شدة وحدة، ومن أبرز معالم الفقر المدقع والبطالة المتفاقمة.

ونحن نعتقد أن سكوت شعبنا لا يعني انهم يرفلون بأنوار الرضا والسعادة، ولا يدري أحد في أي وقت يبلغ السيل الزبى، وينفذ صبر المواطنين وينفذ سهمهم.

وإذا كنا قد تحولنا الى الديمقراطية والانفراج نتيجة لما جرى في نيسان ٨٩، فإن كل المعطيات تدل بشكل شاطح على أن احوال

بانتباه، لسمعنا أصداؤه تتردد في فضاء هذه القبة.

فقد وعدنا بإلغاء الأحكام العرفية، وما تزال الأحكام العرفية معلقة حتى الآن!! والأكثر من هذا، فإن هناك وعوداً بتجميد هذه الأحكام، وعوداً بإلغائها في وقت معلوم، في حين أن جملة من الاختراقات لهذه التعهدات قد حدثت، وهي اختراقات معروفة للحكومة ولمجلس النواب سواء بسواء..

وقد جرت الانتخابات النيابية الماضية في ظل قانون الدفاع سيء الصيت، وفي ظل الأحكام العرفية، وأعلنت كل الحكومات في بياناتها عن نيتها في تعميق الديمقراطية وفي تطوير البنيان الاجتماعي والاقتصادي، لكن الحياة بقيت متوقفة عند حدود الانتخابات، ولم يطرأ أي تغيير على أي صعيد! فقد جئنا الى هذا المجلس ونحن نطالب بالافراج عن أربعة وستين سجيناً من سجناء السراي، لكن الستين الماضيين، شهدنا زجاً بمئات السجناء، وكأننا نمشي الى الوراء، ونبتعد عن الديمقراطية، بدلاً من الاقتراب منها، والامساك بمفاتيحها. كما لم نلاحظ أية مساعي جديدة لتخليص الجهاز الاداري من ترهله وشيخوخته المبكرة وفساده، وصار أقصى ما تقوم به الحكومات هو تبديل المدراء العامين، مثلاً تبديل البيادق على رقعة الشطرنج.. وعلى ما يبدو أن هناك إصراراً على التفكير بنهج غير ديمقراطي، حين نجد مشاريع القوانين التي تحال إلينا من الحكومة، ما تزال تصاغ بنهج غير ديمقراطي، الأمر الذي يجعلنا أيضاً نشعر بضرورة الحذر والحول على

عضر الجلسة الخامسة (اليوم الاول) من الدورة العادية الثالثة المتعقدة في ١٥/١٢/١٩٩١م. ٧١

المادية، وتعزيز استقلالية القضاء، وإنشاء محكمة دستورية، وتطوير قوانين التقاعد المدنية والعسكرية، والكف عن التقاعد العشوائي الذي بات بالنسبة للمواطن عقوبة، في حين أن الأصل في التقاعد أن يكون تقديرية ومكافأة.

\* إنشاء نقابة للمعلمين، ونقابة للفنانين، وإنشاء اتحاد عام للطلبة، وإنشاء اتحاد وطني لشباب الأردن، بحيث يعمل جاهداً من أجل مصالح الشباب في كل مجالات التعليم والثقافة والفكر والرياضة والانتباه الوطني والدفاع عن الوطن وبنائه، وعلى الحكومة أن تنشئ اتحاداً للفلاحين، وليس اتحاداً لكبار المزارعين، وتعديل قانون العمل بما يخدم الأهداف الشعبية والوطنية.

\* دعم مراكز التدريب المهني وتطويرها، وتوسيع قاعدة القبول في الجامعات والمعاهد، وإلغاء أسلوب القوائم الاستثنائية.

\* إعادة المفصولين من أعمالهم لأسباب سياسية الى وظائفهم بشكل كامل، وعدم حجز جوازات سفر المواطنين، والافراج عن المعتقلين والمحكومين السياسيين، وفتح الحدود في وجه كل الأردنيين في الخارج للعودة الى الوطن، إنطلاقاً من مبدأ احترام النص الدستوري.

\* إطلاع مجلس النواب على الوثائق والمعلومات كافة، وخاصة فيما يتعلق منها بالمفاوضات الجارية الآن مع العدو الصهيوني.

\* العمل بكل السبل على مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وقطع دابر كل محاولة

البلاد لم يتصاعد خطها البياني نحو الانتعاش والصعود، بل هبط الى حد صارت فيه الاكثرية الساحقة من أبناء شعبنا تحت خط الفقر. وقد رافق كل ذلك، وإبل من الاعلام الاحادي النظرة، وكان كل حكومة تحتكر الصواب، وتملك حقوق المعرفة وحدها، وهذا الاعلام لم يفسح المجال للرأي الآخر كي يظهر أو يعبر عن نفسه بالشكل الكافي وإذا ظهر شيء منه في الصحافة أو الأجهزة الاعلامية الرسمية، فإنه لم يظهر الا مبتوراً مجزواً، إمعاناً في التقليل من شأنه، وإمعاناً في إظهاره بمظهر العاجز أو المشلول.

سيادة الرئيس .. النواب المحترمون

لا نريد أن نطيل، ولذلك، فإننا نسجل هنا بعضاً من الملاحظات التي ينبغي على الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار والاهتمام:

\* البدء بتطوير الجهاز الاداري وتعزيزه بكفاءات قادرة ودماء شابة جديدة، وتطهيره من بؤر الفساد والرشوة.

\* وضع برامج علمية في التعليم والسياسة الزراعية والتخطيط، وتحفيز الأعباء عن كاهل المزارعين والعودة الى تشجيع استغلال الأراضي، عوضاً عن التفكير في زيادة إرهاب المواطن برفع الأسعار، ورفع الدعم عن بعض السلع.

\* وضع سياسة إعلامية واضحة معلنة، تنسجم مع الحقبة الديمقراطية، وتكف عن الانحياز المؤسف للسلطة التنفيذية.

\* إلغاء الأحكام العرفية فوراً.

\* تطوير الجهاز القضائي، الكادر والامكانيات

هكذا من الأهل